

# سُحْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أَكْذَبَتْهَا خَيْرُهَا الْيَهُودُ وَسَوَّقَهَا السَّالِفُونَ

مَهْدِي الْيُوسُفِي الْجَابِرِي

مَكَّةُ الْمَدِينَةِ الْعَرَبِيَّةِ

# الدليل العقائدي

مركز بحثي متخصص في الرد على شبهات المخالفين

## هوية الكتاب

اسم الكتاب: سحر النبي ﷺ أكذوبة

اخترعها اليهود وسوقها السلفيون

تأليف: السيد مهدي الموسوي الجابري

التدقيق اللغوي: الشيخ تحسين البلداوي

الناشر: مركز الدليل العقائدي

الإخراج الفني: صفاء أحمد الشمري

الطبعة: الأولى

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

سنة الطبع: ١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م





## مقدمة المركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الأولين والآخرين وأشرف الخلق أجمعين، سراج المهتدين، والمبعوث رحمة للعالمين، المصطفى محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين.. وبعد:

انطلاقاً من قوله ﷺ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾<sup>(١)</sup>، أخذ مركز الدليل العقائدي على عاتقه -التصدي للشبهات التي تطال- العقيدة الإسلامية عموماً، والتعريف بعقائد الشيعة الإمامية خصوصاً، مع -التصدي للرد على- كل الشبهات التي تطال المذهب الشيعي خاصة، هذا المذهب الشريف الذي أسس بنيانه، ووضع لبناته الأولى النبي الأقدس ﷺ حين قال في حديث صحيح: (إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبلٌ ممدود ما بين الأرض والسماء، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض)، وما تلاه من بيانات وأحاديث متضافرة تحث على التمسك والأخذ والمتابعة للثقلين (الكتاب والعتره) معاً، كهذا الحديث الصحيح: (إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله،

جبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما)، وغيرها من الأحاديث الشريفة الصحيحة الواردة في هذا الجانب، التي يكاد المنصفُ أن يقول بتواترها، بل هي متواترة فعلاً، لتضافر نقلها عند جميع الفرق الإسلامية - على اختلاف مشاربهم الفقهية والعقدية.

وكل هذه الردود إنما تجري على وفق أسسٍ علمية ومنهجية سليمة، بعيدة عن التعصّب الأعمى والانغلاق المقيت، فالعلم هو السلاح الوحيد النافذ الذي يصح الاحتجاج به، وما عداه لا قيمة له، وقد نُسب إلى سيد الموحّدين أمير المؤمنين مولانا عليّ بن أبي طالب عليه السلام قوله:

فَفُزُّ بِعِلْمٍ وَلَا تَطْلُبْ بِهِ بَدَلًا      فَالنَّاسُ مَوْتَى وَأَهْلُ الْعِلْمِ أَحْيَاءُ

وعلى وفق هذه المعطيات جاء كتاب "سحر النبي صلوات الله وآله وسلواته" كذوبة اخترعها اليهود وسوقها السلفيون"، لمؤلفه السيد مهدي الجابري الموسوي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خير خلقه أجمعين، محمد وآله الطيبين الطاهرين.

اللجنة العلمية لمركز الدليل العقائدي

النجف الأشرف

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

## المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأزكى السلام على سيد الأنبياء والمرسلين، حبيب إله العالمين، المصطفى الأ مجد، أبي القاسم محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين، سيما بقية الله في الأرضين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين، إلى قيام يوم الدين.

أما بعد، فإن قضية سحر النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم كما وردت في بعض الروايات، ليست من جملة القضايا الجزئية التي يُسأغ التساهل فيها أو يُنظر إليها بعين المجاملة الحديثة، بل هي مسألة اعتقادية خطيرة، تمس أصل مقام النبوة، وتقذح في عصمة صاحب الرسالة، وتفتح الطريق أمام من يريد التشكيك في صدق الوحي، وزعزعة الوثوق بأحكام الشريعة. ومن هنا، فإن البحث فيها لا ينهض على أساس الحديث المجرد، بل يتطلب تحقيقاً علمياً متيناً، يُستند فيه إلى القرآن المحكم، والعقل القطعي، وأصول العقيدة، قبل النظر في طرق الرواية ومتونها.

وقد نُسب إلى النبي الأعظم ﷺ في روايةٍ وردت في بعض كتب الحديث، أنه سُجِرَ، حتى خُيِّل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله، ويأتي الشيء، وما أتاه. وهذه الرواية - بما اشتملت عليه من مضمونٍ خطير - إنما هي في حقيقتها تُضعِف وثاقة الوحي، وتناقض مبدأ العصمة، وتفتح مجال التشكيك في أصل النبوة، إذ كيف يُتصوَّر أنَّ مَنْ هو واسطة الوحي بين الله وعباده، يختلط عليه الفعل والترك، والقول وعدم القول؟!!

وقد أفضى القبول بهذه الرواية إلى آثارٍ جسيمة، سوَّغت لأعداء الرسالة أن يطعنوا في النبي ﷺ، ويزعموا أنه كان مسحوراً تحت تأثير قوى خفيّة، حتى غاب وعيه، وتشوَّش إدراكه. فصار بذلك - والعياذ بالله - محلّ اتهام، لا مصدر يقين. وهذا ما يتناقض مع صريح القرآن، الذي نفى عن النبي تهمة السحر بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبْعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾، وقوله: ﴿وَاللَّهُ يَعِصُكُمْ مِنَ النَّاسِ﴾، بل مع أصل الاعتقاد الذي تقرّر في العقل والنقل، من كون النبي معصوماً في وحيه وسيرته وتبليغه.

والتحقيق في هذه الرواية لا ينفك عن التعرّض لمنهج القبول والردّ في الأخبار، ومعايير المقايسة بين المتون والأصول، بل يستدعي إعادة النظر في أثر مقولة «أصحّ الكتب بعد كتاب الله» في إرساء الوهم، وتغيب النقد، وتقديم المنقول - وإن خالف المعقول والمنصوص - على مقتضى اليقين. كما أنَّ من لوازم التصديق بها، فتح الباب أمام التأثير اليهودي والإسرائيلي في



تشكيل صورة النبي ﷺ في الذهنية الإسلامية، الأمر الذي يستلزم فضح الجذور، وتحقيق سند الرواية، وتمحيص مثنى، وإبطال لوازمها العقلية والنقلية.

وقد سعى هذا الكتاب - في فصوله المتسلسلة - إلى تفكيك هذه الرواية نقلية، وسندية، وعقلية، ومنهجية، وعقدية، وبيان تهافت المعاذير التي تمسك بها بعض المتأولين، كما سلط الضوء على مواقف عقلاء أهل السنة الذين ردوها أو تبرؤوا منها، ليظهر للقارئ أن الرواية لم تكن مقبولة بالإجماع، بل كانت - ولا تزال - محل خلافٍ ونقاش.

واعتمدنا في هذا التحقيق على منهج متكامل يبدأ بعرض الرواية وتتبع طرقها، ويمر بتحليل المضامين، وكشف العلل، وتفصيل اللوازم، ثم ينتهي إلى تحرير النتيجة، وبيان مقتضى البرهان، مستنديين في ذلك إلى القرآن الكريم أولاً، والعقل القطعي ثانياً، والمنهج العقدي الصحيح ثالثاً، حتى يتبين لكل منصف أن الرواية ساقطة سنداً، باطلة متناً، مخالفة للمحكم، مضادة للعقل، مصادمة لمقام النبوة، لا يصح الاحتجاج بها، ولا يُبنى عليها اعتقاد.

وبناءً على ذلك، جاء هذا الكتاب في خمسة فصولٍ وتمهيد علمي، جعل في صدره لتحرير محل النزاع، وبيان حقيقة السحر وما قيل فيه من وجوه القول، ليبنى على ذلك النظر في الرواية المنسوبة إلى عائشة، والتي زعم فيها أن النبي الأكرم ﷺ سُحِر

حتى خُيِّلَ إليه أنه يفعل ما لا يفعل، وهي رواية إنما أُريد بها المساس بقداسة النبوة، وتشويش وثاقة الوحي، وخلخلة أصل العصمة، تحت غطاء صحّة الإسناد.

وقد سلك الكتاب مسلكاً علمياً تحقيقياً، لا ينطلق من ردّ الرواية بدافع مذهبيٍّ مجرد، بل التزم قواعد النظر، واستند إلى الأدلة المحكّمة، وأثبت بالدليل القاطع أنّ الرواية ساقطة من جهة السند، مضطربة من جهة المتن، مخالفة للقرآن والعقل، موهنة لمقام العصمة، ومناقضة لأصل الرسالة، كما فُصل ذلك في فصوله الخمسة، على النحو الآتي:

### التمهيد:

تضمّن عرضاً مختصراً لتعريف السحر لغةً واصطلاحاً، وبيان القولين في حقيقته، هل هو مجرد تخيل أم له تأثير واقعيٍّ، مع توضيح مراتب تأثيره في الأنفس والأبدان، تمهيداً لموقع رواية السحر من هذه الأقوال.

### الفصل الأول: أثر مقولة «أصحّ الكتب» في تثبيت حديث السّحر

تناول هذا الفصل جذور الانبهار بكتّابي البخاريّ ومسلم، وكشف أثر مقولة «أصحّ الكتب بعد كتاب الله» في إرساء التسليم برواية سحر النبي ﷺ دون تمحيص، وناقش ما يترتب على هذا التعصّب من تجميد النقد، وإهدار الضوابط الشرعيّة والعقليّة في التمييز بين المقبول والمردود.

وقد ضمّ الفصل ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** مقولة «أصح الكتب» بين التعصّب والوهم.

**المبحث الثاني:** هل في البخاري ومسلم أحاديث ضعيفة؟

**المبحث الثالث:** حديث العرض على القرآن حاكمٌ على البخاري ومسلم.

### الفصل الثاني: رواية سحر النبي ﷺ في ميزان التحقيق

خُصّص هذا الفصل لعرض الرواية المنسوبة إلى عائشة، وتتبع مصادرها الحديثية، ثم تفكيك متنها وتحليل مضامينها، وكشف ما فيه من اضطرابٍ وتهافت، قبل الانتقال إلى دراسة سندها وإظهار علله القادحة التي تُسقط الرواية عن الاعتبار الحديثي.

وقد اشتمل الفصل على:

**المبحث الأول:** عرض الرواية ومصادرها.

**المبحث الثاني:** اضطراب متن رواية السّحر وسقوطها عن الاعتبار.

**المبحث الثالث:** دراسة سند رواية السّحر وتحليل عللها.

**النتيجة والتحرير:** في بيان الحكم النهائي على الرواية سندًا ومتنًا.

## الفصل الثالث: إلزام أهل السنة بلوازم القول برواية السّحر

رَكَّزَ هذا الفصل على ما يترتب على قبول رواية سحر النبي ﷺ من لوازم خطيرة، تستبطن القدح في أصول الدين، وتناقض لوازم التنزيه والعصمة، وتضطرب بها قواعد الاعتقاد السُّنِّي نفسه، فتمَّ إلزامهم بها على وجهٍ يُظهر التناقض في الموقف، ويوجب ردَّ الرواية لتجنّب التهافت العقدي.

وقد اشتمل الفصل على أربعة مباحث، هي:

**المبحث الأول:** بين التكفير ونقض مروياتهم.

**المبحث الثاني:** لازم القول بتأثير السّحر ونقض دلالة القرآن.

**المبحث الثالث:** مخالفة العصمة وهدم مقام النبوة.

**المبحث الرابع:** تعارض رواية السحر مع السنة الثابتة عن النبي ﷺ.

حصيلة الإلزامات العقدية في القول برواية السّحر.

**الفصل الرابع: في تهافت تأويلات المدافعين عن رواية**

**السّحر، ونقض معاذيرهم النقلية والعقلية**

تناول هذا الفصل بالنقد والتحليل أبرز محاولات تأويل الرواية من داخل المدرسة السُّنية، ففُتِّدَتْ بنقض دعائمها، وكشف تهافتها العقلي، وبيان تناقضها مع النصوص المحكّمة، وانتهى إلى سقوط تلك المعاذير عن صلاحية الدفاع عن الرواية، سواء من

جهة النقل أو من جهة النظر العقليّ.

وقد تضمّن الفصل خمسة مباحث:

**المبحث الأول:** في تهافت دفع المازري لمنافاة الرواية مع مقام النبوة.

**المبحث الثاني:** في نقض تشبيه ابن القيم السّحر بالأمراض البدنية.

**المبحث الثالث:** في ضعف دعوى القاضي عياض بحصر تأثير السّحر في الجوارح.

**المبحث الرابع:** في إبطال التمسّك بآيات الحفظ القرآني لتصحيح مضمون الرواية.

**المبحث الخامس:** في إبطال التوفيق بين رواية السّحر والنصوص القرآنيّة الدافعة للطعن في النبوة.

### الفصل الخامس: تكذيب أعلام من أهل السّنة لرواية سحر النبي ﷺ

خصّص هذا الفصل لعرض نماذج من أقوال كبار علماء أهل السّنة ممن أنكروا رواية سحر النبي ﷺ، إما تصريحًا بتكذيبها، أو تضعيفًا لمتنها، أو نقضًا لأصل حجّيتها في العقيدة، فوثّقت كلماتهم، وحلّلت، وبُيّنَت دالّتها على أنّ الرواية ليست محلّ إجماع حتى في الوسط الشّني، بل واجهت رفضًا علميًّا عميقًا.

وقد شمل الفصل خمسة مباحث:

**المبحث الأول:** اعتراض الجصاص ونسبة الرواية إلى الملاحدة.

**المبحث الثاني:** إنكار أبي بكر الأصم لمنافاة الرواية للعصمة.

**المبحث الثالث:** تفصيل الماوردي في حدود السحر ومنافاته للرواية.

**المبحث الرابع:** تصريح القاسمي بجواز ردّ الحديث وإن ورد في «الصحيحين».

**المبحث الخامس:** تضعيف محمد عبده لرواية السحر، ونقضه لأصل اعتمادها في العقيدة.

وقد خُتم الكتاب بخلاصةٍ تؤكّد أنّ رواية السّحر ليست من الدين في شيء، وأنها من مفتريات الزنادقة، وجرأة اليهود، وشره الحشويّة، الذين أرادوا الطعن في قداسة الرسالة، فمرّروها من طريق ظاهره الصحة، وباطنه الهدم. والله وليّ أوليائه، لا يسلّط عليهم سحرًا، ولا يخيّل إليهم وحيًا، ولا يكلّمهم إلى تخيّل أو توهُّم.

والحمد لله أوّلًا وآخرًا، وصلى الله على خير خلقه من الأوّلين والآخرين، محمد وآله الطاهرين.



## تمهيد

### تعريف السحر لغة واصطلاحاً

السحر لغةً: كُلُّ مَا لُطِّفَ مَأْخُذُهُ، وَدُقَّ، وَالفعل كَمَنَعَ<sup>(١)</sup>، يقال: سَحَرَهُ بكلامه إذا استماله برقته، وحسَّن عبارته. ومنه قول النبي ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا»<sup>(٢)</sup>. قال ابن الأثير: «أَيُّ مِنْهُ مَا يَصْرِفُ قُلُوبَ السَّامِعِينَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ حَقٍّ». وقيل معناه: إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ مَا يَكْتَسِبُ مِنَ الْإِثْمِ، مَا يَكْتَسِبُهُ السَّاحِرُ بِسَحَرِهِ، فَيَكُونُ فِي مَعْرِضِ الذَّمِّ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ؛ لِأَنَّهُ تُسْتَمَالُ بِهِ الْقُلُوبُ، وَيَرْضَى بِهِ السَّاحِطُ، وَيَسْتَنْزِلُ الصَّعْبُ. وَالسَّحَرُ فِي كَلَامِهِمْ يَأْتِي بِمَعْنَى صَرْفِ الشَّيْءِ عَنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ»<sup>(٣)</sup>، يقال ما سحرك عن كذا؟ أي ما صرفك عن كذا.

قال الأزهري: وأصل السحر: صرف الشيء عن حقيقته إلى

(١) القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٤٠٥، فصل السين؛ تاج العروس، ج ١١، ص ٥١٤، مادة سحر.

(٢) لسان العرب، ج ٤، ص ٣٤٨.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٤٦.

غيره، فكأنَّ الساحر لما أرى الباطل في صورة الحق، وخيَّل الشيء على غير حقيقته، فقد سحر الشيء عن وجهه؛ أي صرفه.

قال "الفراء" في معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾: تصرفون، ومثله تؤفكون، أفك وسحر وصرف سواء<sup>(١)</sup>. فهو مشتق من: سحرت الصبي، إذا خدعته، وكذلك إذا علَّته، والتسحير مثله، قال لبيد:

فإنَّ تسألينا فيم نحن؟ فإننا عصافير من هذا الأنام المسحر<sup>(٢)</sup>  
أي المخدوع.

وقال امرؤ القيس:

أرانا موضعين لأمر غيبٍ ونُسحر بالطعام وبالشراب<sup>(٣)</sup>.

ومما تقدَّم يتَّضح أنَّ السحر في اللغة هو صرف الشيء عن وجهه الحقيقي إلى غيره، ويُطلق على ما لُطِّف مأخذه، وخفي سببه، كخداع النفس بالكلام المؤثر أو التخييل، ومنه قولهم: "سحره بيانه" أي استماله بلطيف عبارته.



(١) لسان العرب، ج ٤، ص ٣٤٨.

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج ٢، ص ٦٧٩.

(٣) لسان العرب، ج ٤، ص ٣٤٩.



## السحر في الاصطلاح:

قد اضطربت كلمات العلماء في تعريف السحر اصطلاحاً، وتباينت حدودهم له تبايناً بيناً، والوجه في ذلك أنّ السحر ليس جنساً واحداً ذا حقيقة متّحدة يمكن الإحاطة به بحدٍّ جامع مانع، بل هو ذو أنحاء متغايرة ومصاديق متعدّدة، جمعت بينها اللغة، وفرّق بينها الاصطلاح، وقد اختلفت المذاهب في كونه حقيقة مؤثّرة أو مجرد تخيل لا واقع له، فانعكس هذا التباين على تعريفاتهم.

وقد أشار إلى هذا المعنى بعض أعلام أهل السُّنّة، كالشيخ محمد الأمين الشنقيطي بقوله: «اعلم أنّ السحر في الاصطلاح لا يمكن حدّه بحدٍّ جامع مانع لكثرة الأنواع المختلفة الداخلة تحته، ولا يتحقّق قدر مشترك بينها يكون جامعاً لها مانعاً لغيرها، ومن هنا اختلفت عبارات العلماء في حدّه اختلافاً متبايناً»<sup>(١)</sup>.

فمنهم من عرّفه بما لا يصدّق إلا على سحر التخيل، كـ"الجصاص" الذي قال: «كلُّ أمرٍ خفيٍّ سببه، وتُخيّل على غير حقيقته، ويجرى مجرى التمويه والخداع»<sup>(٢)</sup>.

وقد وافقه على ذلك ابن حزم<sup>(٣)</sup>، والفخر الرازي<sup>(٤)</sup>، -مع

(١) أضواء البيان، للشنقيطي، ج ٤، ص ٤٤٤.

(٢) يُنظر: أحكام القرآن، للجصاص، ج ١، ص ٥١؛ ومقالات الإسلاميين، للأشعري، ج ٢، ص ١٢٩؛ وكتاب التوحيد، للماتريدي، ص ١٨٩-٢٠٩.

(٣) يُنظر: الفصل، لابن حزم، ج ٥، ص ١٠٣.

(٤) يُنظر: التفسير الكبير، للفخر الرازي، ج ٣، ص ٦١٩.

تصريحه بإثبات حقيقة السحر وأثره<sup>(١)</sup> - وكذا القاضي عبد الجبار، حيث عرّفه بأنه: «ما لطف مأخذه مما يقصد به الإضرار، ولا يوجبه، وإنما هو ضرب من التمويه والحيلة»<sup>(٢)</sup>.

وهذه التعاريف -على ما فيها- لا تشمل إلا ما لا حقيقة له من أنواع السحر، وإن دخلت في عموم اللغة.

منهم من عرّفه بما له حقيقة وأثر خارجي، كابن قدامة المقدسي، حيث قال: «السحر عزائم ورُقَى وعُقَد تؤثر في الأبدان، والقلوب، فيمرض، ويقتل، ويفرق بين المرء وزوجته، ويأخذ أحد الزوجين عن صاحبه»<sup>(٣)</sup>.

وهو تعريفٌ ينطبق على بعض مصاديقه دون البعض الآخر، كأنواع السحر التي لا أثر حقيقي لها سوى التخيل.

وعرّفه ابن خلدون تعريفًا قائمًا على أساس فلسفيّ، فقال: «هو علمٌ بكيفية استعداداتٍ تقتدر النفوس البشرية بها على التأثيرات في عالم العناصر، إما بغير معينٍ أو بمعينٍ من الأمور السماوية»<sup>(٤)</sup>.

وهو -كغيره- لا يصدق على جميع أقسام السحر، بل ينحصر في ما له واقعيةٌ خارجيّة.

(١) يُنظر: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢١٣.

(٢) يُنظر: متشابه القرآن، لعبد الجبار بن أحمد الهمداني، ج ١، ص ١٠١، دار الثقافة بالقاهرة، دار النصر للطباعة بالقاهرة.

(٣) يُنظر: الكافي، لابن قدامة، ج ٤، ١٦٤؛ وتيسير العزيز الحميد، لسليمان آل الشيخ، ص ٣٨٢؛ وفتح المجيد، لعبد الرحمن بن حسن، ص ٣١٤.

(٤) المقدمة، لابن خلدون، ص ٤٩٦.

## التحقيق في المقام:

وبعد استعراض وجوه التعريف الاصطلاحي للسحر، وما ظهر من تباينها واختلاف مبانيها، يتبين للمتأمل أنّ هذا الاختلاف لم يكن وليد تغاير الألفاظ فحسب، بل هو كاشفٌ عن خلافٍ واضح في حقيقة السحر وماهيّته، وهل هو من سنخ الأمور التي لها واقعٌ خارجيٌّ وتأثير محسوس، أو هو مجرد تخيلٍ وتمويه لا يتعدّى دائرة الوهم والإدراك.

وقد ألمحنا -من عرض التعاريف المتقدّمة، ولا سيّما ما ورد في كلمات جملةٍ من أعلام أهل السُّنة- إلى هذا التباين الجذري في المفهوم الاصطلاحيّ للسّحر، وهو تباينٌ يكشف عن تعدّدٍ في الأنحاء والمصاديق، لا عن وحدةٍ اصطلاحية جامعة.

غير أنّنا لسنا في مقام الحسم في هذه المرحلة من البحث، إذ إنّ ما يرجّح من هذه الاتجاهات، ويُقبل، أو يُردّ منها، سيُبحث بتفصيلٍ وبيان في مباحث لاحقة إن شاء الله تعالى.

## حقيقة السحر بين التخييل والتأثير الواقعي

إنّ مسألة حقيقة السحر ليست محلّ خلافٍ في أصلها بين طوائف المسلمين؛ إذ إنّ ذكر السحر قد ورد في القرآن الكريم والسُّنة النبوية الشريفة، ممّا يدلّ على أنه أمرٌ واقع لا يمكن إنكاره من حيث الوجود، غير أنّ الخلاف وقع في ماهية السحر وحقيقته

ومدى تأثيره الفعليّ، وهل هو مجرد تخيلٍ وتمويه، أو أنّ له تأثيرًا حقيقيًّا على الأجساد والنفوس؟

وقد انقسم العلماء إلى قولين رئيسين في هذا الباب:

**القول الأول:** السحر لا حقيقة له، بل هو محض تخيلٍ وتمويه.

**القول الثاني:** السحر له تأثيرٌ حقيقيٌّ، ويمكن أن يسبّب الضرر بإذن الله.

وفيما يلي استعراضٌ لأدلة الفريق الأول، على أن يُتبع بذكر أدلة الفريق الثاني، مع بيان الرأي الصحيح على وفق العقيدة الإسلامية الحقّة.

### القول الأول: عدم حقيقة السحر وكونه مجرد تخيلٍ وتمويه

ذهب جماعةٌ من علماء أهل السُّنة، وفي مقدمتهم المعتزلة، إلى أن السحر لا حقيقة له، ولا أثر له في الواقع، بل هو مجرد خداع وتمويه، يُخيّل إلى الناظر ما لا وجود له في الحقيقة.

وهذا الرأي تبناه أيضًا أبو منصور الماتريدي<sup>(١)</sup> من الحنفية، وأبو بكر الجصاص<sup>(٢)</sup>، وأبو إسحاق الاستربادي من الشافعية<sup>(٣)</sup>، وابن حزم

(١) يُنظر: كتاب التوحيد، للماتريدي، ص ٨٩-٢٠٩.

(٢) يُنظر: أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ٦٠-٦٩.

(٣) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٢، ص ٤٦؛ وفتح الباري، لابن حجر، ج ١٠، ص ٢٢٢.

الظاهري<sup>(١)</sup> وغيرهم، حيث ذهبوا إلى أن جميع أنواع السحر، سواء ما كان يزعم أهله أنه يؤثر في الأبدان أو العقول أو الأرواح، فهو في حقيقته مجرد تلاعب بالأبصار والعقول دون أن يكون له تأثير واقعي حقيقي.

### حجتهم في ذلك:

١- السحر ضربٌ من الحيلة والتمويه والخداع، وليس له حقيقة مؤثرة.

يقول القاضي عبد الجبار: «إن السحر في الحقيقة لا يوجب المضرة؛ لأنه ضربٌ من التمويه والحيلة، وإنما يقع به التفرع والتخويف، فيؤدّي ذلك إلى أمراض ومضار»<sup>(٢)</sup>.

٢- تصريح القرآن الكريم بأن السحر تخيلٌ لا واقع له.

يقول ابن حزم مستدلاً بالآيات القرآنية: «وقد نصّ الله عز وجل، على ما قلنا، فقال تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِجَابٌ وَعَصِيئُهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾، فأخبر الله تعالى أن عمل أولئك السحرة إنما كان تخيلاً لا حقيقة له»<sup>(٣)</sup>.

٣- السحر، في أصله، خداعٌ بصريٌّ وتأثير نفسيّ، وليس له تأثير حقيقي في الواقع.

(١) يُنظر: الفصل، لابن حزم، ج ٥، ص ٩٩-١٠٠؛ والمحلى، ج ١، ص ٤٦.

(٢) يُنظر: متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار، ج ١، ص ٢٩١-١٠٢.

(٣) الفصل، لابن حزم، ج ٥، ص ٥٠٦؛ والمحلى، ج ١، ص ٣٦.

يقول أبو منصور الماتريدي: «والأصل أن الكهانة محمولٌ أكثرها على الكذب والمخادعة، والسحر على التشبيه والتخييل»<sup>(١)</sup>.

### القول الثاني: للسحر تأثير حقيقي

وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن السحر ليس منحصرًا في دائرة التخييل والتمويه، بل قد يكون له تأثير واقعي في بعض الأحوال، إمّا عن طريق الاستعانة بالجنّ والشياطين، أو بالاستناد إلى أسباب ماديّة خفيّة تؤثر في النفس أو البدن، وتحدث آثارًا محسوسة خارجة عن نطاق الإيهام والتصور.

وقد استدلل أصحاب هذا القول بقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ... فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

فهذه الآية - بنظرهم - ظاهرة في إثبات التأثير الحقيقي لبعض أنواع السحر، إذ تشير إلى إمكان التفريق بين الزوج وزوجه، وهو أثر نفسي واجتماعي لا يُتصور صدوره من مجرد التخييل البصري، بل يدل على واقعيّة التأثير.

ويؤيد هذا المعنى - في نظرهم - قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا

(١) التوحيد، لأبي منصور الماتريدي، ص ٢٠٩.

(٢) البقرة: ١٠٢.

**الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ** <sup>(١)</sup>، حيث يُفهم من السياق أن الشياطين كانت تمارس فعلاً له أثرٌ، يُنسب إليه الفساد، وهو ما يشير إلى نوع من التأثير الواقعي الذي يتجاوز حدَّ الوهم والخداع.

### خلاصة القول:

إنَّ أصل وقوع السحر ووجوده في الجملة مما لا خلاف فيه بين طوائف المسلمين، وقد دلَّ عليه ظاهر القرآن الكريم وصريح السُّنة الشريفة، غير أنَّ مورد النزاع إنما هو في بيان حقيقة السحر وماهيَّته، وهل هو من قبيل التخييل والتمويه والخداع فحسب، أو أنَّ له تأثيراً واقعياً في الخارج، يُحدث الضرر في الأبدان أو النفوس أو العلاقات الاجتماعية، ولو كان ذلك بمشيئة الله عزَّ وجلَّ؟

وقد ذهب فريقٌ من العلماء إلى نفي التأثير الحقيقي للسحر، وأنَّه لا يعدو أن يكون نوعاً من التمويه وخداعَ الأبصار، واستندوا في ذلك إلى بعض الآيات، كقوله تعالى في شأن سحرة فرعون: ﴿فَإِذَا جِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾، وجعلوا جميع صورهِ راجعةً إلى هذا النحو من التخييل.

فيما ذهب آخرون إلى أنَّ للسحر نحواً من التأثير الحقيقي، خصوصاً ما تعلَّق منه بالتفريق بين الناس، كالزواجين، وأنَّ بعض

أنواعه تجري عبر الاستعانة بالشياطين أو أسباب خفيّة، وقد استند هؤلاء إلى آيات أخرى، من قبيل قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، فاستظهروا منها أن السحر يُحدث آثارًا حقيقيّة في الجسد والروح.

### تنبيه:

وقبل المضيّ في تحليل القولين المتقدمين في حقيقة السحر، لا بُدَّ من الإلفات إلى نكتة دقيقة تتعلّق بحقيقة الخلاف بين الفريقين: فإنّ التأمل في عبارات الفريق الأول -القائلين بعدم حقيقة السحر- يظهر أنهم حين نفّوا أن يكون للسّحر "حقيقة"، فإنّما قصدوا بذلك أنه لا يُحدث الأثر باستقلاله الماهويّ، ولا يُفضي إلى التأثير بذاته، بل إنّ تأثيره -إن وُجد- فسببه التخيل والخداع والتمويه، وهو ما يجعل الإنسان يتوهّم وجود أثرٍ لا حقيقة له في الخارج.

إلا أنّ هذا المعنى بعينه -عني حصول تأثيرٍ على نفس المسحور عن طريق الخداع النفسيّ أو التهيؤ الذهنيّ أو التمثيل البصريّ- هو بعينه ما يعبر عنه أصحاب القول الثاني بأنّ "السحر تأثيراً"، فإنّ التأثير المقصود عند هؤلاء أعمّ من أن يكون مادّيّاً مباشراً أو نفسيّاً موهماً، وهو ما يدلّ على أنّ الفريقين -في الجملة- متفقان على وجود نوعٍ من الأثر، وإن اختلفا في توصيفه وتفسيره.



وبعبارة أوضح: إِنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ السحر مجرد تخيل، فإنه قد أثبت له نوعاً من التأثير؛ لأن الخداع البصري أو الوهم النفسي بحد ذاته نوعٌ من التأثير، غايته أنه غير متقوم بواقعية خارجية. كما أن مَنْ قَالَ بأنَّ للسحر تأثيراً واقعياً، فهو لم ينكر وجود سحر تخيلي، بل عدّه من أقسامه، ويبيّن أنّ له أثراً قد تكون نفسية أو جسدية، وكلّها راجعةٌ إلى تقدير الله ومشيتته.

وعليه، فإنّ القولين في هذا المقام - وإن اختلفا في جهة الاصطلاح والتقرير - لا يفرقان في الجذر، بل قد يُعدّ الخلاف بينهما خلافاً لفظياً في كثيرٍ من المصاديق، ما لم يُبيّن أحد القولين على نفي مطلق الأثر من أصله، وهو أمرٌ لا يكاد يلتزمه أحدٌ من المتقدمين أو المتأخرين، لتصريح القرآن الكريم بوقوع التفريق بين المرء وزوجه بسبب السحر، كما في آية البقرة.



## مراتب تأثير السحر ودرجاته: تحقيق في المفهوم وتطبيق على الأقوال

لا ريب أن مَنْ أراد التحقيق في مسألة "حقيقة السحر" لا يكفيه الاقتصارُ على ثنائيّة "التخيل أو التأثير الواقعي"، ما لم يُحسّن التمييز بين مراتب التأثير، ويفرّق بين أنواعه ودرجاته، فإنّ عنوان "السحر" -كما سبقت الإشارة- ليس من العناوين المتواطئة البسيطة، بل هو من المشكّكات التي تختلف مراتبها شدةً وضعفًا، بل قد تختلف في سنخ التأثير من أصله.

ومن هنا يلزمنا، في سياق هذا البحث، أن نُبيّن مراتب تأثير السحر، ثم نُسقطها على الأقوال المتقدّمة، كي يتّضح أنّ كثيرًا من مظاهر الخلاف إنما هي ناشئة من عدم التفكيك بين المراتب، أو من الخلط بين المفاهيم العقليّة والنفسية والحسّية، وليس من تناقضٍ واقعيٍّ بين الأدلّة أو الأقوال.

## أولاً: مراتب تأثير السحر

يمكن تصنيف التأثير المنسوب إلى السحر في كلمات القوم إلى ثلاث مراتب رئيسية:

## ١ - التأثير التخيلي (الوهمي):

وهو الذي لا يتعدّى حدود الإدراك، كما في سحر سحرة فرعون، ﴿يَخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾، فلا حركةً واقعِيَّةً، بل وهمٌ بصريٌّ يُلقَى في ذهن الرائي صورةً غير موجودة في الخارج.

## ٢ - التأثير النفسي غير المباشر:

وَيُقْصَدُ بِهِ مَا يُحْدِثُهُ السَّاحِرُ فِي الْمَسْحُورِ نَفْسَهُ مِنْ خَوْفٍ،  
 قَلَقٍ، اضْطِرَابٍ، أَوْ انْفِعَالٍ عَاطِفِيٍّ، مِنْ دُونِ تَسْبِيحٍ مَادِّيٍّ مُبَاشِرٍ،  
 وَهَذَا اللَّوْنُ مِنَ التَّأْثِيرِ هُوَ مَا عَبَّرَ عَنْهُ بَعْضُهُمْ بِـ"الْخَدَاعِ" أَوْ  
 "التَّهْوِيلِ" أَوْ "التَّقْرِيعِ"، كَمَا فِي كَلِمَاتِ الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ.

### ٣ - التأثير الواقعي المباشر:

وهو التأثير في البدن أو الواقع الخارجي، كإحداث مرضٍ، أو تفريق بين الزوجين، أو موت، وهو ما يُدعى حصوله عبر الاستعانة بالجنّ أو تسخير قوى خفيّة. وقد قيّد القرآن بعبارته ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾، مما يدلّ على أنّ هذا التأثير -إن ثبت- لا يكون استقلالياً، بل يجري ضمن سُنن الله تعالى.

## ثانيًا: إسقاط هذه المراتب على الأقوال

يتّضح من هذا التقسيم أنّ القول الأوّل -النافي لحقيقة السحر- إنما ينكر المرتبة الثالثة فقط، أي التأثير المباشر الواقعي، بينما يُقرّ ضمناً بوجود المرتبتين الأولى والثانية؛ لأنه يتحدّث عن التخيل، والخداع، والتأثير النفسي.

وأما القول الثاني، فيُثبت جميع المراتب، مع التقييد في المرتبة الثالثة بإرادة الله، فلا يراها تأثيراً استقلالياً أو خروجاً عن النظام التوحيديّ.

## النتيجة:

وعليه، فالتحقيق أنّ القولين -في كثير من المواطن- لا يتعارضان في أصل التأثير، وإنما يختلفان في درجته وطبيعته. وما يبدو من التناقض بينهما فمرجعه إلى إجمال الألفاظ، أو عدم التمييز بين الأنحاء. وبذلك يتبيّن أنّ كثيراً من الجدل الواقع في هذه المسألة راجعٌ إلى التسرّع في التعميم أو إسقاط إحدى المراتب على جميع مصاديق السّحر، وسيأتي لاحقاً تفصيل الموقف العقديّ الصحيح على ضوء هذا التمييز إن شاء الله تعالى.

ولا يخفى على المتأمّل في مجموع ما تقدّم من التمهيد والتقسيم والتقريب بين الأقوال، أنّ الغاية من هذا التمهيد ليست

مجرد التنظير في مفهوم السحر وأقسامه، بل هو مقدمة ضرورية لكشف التناقض المستبطن في رواية سحر النبي الأكرم عليه السلام كما وردت في الصحيحين، والتي نُسب فيها إليه -وحاشاه- أنه سحر حتى «كان يُخَيَّل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله»، وأنه مكث أياماً تحت هذا التأثير.

وهنا يقع الاضطراب المنهجي في كلام أهل السنة، فإنهم -في مقام التنظير- يذهب طائفة كبيرة من علمائهم إلى القول بأن السحر لا حقيقة له، وأنه لا يتعدى كونه تخيلاً وتمويهاً وخداعاً بصرياً، لا يبلغ حد التأثير الواقعي في الأجساد والنفوس. فكيف يستقيم هذا القول مع تصديقهم برواية سحر النبي عليه السلام، التي تُثبت صراحةً أن السحر أثر فيه جسدياً ونفسياً، فصار يفعل الشيء، ولا يدري أنه فعله؟

بل إنَّ القائلين بحقيقة السحر وواقعيته لم يتورعوا عن الجزم بوقوع النبي عليه السلام تحت تأثيره، محتجين بأن النبي بشر، غير معصوم من جهة بدنه وحواسه، وإن كان معصوماً من الخطأ في التبليغ، فجوزوا عليه الخلل في الإدراك والفعل، وهو ما لا يستقيم مع أصل العصمة المقرّر عند جميع طوائف المسلمين، وإن اختلفوا في مداه.

وهكذا وقع الاضطراب من وجهين:

فأتباع القول الأوّل، لما قدّسوا الصحيحين، قبلوا الرواية على

رغم أنها تنقض أصل مذهبهم في حقيقة السحر، فاضطُّروا إلى القول: "سُحِرَ، لكنْ لم يُؤثِّر في وحيه"، مع أنَّ الرواية تنصُّ بوضوح على تأثيره في فعله وإدراكه.

وأتباع القول الثاني وافقوا ظاهر الرواية، وجوزوا تأثير السحر في النبي ﷺ، لكنْ دفعهم ذلك إلى هدم جدار العصمة، بزعم أنَّ العصمة تختصُّ بالتبليغ دون الإدراك والتصرُّف الجسديّ، وهو تفكيكٌ باطل في مفهوم العصمة لا يستقيم مع مقام النبوة والرسالة.

وسيتّضح في طيات البحث أنَّ هذه الرواية -بما تشتمل عليه من اضطرابٍ في المتن، ومخالفة للمسلّمات العقلية والعقدية، بل وللقرآن الكريم- لا يصحّ الركون إليها، وإنْ وردت في ما يُسمّى بـ"الصحيحين"؛ إذ لا عصمة لكتابٍ سوى كتاب الله، ولا حرمة لمتنٍ يعارض أصول العقيدة، مهما اشتدَّت الثقة بمن رواه.

وسنقف -بحول الله- عند مفاصل هذا الإشكال، ونكشف مواضع التهافت في تفاصيله، مع عرض الرواية وتحليلها.



## الفصل الأول

أثر مقولة «أصح الكتب» في تثبيت حديث  
السحر

- **المبحث الأول:** مقولة «أصح الكتب»  
بين التعصب والوهم.
- **المبحث الثاني:** هل في البخاري ومسلم  
أحاديث ضعيفة؟
- **المبحث الثالث:** حديث العرض على  
القرآن حاكمٌ على البخاري ومسلم.

### أثر مقولة «أصح الكتب» في تثبيت حديث السحر

إنَّ الحديثَ المرويَّ في حقِّ سيد الأنبياء والمرسلين ﷺ، القائل بأنَّه سُجِّرَ حتى كان يُخَيَّلُ إليه أنَّه فعل الشيء، ولم يفعله، قد احتلَّ موضعًا خطيرًا في التراث الحديثي لأهل السُّنَّة، لا لبثته بوجهٍ بَيِّن، ولا لاتِّفاق الأُمَّة على صدوره، بل لمكان وروده في كتابي البخاري ومسلم، اللذين ارتفعا عندهم فوق النقد، بل فُوقًا على سائر كتب السُّنَّة، وجُعِلَ لهما من القداسة ما يقارب قداسة الوحي، حتى آل الأمرُ إلى أن تُردَّ نصوص الكتاب الكريم، أو تُحرَّف معانيه، أو تُخصَّص عموماته، وتُقيَّد مطلقاته، بمرويَّاتٍ منفردة وردت في أحد الصحيحين، دون أن يُتاح لأحد أن يمَسَّها بطرف نقد، أو يعرضها على محكم الكتاب، أو يردَّها بمقتضى العقل والعقيدة.

ومن هنا، فإنَّ مَنْ يفتح فاه بالاعتراض على حديث سحر النبي، ولو كان مستندًا إلى نصوص الكتاب أو البراهين القطعيَّة، فإنه يُتَّهم عند القوم بالطعن في السُّنَّة، أو بالعداوة لأهل الحديث، أو بالخروج عن دائرة أهل المِلَّة؛ لأنَّ أصل البلاء ليس في ذات



الحديث، بل في ما أحاط به من العصمة المصطنعة لمصدره، وتقديس كتابي البخاري ومسلم بما لم يُقدّس به كتاب الله عزّ وجلّ، فصار «الصحيحان» عندهم في مرتبة تالية للقرآن بلا واسطة، بل غدا كثيرٌ من العامة، فضلاً عن طلبة العلم، يقدّمون أحاديث الصحيحين على آيات الكتاب، ويقدّرون كلام البخاري كأنه وحيٌّ منزل، لا تجوز مخالفته، ولا يُقبل النقاش فيه.

ومن أجل هذا الغلوّ المنهجيّ في مقام الصحيحين، كان من اللازم بيان حقيقة هذه المقولة المروّجة عندهم، أعني قولهم: «أصحّ الكتب بعد كتاب الله صحيح البخاري ثم مسلم»، وكيف أنها لا تعدو كونها مقولة نشأت في أجواء الصراع المذهبيّ بين أتباع المذاهب الأربعة، فرفع الشافعيّة راية البخاري، وألحق بهم الحنابلة مسلماً، ولحقهم المالكية لأغراض نفوذهم في الغرب الإسلاميّ، بل حتى الأحناف انجروا في تيار التقديس بعد أن أعرض فقهاؤهم المتأخرون عن كتب أصول مذهبهم الأولى.

وسيتّضح في المبحث الأول من هذا الفصل أنّ هذه المقولة -على رغم شهرتها- لا أصل لها من جهة الواقع، وأنّ البخاري نفسه لم يدّع ذلك لكتابه، ولا مسلم، بل إنّ الدوافع التي نُقلت في سبب تأليف الصحيح متضاربة متناقضة، وأقرب ما تكون إلى الحكايات الصوفيّة التي تُبنى على المنامات والتجليات، ثم اتخذها المتعصّبون ذريعة لتمرير ما شاؤوا من تقديسٍ وتغليقٍ لباب النقد، ثم نبّئ في المبحث الثاني أنّ أحاديث الصحيحين

ليست على مرتبة واحدة، بل إنَّ كبار أئمتهم قد طعنوا في جملةٍ منها، وبعضها تضمَّن ما يناقض العقل والنقل والوجدان، بل بلغ الأمر أن تُروى في الصحيح أحاديث تُكذَّب صراحةً كتاب الله، أو تتضمَّن التشكيك في بعض سُوره، أو تنسب للنبيِّ الأكرم ﷺ ما لا يليق به، ولا يليق بمنصب النبوة من شكٍّ، أو خيانة، أو انتحار، أو جهل، والعياذ بالله.

ومن هنا نعلم أن منشأ الدفاع المستميت عن حديث السحر لم يكن توقيراً للنبي، ولا حباً للسنة، بل تقديساً للصحيحين، فكان لزاماً أن نضع هذا الأصل موضع المساءلة، وأن نفتتح هذا الفصل بكشف زيف هذه المقولة المتداولة التي جعلت الصحيحين أصحَّ من كلِّ كتاب، ثم نبين مواضع الخلل والتناقض فيها، تمهيداً للوقوف على زيف الرواية موضوع البحث.



## المبحث الأول

### مقولة «أصح الكتب» بين التعصب والوهم

كان لمقولة اعتبار الصحيحين أصح الكتب بعد كتاب الله، تأثير كبير على عقائد علماء أهل السنة، بما في ذلك عامة الناس، مما جعلهم يواجهون صعوبة في التعامل مع الأحاديث النبوية التي لم ترد في الصحيحين، مما أدى إلى تناقضات في قبولهم ورفضهم لها والعمل بها، كيف يمكن لمقولة مُختلقة أن تحدّد صحة أحاديث النبي ﷺ أو ضعفها، وتُهمّل بذلك المعايير العلميّة والقواعد المنطقية التي وضعها العلماء لتمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها؟!

ف نجد مثلاً من كبار علمائهم النووي في شرح مسلم، يقول: «اتَّفَق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول»<sup>(١)</sup>.

وابن الملقن في الإعلام، يقول: «واتَّفَق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز صحيح البخاري وصحيح مسلم، وكتاب البخاري أصح منه عند الجمهور، وخالف أبو علي النيسابوري،

(١) شرح النووي على مسلم، ج ١، ص ١٤.

فقال: ما تحت أديم السماء أصحّ من كتاب مسلم، ووافقه على ذلك بعض شيوخ المغرب»<sup>(١)</sup>.

وإذا ما بحثنا عن أصل هذه المقولة، سنجد روايتين مختلفتين في الدافع إلى تأليف البخاري صحيحه، ففي الرواية الأولى، يروي ملاً علي القاري في كتابه المرقاة عن البخاري قوله: «قال البخاري: والحامل لي على تأليفه أنني رأيتني واقفاً بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم، ويدي مروحة أذب عنه، فعبر لي بأني أذب عنه الكذب»<sup>(٢)</sup>.

أما في الرواية الثانية، فيقول القنوجي (ت ١٣٠٧ هـ) في كتابه الحطة: «قال البخاري: كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال لي بعض أصحابه: لو جمع أحدٌ كتاباً مختصراً في السنن الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التي بلغت من الصحة أقصى درجاتها كان أحسن، وتيسر العمل عليه للعاملين من دون مراجعة إلى المجتهدين، قال: فوقع ذلك في قلبي، وأخذ بمجامع خاطري، فصنفت هذا الجامع الصحيح»<sup>(٣)</sup>.

فالقصة في الرواية الأولى رؤية البخاري لنفسه في المنام واقفاً بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وهو يذب عنه الكذب. فعَدَّ البخاري

(١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملكن، ج ١، ص ١٢٧.

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ج ١، ص ٥٨، تـ. عيتاني، دار الكتب العلمية - ط. الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٩، ط. السابعة، ١٣٢٣ هـ.

(٣) الحطة في ذكر الصحاح الستة، للقنوجي، ص ١٧٨، ط. الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

هذا المنام بمثابة حثٍّ إلهيٍّ له على تأليف كتاب يذبُّ فيه عن السُّنة النبوية من الأحاديث الموضوعة.

وأما القصة في الرواية الثانية فهي أنَّ البخاري سمع اقتراح أحد أصحاب إسحاق بن راهويه بتأليف كتابٍ مختصرٍ يضمُّ الأحاديث الصحيحة، فانتاب البخاريَّ شعورٌ بقيمة جمع الأحاديث الصحيحة في كتابٍ واحدٍ تيسيراً على العاملين بها.

ومن هذا التناقض بين الروایتين حول الدافع إلى تأليف البخاري لصحيحه، يتَّضح أنَّ مقولة أنَّ صحيحه أصحُّ الكتب بعد كتاب الله لا أساس لها. وسنأتي على ذكر ما يكذب القصة الأولى، مثل اعتقاد البخاريَّ بصحة حديث أنَّ المعوذتين ليستا من القرآن، وغيرها من الأمور التي نقدها كثيرٌ من علماء أهل السُّنة، وعدّوا بعضها مخالفات شرعيةٍ تقرّر تحريف القرآن، وتبثُّ عقيدة التشبيه والتجسيم والإساءة إلى مقام النبوة.

ومن هنا أيضاً يُعلم أنه لم يدَّع البخاري ولا مسلم أنَّ كتابيهما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله، وإنَّ هذه المقولة أطلقها بعض العلماء، وصدّقها العامة من أهل السنة والجماعة، ولم يخطر ببالهما أنَّ العلماء من بعدهما سيزعمون أنَّ كتابيهما أصحُّ الكتب بعد القرآن.

وعلى رغم الأساس المتناقض، إلا أنَّ ذلك لا يمنع من الاستمرار على تصديق الكذبة، فتسابق القوم فيما بينهم كلٌّ ينسب البخاريَّ إلى مذهبه، فقال محمد أنور الكشميري: «وأما مذهب

أرباب الستة الصحاح فقل: إن البخاري شافعي؛ لأنه تلميذ الحميدي، وهو تلميذ الشافعي»<sup>(١)</sup>.

وقد كان للمذهب الحنبلي والشافعي نفوذ كبير في الدراسات الحديثية والفقهية في قلب الشرق الإسلامي -الحجاز والعراق ومصر والشام- في تلك الفترة، وكان أتباع المذاهب الأخرى ينهلون من علمهم، ويعتمدون على كتبهم في علمي المصطلح والأصول، فلا جرم أن تشيع دعوى «أصح الكتب بعد كتاب الله: الصحيحان البخاري ومسلم»!!

ومن هنا أكاد أجزم أن واضع هذه المقولة المضللة هو شافعي متعصب لمذهبه، وجد في صحيح البخاري خير سند لتعصبه، فلم يجد بُدًّا من إطلاق تلك المقولة العجيبة عليه.

وردًا على الشافعية، قام الحنابلة، فأدرجوا «صحيح مسلم بن الحجاج الحنبلي» في قائمة أصح الكتب بعد القرآن الكريم، نافين كون «مسند أحمد» من أصح الكتب.

وأما المالكية فكانوا قديمًا يعتقدون أن «الموطأ» أصح الكتب بعد القرآن الكريم! لكن مع انحسار نفوذ مذهبهم، سعوا إلى تعزيزه بتقديم صحيح البخاري ومسلم على الموطأ، ونشروا هذه العقيدة في إفريقية والمغرب والأندلس، إلا أن هذه العقيدة -كما سبق أن نوّنها- فاسدة ومضللة.

(١) العرف الشذي شرح سنن الترمذي، للكشميري، ج ١، ص ٣٣.

وهكذا دخل الأحناف غمار الصراع، حيث كان فقهاؤهم الأوائل يُجلّون كتاب «الآثار» المنسوب لأبي حنيفة، إلا أن أهل الحديث منهم أعرضوا عنه، واتفقوا على تقديس صحيحي «البخاري ومسلم».

وعلى هذا، غلب الاعتقاد بين جمهور علماء أهل السنة وعامّتهم، بأن جميع الأحاديث الواردة في صحيح البخاري وصحيح مسلم صحيحة، لا شك فيها، وأنها بمنزلة الوحي كالقرآن الكريم، وأنها تُعادل كلام الله تعالى، أو تقاربه، ويناهضون بشدة أي محاولة للتشكيك في صحة أحاديث البخاري ومسلم، حتى لو كانت مناقضةً لصريح القرآن، مما أدّى إلى قبولهم أحاديث مشيرة للجدل، مثل حديث سحر النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، وحديث خيانة حواء لآدم عليه السلام<sup>(٢)</sup>، وحديث محاولة النبي ﷺ الانتحار لفترة الوحي<sup>(٣)</sup>، وغيرها، ويزعمون نسخ أحكام قرآنية بمرويات الشيخين مع أنها معلولة، ويخصّصون بها عموماته، وقيّدون مطلقاته، ويجعلون أحاديث الشيخين حاكمةً مهيمنة على كلام الله تعالى، مما أدّى إلى إفساد جُلِّ أحكام الشريعة وتحريف معاني القرآن عن مواضعها، شبيهًا بما فعله الرهبان والأخبار بالتوراة والإنجيل! ونحو ذلك من الأحاديث التي يُثير بعضها شكوكًا حول صحتها، هذا غير الروايات التي تناقض العقل والعلم الصريح، كحديث: «لولا بنو

(١) صحيح البخاري، ج ٣، ص ١١٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢١٢؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٩٢.

(٣) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٢٥٦٢.

إسرائيل لم يخبث الطعام. ولم يخنز اللحم»<sup>(١)</sup>، قال الألباني: «أي لم يتغيّر، ولم يتنّ، قال العلماء: معناه أنّ بني إسرائيل لما أنزل الله عليهم المنّ والسلوى نهّوا عن ادخارهما، فادّخروا، ففسد، وأنّتن، واستمرّ من ذلك الوقت»<sup>(٢)</sup>، أي يربط بعض العلماء فساد اللحم بتصرفات بني إسرائيل في زمن موسى ﷺ دون تفكير منطقي. إلا أنّ العقل السليم والعلم الصريح يُثبّتان عدم صحة هذا الحديث، ويقضيان بكذبه وبطلانه، فمن طبيعة اللحم أن يصبح فاسدًا، ويتعفن منذ خلقه.

وكانت هناك محاولات من العلماء لشرح الحديث وتأويله لرفع التناقض بينه وبين الحقيقة العلمية، إلّا أنّها لم تُفلح، بل زادت الطين بلة.. وعلى رغم ذلك، تم التسليم بصحتها والاعتقاد بها لمجرّد ورودها في الصحيحين، مع أنها أخبار آحاد، وبعضها من الإسرائيليات، وقد أدّى هذا التشدّد في قبول أحاديث الشيخين إلى إلحاد بعض المسلمين، وإلى طعن آخرين في مجمل السّنة النبوية.

### ويتلخّص مما تقدّم ذكره:

أنّ مقولة «أصحّ الكتب بعد كتاب الله» أثّرت بنحو كبير على عقائد علماء أهل السّنة وعامّة الناس، ممّا أدّى إلى صعوبة في التعامل مع الأحاديث خارج الصحيحين، فاختلّفت مواقفهم في قبولها أو رفضها.

(١) صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٩٢.

(٢) مختصر صحيح مسلم، للمنذري، ج ١، ص ٢١٩، ت. الألباني.



وتشير الروايات المتضاربة حول دافع البخاري لتأليف صحيحه إلى أن مقولة «أصح الكتب بعد كتاب الله» ليست مبنية على أسس علمية متينة.

ولم يدع البخاري ومسلم أن كتابيهما أصح الكتب بعد القرآن.

ومع ذلك، توجد أحاديث مثيرة للجدل في الصحيحين تناقض العقل والعلم.

واختلفت المذاهب الإسلامية في نظرتها لصحة الكتب، فبينما اختلف الشافعية والحنابلة والمالكية والأحناف في البداية، وانتهى معظمهم إلى قبول صحيح البخاري وصحيح مسلم على أنهما أصح الكتب بعد القرآن.

ولكن القبول المطلق لأحاديث الصحيحين دون نقد أدى إلى تحريف بعض أحكام الشريعة ومعاني القرآن، والتسليم بأحاديث تناقض العقل والعلم، مما أضر بمصداقية السنة النبوية.

وعليه، يمكن القول: إن مقولة «أصح الكتب بعد كتاب الله» نشأت من تعصب مذهبي، ولم تكن مبنية على أسس علمية قوية، مما أدى إلى مشاكل في فهم وتطبيق الأحاديث النبوية بنحو صحيح.



## المبحث الثاني:

### هل في البخاري ومسلم أحاديث ضعيفة؟

اعلم أنّ ثَمَّةَ أحاديثٍ في الصحيحين ضعّفها علماء محدّثون كثيرٌ. ولم يحصل إجماعٌ على صحة كلّ حديثٍ في الصحيحين، لا في عصر البخاري ومسلم، ولا بعده.

وبالنسبة لمقدّسيّ «صحيح البخاري»، يكفي للردّ عليهم أن نذكر أن البخاري لم يضع مقدّمةً لكتابه سوى العنوان الطويل «الجامع المُسند الصحيح المُختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسُنَّته وأيامه».

ونلاحظُ أنّ البخاري لم يحترم ما دلّ عليه هذا العنوان، حيث ضمّن كتابه عشرات الأحاديث المُعلّقة، ممّا يُعدّ مخالفاً لِصفة «المسند» المذكورة في العنوان.

وروى فيه بعض الروايات الشاذّة أو المضطربة أو المعارضة في متونها للقرآن والسُّنة المتواترة أو حقائق العلم، وذلك خروجٌ على شرط: «الصحيح».

كما أنه أخرج في كتابه الموقوفات، أي أقوال الصحابة،

والمقطوعات، أي آراء التابعين وأتباعهم، وهو بذلك ينقض قوله: «من أمور رسول الله وسُنَّته وأيامه».

بل إنه أخرج أحاديث، وأشار إلى ضعفها، فجاء في «النكت على كتاب ابن الصلاح» لابن حجر، قال: «وقال -يقصد ابن الصلاح في مقدمة علوم الحديث-: ثم إن ما يَتَّعَد من ذلك عن شرط الصحيح قليل، يوجد في كتاب البخاري في مواضع من تراجم الأبواب دون مقاصد الكتاب وموضوعه. انتهى».

أقول - القائل هو ابن حجر: بل الذي يتقاعَد عن شرط البخاري كثيرٌ ليس بالقليل، إلَّا أن يريد بالقلَّة قلَّةً نسبيَّةً إلى باقي ما في الكتاب، فيتَّجَّه، بل جزم أبو الحسن بن القطَّان بأنَّ التعليقات التي لم يوصل البخاري إسنادها ليست على شرطه، وإنَّ كان ذلك لا يقبل من ابن القطَّان على ما سنوِّضه. وأما قول ابن الصلاح: «ليس في شيءٍ منه حكم بالصحة على من علَّقه عنه»، فغير مسلَّم؛ لأنَّ جميعه صحيحٌ عنده، وإنما يعدل عن الجزم لعلَّةٍ تزعزعه عن شرطه، وهذا بشرط أن يسوقه مساقَ الاحتجاج به، فأما ما أورده من ذلك على سبيل التعليل له والردُّ أو صرح بضعفه، فلا»<sup>(١)</sup>.

ودونك الأمثلة على المعلَّقات التي ساقها البخاري في صحيحه ثم ضعفها: قال البخاري في باب مكث الإمام في مصلاه بعد

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، ج ١، ص ٣٢٤، ت. المدخلي.

السلام: «ويذكر عن أبي هريرة، رفعه: "لا يتطوَّع الإمام في مكانه". ولم يصحَّ»<sup>(١)</sup>، وقال: «باب: من أُهدي له هدية، وعنده جلساؤه، فهو أحقَّ. ويُذكر عن ابن عباس: أن جلساءه شركاء، ولم يصحَّ»<sup>(٢)</sup>.

هذا، وقد انتقد بعض كبار أئمة أهل السنة جملةً من أحاديث الصحيحين، منهم:

أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبو داود السجستاني، والبخاري نفسه (ضعف حديثاً عند مسلم)، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وأبو عيسى الترمذي، والعقيلي، والنسائي، وأبو علي النيسابوري، وأبو بكر الإسماعيلي، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو الحسن الدارقطني، وابن مندة، والبيهقي، والعتار، والغساني الجياني، وأبو الفضل الهروي بن عمار الشهيد، وابن الجوزي، وابن حزم، وابن عبد البر، وابن تيمية، وابن القيم، والألباني، وكثير غيرهم.

وقد ردّ ابن حزم والنووي والفخر الرازي وغيرهم حديث البخاري المبهم الذي فيه أن المعوذتين ليستا من كتاب الله عند ابن مسعود، ونعتوه بالكذب والوضع وعدم الصحة، بل حكم بعضهم بكفر من أنكر قرآنيتهما، وعلى هذا القول يُحكم بكفر المعتقد بصحة كتاب البخاري لاعتقاده صحة حديث أن المعوذتين ليستا من القرآن، ونذكر هنا طرفاً من أقوالهم:

(١) صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٢١.

قال ابن حزم في المحلى: «وكل ما روي عن ابن مسعود من أنَّ المعوذتين وأم القرآن لم تكن في مصحفه فكذب موضوع، لا يصح»<sup>(١)</sup>.

وقال النووي في شرحه على صحيح مسلم: «قوله صلى الله عليه وسلم: أَلَمْ تَرَ آيَاتِ أَنْزَلْتُ اللَّيْلَةَ لَمْ يُرَ مِثْلُهُنَّ قَطُّ: «قل أعوذ برب الفلق، وقل أعوذ برب الناس» فيه بيان عظم فضل هاتين السورتين، وقد سبق قريباً الخلاف في إطلاق تفضيل بعض القرآن على بعض، وفيه دليل واضح على كونهما من القرآن، وردَّ على من نسب إلى ابن مسعود خلاف هذا»<sup>(٢)</sup>.

وقال في شرح المذهب: «أجمع المسلمون على أنَّ المعوذتين والفاتحة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآن، وأنَّ من جحد شيئاً منه كفر، وما نُقل عن ابن مسعود في الفاتحة والمعوذتين باطل، ليس بصحيح عنه»<sup>(٣)</sup>.

وقال الفخر الرازي في أوائل تفسيره: «الأغلب على الظن أنَّ هذا النقل عن ابن مسعود كذب باطل»<sup>(٤)</sup>.

وقال بدر الدين العيني: «وقد رُوي عن ابن مسعود أنهما لَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ، والصحيح: أنهما من القرآن»<sup>(٥)</sup>.

(١) المحلى بالآثار، ج ١، ص ٣٢.

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج ٦، ص ٧٦.

(٣) شرح المذهب، ج ٣، ص ٣٩٦.

(٤) تفسير الرازي، ج ١، ص ١٩٠.

(٥) شرح سنن أبي داود، للعيني، ج ٥، ص ٣٨٠.

وقال في عمدة الباري: «فلو أنكر اليوم أحد قرآنيتهما كفر»<sup>(١)</sup>.

ونقل الذهبي في "سير أعلام النبلاء" أن ابن حزم ردّ أحاديث إسرائيل كلها التي في الصحيحين!! فقال: «أبو محمد بن حزم، وقال: ضعيف [أي: إسرائيل]، وعمد إلى أحاديثه التي في "الصحيحين"، فردّها، ولم يحتجّ بها»<sup>(٢)</sup>.

وقال المحدث الكوثريّ في تعليقه على شروط الأئمة الخمسة للحازمي: «في "الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح" لسبط بن الجوزي جملة أحاديث مما لم يأخذ بها الشافعية من أحاديث الصحيحين لما ترجّح عندهم مما يخالفها، وكذا في بقية المذاهب»<sup>(٣)</sup>.

### فتحصّل مما تقدم ذكره:

أنّ جملةً من علماء أهل السُّنة انتقدوا أحاديثَ في صحيح البخاري ومسلم، ومن بينهم: الإمام أحمد بن حنبل، والبخاريّ نفسه، والنسائي، وابن حزم، والألباني، وغيرهم. ومن الأمثلة على ذلك حديث أنّ "المعوذتين ليستا من القرآن" الذي رواه ابن مسعود في صحيح البخاري، وقد ردّه ابن حزم والنووي والفخر الرازي، وعدّوه كاذبًا موضوعًا.

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، ج ٢٠، ص ١١.

(٢) سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٥٠.

(٣) شروط الأئمة الخمسة، للحازمي، تصحيح وتعليق الكوثري، ص ٥١، دمشق - الشام:

١٣٤٦ هـ، مطبعة الترقّي.

وأكد ابن حزم والنووي والفخر الرازي وبدر الدين العيني أنّ المعوّذين من القرآن، وأنّ من ينكر ذلك فقد كفر.

ونقد ابن حزم جميعَ أحاديث الإسرائيليات في الصحيحين، وعدّها غير موثوقة.

وأوضح الكوثري أنّ بعضَ الأحاديث في الصحيحين لم تأخذ بها المذاهبُ الفقهيّة لوجود ترجيحات عندها تُخالفها.

وبعدُ، فإنّ الناظر بعين الإنصاف، والمتأمّل في ما تقرّر في هذين المبحثين، لا يرتاب في أنّ أصل البلاء في رواية سحر النبي ﷺ إنّما نشأ من تغلغل مقولةٍ فاسدةٍ في العقل السنّي، أعني بها مقولة «أصحّ الكتب بعد كتاب الله صحيح البخاري وصحيح مسلم»، تلك المقولة التي لا مستند لها من نقلٍ معتبر، ولا أصل لها في كلام المتقدمين من أهل الحديث أنفسهم، بل هي من الموضوعات الحادثة التي نشأت في بيئةٍ مفعمةٍ بالتعصب للمذهب، والتقليد لأرباب المدارس الحديثيّة، ثم شاعت حتى صارت كأنّها من ثوابت الدّين، لا يجروّ أحدٌ على مناقشتها، فضلاً عن نقضها.

فقد عظم شأن الصحيحين عندهم، حتى جعل كلام البخاري ومسلم كأنّه في عداد النصوص، يُصدّق بها، وتُقدّم على ما سواها، ولو كان نصّاً قرآنياً محكماً، أو برهاناً عقلياً قاطعاً، فعدّت مرويات الكتابين في مقام يأبى عليه النقد، وتُدفع عنها كلّ مؤاخذه، وإن

اشتملت على ما يقتضي الطعن في مقام النبي الأعظم ﷺ، أو مسّ مكانته، أو خدش مقام النبوة والعصمة.

ومن هذا المنطلق، أدرج حديث السّحر في جملة المسلّمات، لا لمتانته في نفسه، ولا لاتفّاق الأمّة عليه، ولا لقيام البرهان على صحّته، بل لمكان وروده في البخاري ومسلم؛ إذ لو لا ذلك لما نظر فيه أحدٌ بعين القبول، ولا سلّمه صاحب عقلٍ رشيد، ولا اعتذر له معتذرٌ من العقلاء، لكنه لما سَطَّر في «الصحيحين»، بذلت في الدفاع عنه الجهود، وحُمِلت نصوص الوحي على غير محاملها، وأوّل القرآن بما لا تحتمله ألفاظه، وأهدرت قواعد العلم والعقل، كلّ ذلك لأجل حفظ الرواية، ولو كان الثمن الإخلال بمقام النبوة، والعياذ بالله.

فإذا ثبت أنّ منشأ قبول هذا الحديث هو الغلوّ في مقام الصحيحين، دون قيام الحجّة على متن الحديث، فقد سقط بذلك عمدة ما يتوكّأون عليه في الدفاع عنه، وسقط معه كلّ بناءٍ شُيّد على هذا الأصل الواهي، وصحّ النظر في أصل الرواية بلا قيد، وتمّ التجرّد من سلطان التقليد، فتعيّن علينا أن نقف مع الحديث نفسه وقفة تفصيلٍ وتحقيق، لنكشف عن عوّاره، ونميط اللثام عن ما فيه من الطعن والقبح، فننزه ساحة النبوة عن تلك التهمة الدخيلة، ونحفظ مقام المصطفى ﷺ من ترّهات المحدثين، والله الهادي إلى سواء السبيل.



## المبحث الثالث:

### حديث العرض على القرآن حاكم على البخاري ومسلم

لما تقرر في المبحث المتقدم أنَّ مقولة «أصحَّ الكتب بعد كتاب الله» لا أصل لها في الكتاب ولا في السُّنة، بل نشأت عن تعصّبٍ مدرسيٍّ، وجمودٍ تقليديٍّ، صار لزامًا في هذا الموضع أن نرجع إلى الميزان الحقّ الذي جعله الشارع لقبول السُّنة وردّها، فننظر هل كان البخاري ومسلم في مأمنٍ من الخطأ والسهو والوهم، حتى يُحتجّ بكل ما أودعاه في صحيحيهما؟ أو أن الشرع قد جعل القرآن حاكمًا على كل رواية، ومعياريًا لصحة ما يُنسب إلى النبي ﷺ؟

وهنا ينهض حديث العرض -الذي رواه جماعة من الصحابة، في جملة من مصادر القوم- شاهدًا عدلًا على أن كل ما ورد عن النبي ﷺ لا بد أن يُعرض على الكتاب العزيز، فما وافقه فهو المقبول، وإن رواه البخاري ومسلم، وما خالفه فهو المردود، وإن طُبِعَ على غلافه «الصحيح».

وفي هذا المبحث سنثبِت -بنصوص أهل السُّنة أنفسهم- أنَّ حديث عرض الرواية على القرآن يُبطل دعوى قدسيّة الصحيحين،

ويردّ ما تضمّناه من الروايات التي خالفت ظاهر الكتاب أو نصوصه المحكمة، وفي مقدّمتها رواية سحر النبي ﷺ.

فلا مفرّ إذاً من الإذعان بأنّ القرآن هو المهيمن، والسُنّة تُعرّض عليه، لا أن يكون الحديث ميزاناً على التنزيل، ولا أن يكون البخاري أو مسلم حكماً على كلام الله، وهو أحكم الحاكمين.

فإذا أنعم المنصف النظر في كلمات القوم، ونظر في كتبهم، وجد أن أصل عرض السُنّة على الكتاب مروّي عن جماعة من الصحابة في كتب أهل السُنّة أنفسهم، ومن جملة تلك الروايات، ما جاء من طرقٍ أربع، يثبت بها أن مضمون الحديث قد نُقل عن غير واحدٍ من الصحابة، ولم ينفرد به راوٍ حتى يُزعم شذوذه أو غرابته.

**الطريق الأول:** من حديث عليّ عليه السلام، رواه الدارقطني من رواية جبارة بن المغلّس عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم بن أبي النجود، عن زُرّ، عن عليّ عن رسول الله ﷺ: «أنها تكون بعدي رواةٌ يروون عني الحديث، فاعرضوا حديثهم على القرآن، فما وافق القرآن فخذوا به، وما لم يوافق القرآن فلا تأخذوا به»<sup>(١)</sup>.

**الطريق الثاني:** من حديث ابن عمر، رواه الطبراني في "المعجم الكبير" من حديث الوضين بن عطاء، عن سالم، عن أبيه عن رسول الله ﷺ: «ما أتاكم من حديثي فاقروا كتاب

الله، واعتبروه، فما وافق كتاب الله فأنا قلته، وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله»<sup>(١)</sup>.

**الطريق الثالث:** من حديث ثوبان، رواه الطبراني أيضًا من حديث يزيد بن ربيعة، عن أبي الأشعث، عن ثوبان عن رسول الله ﷺ: «أَنْ رَحَى الْإِسْلَامَ دَائِرَةً. قَالُوا: كَيْفَ نَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: اعْرَضُوا حَدِيثِي عَلَى الْكِتَابِ، فَمَا وَافَقَهُ فَهُوَ مِنِّي، وَأَنَا قُلْتُهُ»<sup>(٢)</sup>.

**الطريق الرابع:** من حديث أبي هريرة، رواه الهروي في «ذم الكلام»، من حديث صالح بن موسى، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «أَنَّهُ سَيَأْتِيكُمْ عَنِّي أَحَادِيثٌ مُخْتَلِفَةٌ، فَمَا جَاءَكُمْ مُوَافِقًا لِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّتِي فَهُوَ مِنِّي، وَمَا جَاءَكُمْ مُخَالَفًا لِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»<sup>(٣)</sup>.

فهذه أربع طرق، عن أربعة من الصحابة، في أربعة من أمهات كتب أهل السنة، وكلها تشير إلى أصل واحد: أَنَّ الْحَدِيثَ لَا يُحْتَجُّ بِهِ حَتَّى يُعْرَضَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، فَمَا وَافَقَهُ فَهُوَ الْمَأْخُودُ، وَمَا خَالَفَهُ فَمَرْدُودٌ، وَلَوْ كَانَ فِي الصَّحَاحِ، وَلَوْ رَوَاهُ الْآحَادُ.

فبأي وجه تُدفع هذه الروايات؟!

(١) المعجم الكبير، للطبراني، ج ١٢، ص ٣١٦.  
(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٧؛ مجمع الزوائد، ج ١، ص ١٧٠؛ كنز العمال، ج ١، ص ١٧٩.  
(٣) ذم الكلام وأهله، للهروي، ج ٤، ص ٥٦، تـ. الشبل.

أ بكلمة «ضعيف السند»؟! أم بطعنٍ في الراوي؟!!

ولو سلّمنا بضعف بعضها سنداً، فإنّ تعدّد الطرق، وتضافر المعنى، وموافقة العقل والقرآن، كل ذلك ينهض بالحجّة، ويعضد الدلالة، بل كما قال الشاطبي في «الموافقات»: «والحاصل من الجميع صحة اعتبار الحديث بموافقة القرآن وعدم مخالفته، وهو المطلوب على فرض صحة هذه المنقولات، وأما إن لم تصحّ، فلا علينا؛ إذ المعنى المقصود صحيح»<sup>(١)</sup>.

وقد صرّح جملة من علماء أهل السّنة بهذا الأصل، كابن حزم الظاهري في كتابه «الإحكام»، حيث قسّم الحديث إلى ما وافق القرآن، وما زاد عليه، وما خالفه، فقال: «حديثٌ موافق لما في القرآن، فالأخذ به فرضٌ، وحديث زائد على ما في القرآن، فهو مضافٌ إلى ما في القرآن، والأخذ به فرضٌ، وحديثٌ مخالف لما في القرآن فهو مطّرح»<sup>(٢)</sup>.

ويقول الشيخ ابن عثيمين -وهو من أكابر رموزهم- في «شرح رياض الصالحين»: «وكل ما خالف القرآن الكريم فهو باطل؛ لأن الذين رَوَوْا نقله بشرٌ يخطئون، ويصيبون، والقرآن ليس فيه خطأ، كله صوابٌ منقول بالتواتر، فما خالفه من أيّ حديثٍ كان فإنه يحكم بأنه غير صحيح وإن رَوَاهُ من رَوَاهُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) الموافقات، ج ٤، ص ١٠، ١٢، ط. تونس.

(٢) يُنظر: الإحكام، لابن حزم، ج ٢، ص ٨١.

(٣) شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين، ج ٦، ص ٦٧٥.

ويقول السرخسي مؤكداً قيمة عرض الحديث على القرآن والسنة المشهورة: «ففي هذين النوعين من الانتقاد للحديث علمٌ كثير، وصيانة للدين بليغة، فإن أصل البدع والأهواء إنما ظهر من قبل ترك عرض أخبار الآحاد على الكتاب والسنة المشهورة، فإن قومًا جعلوها أصلاً مع الشبهة في اتصالها برسول الله - ﷺ -، ومع أنها لا توجب علم اليقين، ثم تأولوا عليها الكتاب والسنة المشهورة، فجعلوا التبّع متبوعاً، وجعلوا الأساس ما هو غير متيقّن به، فوقعوا في الأهواء والبدع بمنزلة من أنكر خبر الواحد»<sup>(١)</sup>.

وإذ قد ثبت أن هذه القاعدة مروية عند القوم، وقرّرها أئمتهم كالشاطبي، وابن عثيمين، والسرخسي، وابن حزم، وغيرهم، فبأي حق تُردّ لمجرد أنها تُفقد البخاري منزلة التقديس؟! أم إنهم يردّون كل ما يُهدم مقولة «أصح الكتب بعد كتاب الله»؟!

نعم، إن هذه الروايات لو طبّقت، لسقطت عشرات الأحاديث من الصحيحين، وعلى رأسها حديث سحر النبي ﷺ، مما نسب إليه زوراً، وجعلوه ديناً.

فليت شعري، إن لم يُعرض الحديث على الكتاب، فبماذا يُعرض؟! وبأي شيء يُفحص؟! أبعقول الرواة؟! أم بمنامات البخاري؟!

(١) أصول السرخسي، ج ١، ص ٣٦٧، ٣٦٨.

## عرض رواية السحر على القرآن

إنَّ من جملة ما يُكشَف به بطلان رواية سحر النبي ﷺ، بل يُستأصل به أصلها من الجذور، هو تطبيق أصلٍ ثابتٍ في الشريعة، لا يدفعه إلَّا مَنْ أَعرض عن هدى القرآن، ولا ينكره إلَّا مَنْ جعل الرجال فوق الكتاب، وهو ما ورد عن النبي الأكرم ﷺ في طرقٍ متعدّدة، مروية من كتبهم - كما أسلفنا - من الأمر بعرض الحديث على كتاب الله، فما وافقه فاقبلوه، وما خالفه فاضربوا به عرض الجدار.

وهذا الأصل إذا طُبّق في مقام العمل على ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث سحر النبي ﷺ، ظهر أنه مفتعلٌ مفترى، موضوعٌ مدخول، لا ينهض أمام كتاب الله، بل يدمغه التنزيل بردًّا قاطع، ونسفٍ لا يُبقي معه شبهة معتذرٍ، ولا حجة متعلّق.

أوليس الله جلّ جلاله قد قال في محكم كتابه: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾<sup>(١)</sup>، فحكم بأنّ هذه المقالة مقالة الظالمين، لا مقالة المؤمنين، وجعلها طعنًا في الرسالة لا يُقبل، وردّ بها قول مَنْ أراد التشكيك في صدق النبي ﷺ وكمال قواه العاقلة؟ فكيف يليق بعقل - بعد نزول هذه الآية - أن يزعم أنّ النبي حقًا قد سُحر، وأنه كان يُخيّل إليه أنه فعل، ولم يفعل، أو أنه أتى نساءه، ولم يأتِهِنَّ؟!

(١) سورة الفرقان، الآية: ٨.

وأين هم عن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾<sup>(١)</sup>؟ فهل يُعقل أن يُؤمر بالتبليغ، ويُضَمَّن له العصمة، ثم يُقال: إنه أُصيب بسحر اليهود، حتى صار يتوهم عليه، فلا يدري ما فعل ولا ما قال؟!

وهل يغيب عنهم قوله جلَّ شأنه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾<sup>(٢)</sup>، فأين الوحي إذن، إذا كان الذي أنزل عليه يختلط عليه الوهم بالواقع، ويخالط نبوته التخيل والاضطراب؟!

أولا يعلمون أن السحر إنما مدخله إلى القلب والعقل، لا إلى الجوارح كما يعتذر المتأولون؟! ألم يقل تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾<sup>(٣)</sup>، أي إن التخيل من فعل السحر، والتخيل إنما هو إدراكٌ باطلٌ في الذهن، لا حركةٌ في البدن، فكيف يُقال: إن سحر النبي اقتصر على ظاهر بدنه دون عقله؟ وهل القولُ بمثل هذا إلا استخفاف بالعقول، وتهافت في مقام الاعتذار؟!

وعلى هذا الأساس يثبت أن هذا الحديث يخالف القرآن في مواضع عدّة، ويصادم عصمة النبي ﷺ، ويوافق مقالة أعدائه من اليهود والمشركين.

فبأي وجه يبقى بعد ذلك في حيز القبول؟! ألا لأن البخاري قد

(١) سورة المائدة، الآية: ٦٧.

(٢) سورة النجم، الآية: ٣.

(٣) سورة طه، الآية: ٦٦.

رواه؟! وهل البخاريُّ فوق كتاب الله؟!

ويا ليت شعري، ما نفع حديثٍ يُضرب به الوحي عرض الحائط، ويُسلم به تسليم العجائز، ويُقال بعده: إنَّ النبي قد يُتهم عليه، فيبلغ ما لم يُوحَ إليه؟! وما قيمة التبليغ إذن، وما حجّة النبوة، إن جاز مثل هذا الوهم؟!

فعند هذا يُعلَم أنَّ حديث سحر النبي ﷺ ساقطٌ بحديث العرض قبل أن يُسقطه العقل والذوق والوجدان، وأنه مخالفٌ لنصوص القرآن من جهاتٍ عديدةٍ، فلا يُحتجُّ به، ولا يُبنى عليه دين، ولو رواه من رواه، ولو أُدرج في عشرات الصحاح.

### خلاصة القول:

إذا تمّت القاعدة، وثبت أصلها، فالعقل والدين يوجبان تطبيقها، ولا يُستثنى منها كتاب البخاري ولا غيره، فإن قاعدة عرض السُّنة على القرآن قاعدةٌ ناطقة حاکمة، وقد نطقت بها روايات الصحابة عند القوم، كما ثبت عن أمير المؤمنين عليه السلام وابن عمر وثنوبان وأبي هريرة في كتبهم المعتمدة، ولا يمكن دفعها إلا بالتعسف، أو تقديم الرجال على الوحي.

وبتطبيق هذه القاعدة المحكمة على رواية السحر، التي نسبوها زورًا إلى النبي الأعظم ﷺ، يتبيّن أنها مخالفةٌ لظاهر الكتاب، مناهضة لعقيدة العصمة، مناقضة لمقام النبوة، مطابقة لمقالة الظالمين وأعداء الدين، الذين قالوا: ﴿إِنْ تَبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا



**مَسْحُورًا** ، فمن زكّاهم فقد ردّ على الله حكمه، ومن قدّم روايتهم على التنزيل فقد جعل للبخاريّ منزلةً فوق القرآن، وهذا ما لا يلتزمه إلّا مَنْ سقط عن مرتبة الإنصاف، وغلب عليه التقليد. وعليه، فإنّ الحديث مردودٌ وإنّ ورد في الصحيح، ساقطٌ وإنّ كثرت طرقه، باطلٌ وإنّ عظمه المتعصّبون. والحقّ ما وافق كتاب الله وسنة أهل بيت العصمة **عليه السلام** ، وما خالفهما فهو زخرفٌ مردود.



## الفصل الثاني

رواية سحر النبي ﷺ في ميزان التحقيق

- المبحث الأول: عرض الرواية ومصادرها .
- المبحث الثاني: اضطراب متن رواية السحر وسقوطها عن الاعتبار .
- المبحث الثالث: دراسة سند رواية السحر وتحليل عللها .
- النتيجة والتحرير: في بيان الحكم النهائي على الرواية سنداً ومثلاً .

### رواية سحر النبي ﷺ في ميزان التحقيق

إِنَّ مَنْ أَشْنَعَ مَا رُوي فِي حَقِّ سَيِّدِ الْخَلْقِ وَأَشْرَفِهِمُ النَّبِيَّ الْأَكْرَمَ مُحَمَّدٍ ﷺ، مَا وَرَدَ فِي صَحَاحِ الْقَوْمِ مِنْ أَنَّهُ ﷺ قَدْ سُحِرَ حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، بَلْ حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ، وَلَا يَأْتِيهِنَّ!

وَقَدْ تَسَالَمَ جَمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، عَلَى تَصْحِيحِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ، وَجَعَلَهَا مِنَ الْمُسَلَّمَاتِ، وَأَنَّهَا ثَابِتَةٌ بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ، لَا مَطْعَنَ فِيهَا، وَلَا عَلَى رُوَاتِهَا.

لَكِنَّ أَهْلَ التَّحْقِيقِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُنْصِفِينَ، وَمِنْهُمْ أَعْلَامُ الطَّائِفَةِ الْإِمَامِيَّةِ، وَقَفُوا عِنْدَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ وَقَفَّةَ الْمُتَأَمِّلِ الْمُتَحَرِّزِ، وَطَرَحُوا عَلَيْهَا أَسْئَلَةَ تَقْوِيزِيَّةٍ، انْطِلَاقًا مِنْ قَاعِدَةٍ عَقْلِيَّةٍ وَشَرْعِيَّةٍ مُسَلَّمَةٍ، وَهِيَ أَنَّ مَقَامَ النَّبَوَّةِ أَجَلٌّ مِنْ أَنْ يُمَسَّ بِسَهْمِ تَهْمَةٍ، أَوْ يَدْخُلَهُ احْتِمَالٌ خَلَلٍ فِي الْإِدْرَاكِ، وَلَوْ فِي أَدْنَى مَرَاتِبِهِ، بَلْ هُوَ مَقَامُ الْعَصْمَةِ الْمُنِيعَةِ، وَالْأُسُوةِ الْمُصْطَفَاةِ، وَالْأَنْمُودَجِ الْكَامِلِ فِي قَوْلِهِ وَفَعَلَهُ وَتَقْرِيرِهِ.

وَمِنْ هُنَا، جَاءَ هَذَا الْفَصْلُ لِيَضَعَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ تَحْتَ مَجْهَرِ

التحقيق، في ضوء مناهج علم الدراية، ومنطق النقد السّندي، ومبادئ القرآن والعقل والعقيدة، ليتبين للقارئ المنصف أنّ ما نُسب إلى النبي ﷺ من السحر، لا يثبت بعقلٍ، ولا ينهض له نقلٌ، بل هو من مخاريق الوضع والِدَسّ، التي دسّها مَنْ أراد أن يُضعِف الرسالة في مهدها، ويطعن في قداسة مَنْ أُرسل بها.



## المبحث الأول:

### عرض الرواية ومصادرها

إذا أردنا أن نحاكم الرواية إلى ميزان النقد، فلا بدَّ أولاً من عرضها بنصوصها المتعددة كما وردت في كتب القوم، لا سيما صحيحَي البخاريِّ ومسلم، اللذين هما عمدة كتب أهل السُّنة في النقل، واللذين يُقدِّمونهما على سائر مصادر رواية السُّنة. وقد رُويت هذه القصّة المريبة عن طريق عائشة، في عدّة طرقٍ، اختلفت في الألفاظ، وتفاوتت في بعض المضامين، لكنها اتفقت على النتيجة الكارثية، وهي نسبة السحر إلى النبي ﷺ، على نحو يُخلُّ بمقامه، ويقدح في عصمته.

وفي هذا المبحث، نُورد الروايات كما وردت في البخاريِّ ومسلم، ثم نمهّد للبحث التحليليِّ في المباحث الآتية، فننظر في أوجه الاضطراب، ومدى توافقها مع أصول الإسلام، ومقتضيات العقل، ودلالة القرآن الكريم.

## حديث السحر برواية البخاري:

**البخاري، رواية رقم ١:** «حدثنا إبراهيم بن موسى: أخبرنا عيسى، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سحر النبي صلى الله عليه وسلم. وقال الليث: كتب إليّ هشام: أنه سمعه، ووعاه عن أبيه، عن عائشة، قالت: سحر النبي صلى الله عليه وسلم، حتى كان يخيّل إليه أنه يفعل الشيء، وما يفعله، حتى كان ذات يوم دعا، ودعا، ثم قال: "أشعرت أن الله أفتاني فيما فيه شفائي، أتاني رجلان: فقعده أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي، فقال أحدهما للآخر: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طبّه؟ قال: لبيد بن الأعصم، قال: في ماذا؟ قال: في مشط ومشاقة وجفّ طلعة ذكر، قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذروان". فخرج إليها النبي صلى الله عليه وسلم، ثم رجع، فقال لعائشة حين رجع: "نخلها كأنه رؤوس الشياطين". فقلت: استخرجته؟ فقال: "لا، أما أنا فقد شفاني الله، وخشيت أن يثير ذلك على الناس شرًّا". ثم دفنت البئر»<sup>(١)</sup>.

**البخاري رواية رقم ٢:** «حدثنا عبيد بن إسماعيل: حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، قالت: سحر النبي صلى الله عليه وسلم حتى إنه ليخيل إليه أنه يفعل الشيء، وما فعله، حتى إذا كان ذات يوم، وهو عندي، دعا الله، ودعاه، ثم قال:

(١) صحيح البخاري، ج ٣، ص ١١٩٢، تاليفه، حديث ٣٠٩٥.

"أشعرت يا عائشة أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه". قلت: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: "جاءني رجلان، فجلس أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي، ثم قال أحدهما لصاحبه: ما وجعُ الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طَبَّه؟ قال: لبيد بن الأعصم اليهودي من بني زريق، قال: في ماذا؟ قال: في مشط ومشاطة وجف طلعة ذكر، قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذي أروان". قال: فذهب النبي صلى الله عليه وسلم في أناس من أصحابه إلى البئر، فنظر إليها، وعليها نخلٌ، ثم رجع إلى عائشة، فقال: "والله لكأن ماءها نقاعة الحنّاء، ولكأن نخلها رؤوس الشياطين". قلت: يا رسول الله، أفاخرجته؟ قال: "لا، أما أنا فقد عافاني الله، وشفاني، وخشيت أن أثور على الناس منه شرًّا". وأمر بها فدفنت»<sup>(١)</sup>.

**البخاري رواية رقم ٣:** «حدثني عبد الله بن محمد، قال: سمعت ابن عيينة يقول: أول من حدثنا به ابن جريج، يقول: حدثني آل عروة، عن عروة، فسألت هشامًا عنه، فحدثنا عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر، حتى كان يرى أنه يأتي النساء، ولا يأتيهن، قال سفيان: وهذا أشدُّ ما يكون من السحر، إذا كان كذا، فقال: "يا عائشة، أعلمت أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه، أتاني رجلان، فقعد أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، فقال الذي عند رأسي للآخر: ما بال الرجل؟ قال: مطبوب، قال: ومن طَبَّه؟ قال: لبيد بن الأعصم -رجلٌ من بني زريق حليفٌ

ليهود كان منافقًا- قال: وفيمْ؟ قال: في مشط ومشاقة، قال: وأين؟ قال: في جف طلعة ذكر، تحت رعوفة في بئر ذروان". قالت: فأتى النبي صلى الله عليه وسلم البئر حتى استخرجه، فقال: "هذه البئر التي أُرِيْتَهَا، وكأن ماءها نقاعة الحنّاء، وكأن نخلها رؤوس الشياطين". قال: فاستخرج، قالت: فقلتُ: أفلا؟- أي تشّرت- فقال: "أما والله، فقد شفاني الله، وأكره أن أثير على أحدٍ من الناس شرًّا" (١).

### البخاري رواية رقم ٤: «حدثنا إبراهيم بن موسى: أخبرنا عيسى

بن يونس، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلٌ من بني زريق، يقال له ليبد بن الأعصم، حتى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخيّل إليه أنه يفعل الشيء، وما فعله، حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة، وهو عندي، لكنه دعا، ودعا، ثم قال: "يا عائشة، أشعرت أن الله أفتاني في ما استفتيته فيه، أتاني رجلان، فقعد أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، فقال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ فقال: مطبوب، قال: من طبّه؟ قال: ليبد بن الأعصم، قال: في أي شيء؟ قال: في مشط ومشاطة، وجفّ طلع نخلة ذكر. قال: وأين هو؟ قال: في بئر ذروان". فأتاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناس من أصحابه، فجاء، فقال: "يا عائشة، كأن ماءها نقاعة الحنّاء، أو كأن رؤوس نخلها رؤوس الشياطين". قلتُ: يا رسول الله: أفلا استخرجته؟ قال: "قد عافاني الله، فكرهت أن أثور على



الناس فيه شرًّا". فأمر بها، فدُفنت<sup>(١)</sup>.

### البخاري رواية رقم ٥: «حدثنا إبراهيم بن منذر: حدثنا أنس

بن عياض، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طُبِّ، حتى إنه ليخيل إليه أنه قد صنع الشيء، وما صنعه، وإنه دعا ربَّه، ثم قال: "أشعرت أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه". فقالت عائشة: فما ذاك يا رسول الله؟ قال: "جاءني رجلان، فجلس أحدهما عند رأسي، والآخر عند رجلي، فقال أحدهما لصاحبه: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوبٌ، قال: من طَبَّه؟ قال: لبيد بن الأعصم، قال: في ماذا؟ قال: في مشط ومشاطة وجفّ طلعة، قال: فأين هو؟ قال: في ذروان". وذروان بئرٌ في بني زريق، قالت: فأُتاهَا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم رجع إلى عائشة، فقال: "والله لكان ماءها نقاعة الحنّاء، ولكأن نخلها رؤوس الشياطين". قالت: فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخبرها عن البئر، فقلت: يا رسول الله فهلاً أخرجته؟ قال: "أما أنا فقد شفاني الله، وكرهتُ أن أثير على الناس شرًّا". زاد عيسى بن يونس والليث بن سعد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، قالت: سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدعا، ودعا، وساق الحديث<sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢١٧٤، حديث ٥٤٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٢٣٤٧، حديث ٦٠٢٨.

## حديث السحر برواية مسلم:

**مسلم رواية رقم ١:** «حدثنا أبو كريب. حدثنا ابن نمير عن هشام، عن أبيه، عن عائشة. قالت: سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديٌّ من يهود بني زريق. يقال له: لبيد بن الأعصم. قالت: حتى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخيل إليه أنه يفعل الشيء، وما يفعله. حتى إذا كان ذات يومٍ، أو ذات ليلة، دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم دعا. ثم دعا. ثم قال: "يا عائشة! أشعرت أن الله أفتاني فيما استفتيته فيه؟ جاءني رجلان، فقعد أحدهما عند رأسي والآخر عند رجلي. فقال الذي عند رأسي للذي عند رجلي، أو الذي عند رجلي للذي عند رأسي: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب. قال: من طبّه؟ قال: لبيد بن الأعصم. قال: في أيّ شيء؟ قال: في مشط ومشاطة. قال: وجب طلعة ذكر. قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذي أروان". قالت: فأتاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أناسٍ من أصحابه. ثم قال "يا عائشة! والله! لكان ماءها نقاعة الحنّاء. ولكان نخلها رؤوس الشياطين". قالت: فقلت: يا رسول الله! أفلا أحرقتَه؟ قال "لا. أما أنا فقد عافاني الله. وكرهت أن أثير على الناس شرّاً. فأمرتُ بها، فدفنت" <sup>(١)</sup>.

(١) صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧١٩، ت عبد الباقي، حديث ٢١٨٩.

**مسلم رواية رقم ٢:** «حدثنا أبو كريب. حدثنا أو أسامة. حدثنا هشام عن أبيه، عن عائشة. قالت: سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم. وساق أبو كريب الحديث بقصته، نحو حديث ابن نمير. وقال فيه: فذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البئر. فنظر إليها، وعليها نخل. وقالت: قلت: يا رسول الله! فأخرجته. ولم يقل: أفلا أحرقتَه؟ ولم يذكر فأمرت بها، فدفنت»<sup>(١)</sup>.

وبعد عرض الروايات المتعددة لحديث سحر النبي ﷺ كما وردت في صحيح البخاري ومسلم، يتضح للقارئ أنها اتفقت على نسبة السحر إلى النبي الأعظم ﷺ، وأن الذي سحره رجل يدعى "ليد بن الأعصم"، من يهود بني زريق، وأن النبي كان يُخَيَّل إليه أنه يفعل الشيء، وما فعله، بل جاء في بعضها أنه "كان يُخَيَّل إليه أنه يأتي النساء، ولا يأتيهن"، والعياذ بالله.

وقد اختلفت الروايات في تفاصيل كثيرة، منها اسم البئر، وصيغة الحوار، ووسائل السحر، ومآل السحر، بل حتى هوية الساحر، وهذه الفروقات -التي سنقف عندها في المبحث الآتي- تكشف اضطراب المتن في مضمونه، وتدلل على أن الرواية قد رُوِيَتْ على أوجهٍ متعددة متعارضة، مما يقدح في صحتها أو حجيتها، كما سنبين ذلك بالتفصيل.

والغاية من هذا المبحث هو تمهيد الطريق للقارئ والباحث،

(١) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٧٢١، حديث ٢١٨٩.

ليطلع على مواضع الاضطراب والاختلاف بين النصوص، تمهيداً للكشف عن ضعفها وسقوطها في المباحث القادمة، وذلك بلغة الدليل والتحقيق، لا بهوى الجدل، ولا بعاطفة التقديس؛ لأن شأن النبوة أقدس من أن يُبنى على روايات مهتزة الأصل، متباينة المتن، تصطدم بمقام العصمة، وتخالف صريح الكتاب.



## المبحث الثاني:

### اضطراب متن رواية السحر وسقوطها عن الاعتبار

إنَّ في استقراء روايات سحر النبي ﷺ - كما وردت في صحيح البخاري ومسلم - تهاً ظاهراً واضطراباً بيناً لا يخفى على من أوتي نور الفهم وروح التحقيق. وقد توزعت مظاهر هذا الاضطراب بين ألفاظ المتن ومحتوى المعنى، مما يسقط الرواية عن درجة الاعتبار، ويمنع من الاستناد إليها في البناء العقدي، أو على أنها ركيزة في تقرير معالم السيرة النبوية.

ومن هنا، نعرض في هذا الموضع جملةً من تلك الموارد المضطربة، مبينين وجه الخلل، ودالّين على تهافت الأساس، وتهذّم البناء من أصله، بما لا يدع مجالاً للريب في أن هذه الروايات ليست من وحي النبوة، بل من زخرف الوضع والدس والتحريف.

**الفقرة الأولى:** الاضطراب في اسم البئر التي زعم أن السحر دُفن فيها، فإنَّ روايات البخاري في المواضع (١، ٣، ٤، ٥) قد نصّت على أنها بئر «ذروان»، بينما ورد في البخاري رواية رقم (٢) وفي مسلم رواية رقم (١) أن اسمها «ذي أروان»، مع أن البئر واحدة،

والواقعة واحدة، والرواة متّحدون في الجملة، فكيف تتعدّد أسماء  
الموضع الواحد؟ وهل يُعقل أن يكون اسم البئر مجهولاً أو  
مضطرباً عند من يدّعي حفظ الرواية لفظاً ومعنى؟

وإن وُجد هذا القدر من الخلل في اسم المكان، فأَيُّ وثوق  
يُطلب ببقية تفاصيل الحادثة؟!

**الفقرة الثانية:** الاضطراب في مصير السحر، هل استُخرج أو  
تُرك في مكانه؟ فإن رواية البخاري رقم (٣) تنفرد بالتصريح بأنّ  
النبي ﷺ قد استخرج السحر فعلاً، بقولها: «فأتى النبيُّ البئرَ حتى  
استخرجه»، بينما سائر الروايات - من البخاري الأرقام (١، ٢، ٤، ٥)  
ومسلم الأرقام (١، ٢) - تجزّم بأنه لم يُخرج السحر، بل قال: «قد  
شفاني الله، وكرهتُ أن أثير على الناس شراً». فهل استُخرج أو لا؟  
وهل يمكن الجمع بين الروایتين إلا بارتكاب التأويلات المتكلّفة أو  
بإسقاط الرواية من أصلها؟

إنّ مثل هذا الاضطراب يكشف عن تعدّد النُسخ وتضارب  
النقل، ويضرب الرواية في صميمها.

**الفقرة الثالثة:** الاضطراب في حوار النبي ﷺ مع عائشة بعد  
الحادثة، فإنّ روايات البخاري الأرقام (١، ٢، ٤، ٥) تذكر أنّ عائشة  
سألته: "أفلا استخرجته؟"، بينما رواية مسلم رقم (١) تنقلها بصيغة:  
"أفلا أحرقته؟"، في حين جاءت الصيغة في مسلم رواية رقم (٢)  
بصيغة الأمر: "فأخرجهُ". هذا التفاوت في لفظ السؤال، بل انتقاله

من استفهام إلى أمر، يُعدّ من أوضح مظاهر الاضطراب في المتن، ويدلّ على أنّ الحديث لم يُحفظ بلفظه، بل تلوّن بحسب الألسن والرواة، مما يفقده سمة الاتّساق، ويوجب ردّه.

**الفقرة الرابعة:** الاضطراب في هويّة "لبيد بن الأعصم"، فإنّ البخاري في رواية رقم (٢) ومسلم في رواية رقم (١) يصفانه بأنه "يهوديّ من يهود بني زريق"، بينما البخاري في رواية رقم (٣) يصفه بأنه «رجلٌ من بني زريق حليف لليهود، وكان منافقاً»، وهذا تعارضٌ بين كونه يهوديّاً خالصاً، أو حليفاً لليهود من غيرهم، ثم كونه منافقاً، مع أنّ النفاق لا يُوصف به اليهود أصلاً؛ لأنه اصطلاحٌ خاص بمن أظهر الإسلام، وأبطن الكفر. فكيف يُجمّع بين هذه الصفات في رجلٍ واحد؟! وهل من المعقول أن يُبنى حديثٌ في غاية الخطورة على شخصيّة لم يُضبط حالها؟!

**الفقرة الخامسة:** الاضطراب في ماهيّة الأدوات التي استُعملت في السحر، فالروايات كلها تقريباً (البخاري ١، ٢، ٤، ٥، ومسلم ١) اتّفقت على أنها "مشط ومشاطة<sup>(١)</sup> وجفّ طلعة ذكر<sup>(٢)</sup>"، إلّا أنّ

---

(١) مشط: هو الأداة المعروفة التي تُستخدم لترتيب الشّعر وتسريحه. والمشاطة -بفتح الميم- هي الشّعر الذي يسقط من الرأس أثناء تمشيطه بالمشط، ويُجمّع بعد التمشيط، وكان يُحتفظ به، أو يُرمى.

(٢) جفّ طلعة ذكر: الجفّ -بفتح الجيم وتشديد الفاء- هو الغلاف اليابس الخارجيّ لثمر النخل قبل أن ينضج، ويُسمّى بالطلعة.

والطلعة هي بداية خروج الثمرة، حيث تكون مغطاة بغلافٍ يُعرف بـ«الكافور» أو «الجفّ». والمقصود هنا بـ«جفّ طلعة ذكر»، أي ذلك الغلاف الجاف الخارج من طلعة النخل الذكريّة، لا الأنثى.

البخاري في رواية رقم (٣) استبدل "مشاطة" بـ "مُشَاقَّة" (١)، وأضاف موضع الدفن بقولها: "تحت رَعُوفَة" (٢). وهذه الإضافة الخاصة، مع اختلاف بعض الألفاظ، تدل على أن أصل الرواية لم يُضبط، وأن رواة المتن قد اختلفوا في روايته، وأنها ليست نصًّا محفوظًا كما يُدعى.

**الفقرة السادسة:** الاضطراب في توصيف أثر السحر، فإن غالب الروايات تصف حال النبي ﷺ بأنه «يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ، وَمَا فَعَلَهُ»، إِلَّا أَنَّ الْبَخَارِيَّ فِي رِوَايَةٍ رَقْم (٣) أَفْرَدَتْ أَثَرًا خَاصًّا، فَقَالَتْ: "كَانَ يَرَى أَنَّهُ يَأْتِي النِّسَاءَ، وَلَا يَأْتِيهِنَّ"، وَهُوَ تَصْرِيحٌ خَطِيرٌ لَمْ تَذْكُرْهُ سَائِرُ الرِّوَايَاتِ، بَلْ اكْتَفَتْ بِالتَّوْصِيفِ الْعَامِ. فَهَلْ كَانَ الْأَثَرُ خَاصًّا بِهَذِهِ الدَّرَجَةِ أَوْ كَانَ عَامًّا؟ وَإِنْ كَانَ بِهَذَا التَّفْصِيلِ، فَكَيْفَ أَغْفَلْتُهُ بَقِيَّةُ الرِّوَايَاتِ؟ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ، فَمَنْ أَيْنَ جَاءَ هَذَا التَّفْصِيلُ؟ هَذَا اضْطِرَابٌ لَا يُمَكِّنُ تَبْرِيرَهُ إِلَّا بَرْدُ الرِّوَايَةِ كُلِّهَا.

**الفقرة السابعة:** الاضطراب في تعامل النبي ﷺ مع البئر، فَإِنَّ أَكْثَرَ الرِّوَايَاتِ (البخاري ١، ٢، ٤، ٥، مسلم ١) تُثَبِّتُ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَيْهَا، وَرَأَاهَا، وَوَصَفَ مَاءَهَا وَنَخَلَهَا، بَيْنَمَا رِوَايَةُ الْبَخَارِيِّ رَقْم (٣) تَكْتَفِي بِالْقَوْلِ بِأَنَّهُ أَتَاهَا، وَاسْتَخْرَجَ مَا فِيهَا، وَلَمْ تَذْكُرْ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْأَوْصَافِ. فَهَلْ اكْتَفَى النَّبِيُّ بِرُؤْيَيْهَا أَوْ أَخْرَجَ مَا فِيهَا؟ وَهَلْ

(١) ما يخرج من الكتان حين يمشق، والمشق جذب الشيء ليمتدّ، ويطول. وقيل: المشاققة ما يغزل من الكتان.

(٢) الرَّعُوفَة: هِيَ صَخْرَةٌ تُتْرَكُ فِي أَسْفَلِ الْبَيْرِ إِذَا حُفِرَتْ تَكُونُ نَاتِيَةً هُنَاكَ، فَإِذَا أَرَادُوا تَنْقِيَةَ الْبَيْرِ جَلَسَ الْمُتَّقِي عَلَيْهَا. يُنْظَرُ النِّهَايَةُ (٤ / ٢١٢)؛ وَفَتْحُ الْبَارِي (١١ / ٣٩٩).



رآها وحده أو في جمعٍ من أصحابه؟ إنَّ اختلاف النقل في هذا المورد - مع وحدة الراوي والموقف - يؤكِّد أنَّ المتن مضطربٌ لا يُرْكَن إليه، ولا يُبنى عليه في مسائل الدين والاعتقاد.

وهكذا يتَّضح - بأدنى تأمُّل - أنَّ روايات سحر النبي ﷺ كما وردت في الصحيحين، قد تخلَّلَتْها أوجهٌ متعدِّدة من الاضطراب، لفظاً ومعنى، نقلاً ومراداً، زماناً ومكاناً، مما يوجب إسقاطها من الاعتبار وردها على صعيد العقيدة والسيرة معاً. فهي روايات متهافئة متضاربة، تسرَّبت إلى الكتب بتأثير الهوى أو تغليب الثقة بالرواة دون تمحيصٍ، لا بتأييدٍ من القرآن، ولا بموافقةٍ لمقام العصمة النبويَّة، التي هي أصل الدين وقوام الرسالة.



## المبحث الثالث:

### دراسة سند رواية السّحر وتحليل عللها

بعد أن عُرِضَت رواية السّحر بنصوصها المختلفة كما جاءت في صحيح البخاريّ ومسلم، وتبيّن في المبحث السابق ما اعترأها من اضطرابٍ في الألفاظ وتفاوتٍ في المضامين، كان من الضروري أن يُنظَر في سندها، فإنّ المتن لا يُحكَم بسلامته إلّا إذا استند إلى إسناد صحيح سالم من العلل، متّصلٍ غير مضطرب، ثابتٍ غير مطعون فيه، وهذا هو مقتضى التحقيق العلميّ.

ذلك أنّ سلامة المتن لا تُغني عن سلامة السّند، وإنّما الحديث الصحيح هو ما اجتمع فيه عدالة الرواة، وضبط النقل، واتصال الإسناد، وخلوّه من الشذوذ والعلّة القادحة، كما هو مقررٌ في كتب الجرح والتعديل.

وفي هذا المبحث نُسلّط الضوء على السّند الذي وردت به رواية سحر النبي ﷺ، لنكشف مقدار ما يعتريه من عللٍ خفيّة، وتفرّدات ملحوظة، وما أخذ منهجيّة، وطعن في بعض رجاله من جهة الضبط والعدالة، بل والتأثر بالظروف الفكريّة والسياسيّة، لا سيما مع تفرّد عائشة بنقل الحادثة، وكونها هي الشاهد الوحيد

فيها، دون أن يشاركها أحدٌ من أمهات المؤمنين، أو كبار الصحابة الذين عاشوا مع النبي ﷺ ليل نهار، مما يُضعف دعوى وقوع الحادثة أو ثبوتها القطعي.

وسوف يُقسّم هذا المبحث - في ضوء ذلك - إلى محاور ثلاثة:

**الأول:** في بيان تفرد عائشة بالرواية وموقعها في السّند.

**الثاني:** في بيان حال هشام بن عروة وضعف روايته في أواخر عمره.

**والثالث:** في علل السّند ومناقضته لشرط الصحة كما قرّره علماء الدراية عندهم.



## الحور الأول:

### تفرد عائشة برواية حديث السحر وموقعها في السند

إنَّ أول ما يستوقف المتأمل في سند حديث سحر النبي ﷺ أنَّ جميع طرقه المعتمدة في «الصحيحين» ترجع إلى عائشة وحدها، بلا مشارك لها من الصحابة، لا من الرجال ولا من النساء، بل لم يُروَ عن أيٍّ من أمّهات المؤمنين سواها، ولا عن أهل بيت النبي ﷺ، ولا عن كبار الصحابة ممَّن صحبوه في المدينة، وكانوا في ملازمته في أيام مرضه، كالإمام عليٍّ عليه السلام، أو أبي ذر، أو ابن مسعود، أو حتى ابن عباس، الذي عرف عنه النقل الغزير عن رسول الله ﷺ، لا سيما في دقائق الأحوال.

### أولاً: بيان سلسلة الإسناد المتكررة

إنَّ المتتبع لجميع الروايات الواردة في صحيح البخاري ومسلم يجد أنها تدور على محورٍ واحدٍ في الإسناد، وهو:

"هشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير، عن عائشة".

### ثانياً: التفرد بالرواية

وقد قرّر أهل الدراية والجرح والتعديل -كما هو معلوم-

أَنَّ تَفَرُّدَ الصَّحَابِيِّ أَوْ التَّابِعِيِّ بِرَوَايَةِ حَادِثَةٍ جَسِيمَةٍ تَشْغُلُ النَّاسَ فِي زَمَانِهَا، يُعَدُّ مِنْ مَظَانِّ الْإِشْكَالِ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْحَدِثُ مِمَّا يَقْتَضِي شَيْعُوهُ وَظُهُورَهُ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ هَذَا الْحَدِثُ مِمَّا يُنْسَبُ إِلَى مَقَامِ النَّبَوَّةِ، وَيَتَعَلَّقُ بِعَقْلِهِ وَوَحْيِهِ، وَيَزْعَمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُجِرَ حَتَّى خِيلَ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، وَيَأْتِي النَّسَاءَ وَمَا أَتَاهُمْ؟!!

وَهَلْ يُعْقَلُ أَنَّ تَقَعَّ هَذِهِ الْحَادِثَةُ فَعَلًا، وَتَسْتَمِرَّ -كَمَا زَعَمُوا- سِتَّةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ لَا يَعْلَمُ بِهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَا مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَا مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الصَّحَابَةِ، إِلَّا عَائِشَةُ وَحْدَهَا؟!!

إِنَّ هَذَا التَّفَرُّدَ بَعِينُهُ مُوجِبٌ لِلتَّوَقُّفِ، بَلْ لِلرَّدِّ، لَا سِيَّمَا أَنَّنَا لَا نَتَعَامَلُ مَعَ حَدِيثٍ هَامِشِيٍّ أَوْ تَفَاصِيلِ جَزْئِيَّةٍ، بَلْ مَعَ دَعْوَى تَمَسُّ النَّبَوَّةَ مِنْ صَمِيمِهَا، وَتَفْتَحُ بَابَ التَّشْكِيكِ فِي الْوَحْيِ وَالْمُعْجَزَةِ وَالرِّسَالَةِ. فَهَلْ يُكْتَفَى فِي مِثْلِ هَذَا النِّقْلِ الْمَزْلُزِ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ، لَمْ تَكُنْ تَلَازِمُ النَّبِيَّ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِهِ، وَلَا كَانَتْ مِنْ خَاصَّتِهِ فِي الْعِلْمِ، وَلَا مِنْ وَرَثَةِ أَسْرَارِهِ، كَمَا هُوَ حَالُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ ابْنِ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَوْ حَوَارِيَّةِ سَلْمَانَ، أَوْ صَفِيَّةِ أَبِي ذَرٍّ، أَوْ الْمُقَرَّبِينَ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ؟!!

إِنَّ رَوَايَةً بِهَذِهِ الْمِثَابَةِ لَا يُعَوَّلُ فِيهَا عَلَى خَبَرِ الْآحَادِ، وَلَا عَلَى الظُّنُونِ، وَلَا عَلَى الرِّوَاةِ الْمُتَفَرِّدِينَ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا خَالَفت دَلَالَتُهَا أَصُولَ الدِّينِ وَنُصُوصَ الْقُرْآنِ وَمُقْتَضِيَاتِ مَقَامِ الرِّسَالَةِ.

قَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا الْإِشْكَالَ مَبْنِيٌّ عَلَى اشْتِرَاطٍ غَيْرِ مُعْتَبَرٍ،

فإن تفرّد الصحابي برواية الحادثة لا يقدح في قبولها، ولا يُوجب التوقف فيها، وقد تقرّر في كلمات جمهور العلماء من أهل السنة أنّ الصحابي إذا روى حديثاً عن النبي ﷺ ولم يُشاركه فيه غيره، فإن روايته تُقبل، ولا يُشترط أن يبلغ خبره حدّ التواتر أو الشهرة؛ لأن النبي ﷺ لم يكن مأموراً بأن يُبلغ كل فردٍ من أفراد الأمة كل ما يصدر عنه، بل كان يبلغ بحسب الحاجة، وقد يُسمع بعض أصحابه ما لا يسمعه غيرهم. فوجود رواية عند عائشة لم يروها غيرها لا يُعدّ خللاً في نفسه، بل هو من الأمور الجائزة والمألوفة في منهج الرواية، ولا وجه للطعن بمجرد التفرّد.

قلنا: لا يُنكر ذو مسكة أنّ تفرّد الصحابي في الجملة لا يوجب الطعن مطلقاً، إذا لم تكن الرواية متعلّقة بما يوجب الشيعاء، أو كانت في الأمور التي لا يُستبعد خفاؤها، أو كانت من جزئيات الأفعال والأحوال. ولكن الإشكال المطروح هنا ليس في مجرد تفرّد الصحابي، بل في تفرّده برواية حادثة عظيمة، تتعلّق بمقام النبوة، وتمسّ الوحي والرسالة، وتدّعي أنّ النبي ﷺ أُصيب بالسحر حتى خيّل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله، بل في بعض الروايات: أنه كان يظنّ أنه وطأ أهله وما وطأهن.

وهذه الحادثة -على فرض وقوعها- ليست من الوقائع التي تقع خفية، أو يمكن أن تمرّ على النبي ﷺ ستة أشهر كما زعم، من دون أن يطلع عليها أحدٌ من أهل بيته أو خواصّ أصحابه، فإنها بحسب ظاهرها تغيّر من أحواله وسلوكه، وتؤثر في وعيه

الظاهري، فكيف يُعقل أن يُتلى بها، ولم يشهدا أحداً سواها؟! والعجب ممن يعترض بهذا الاعتراض كيف يستدلّ بقاعدة إجمالية - وهي قبول تفرّد الصحابي - لردّ نقدٍ دقيقٍ متعلّق بالمقام والمورد لا بالأصل الكلّي، فإنّا لم ننكر حجّية خبر الواحد مطلقاً، ولا تفرّد الصحابي مطلقاً، وإنما أنكرنا الاعتماد على تفرّده في واقعة تمسّ مبدأ الرسالة، وتناقض مقتضيات العصمة، وتوجب الشكّ في تبليغ الوحي، مع خلوّ النقل عن كلّ شريك له في الرواية من سائر الصحابة وأهل البيت. وهذا ما نصّ أهل الدراية أنفسهم أنه من مظانّ الإشكال، وقد فرّق أئمة الجرح والتعديل بين تفرّد الصحابي بما لا يُستبعد، وبين ما يقتضي شيوعاً، بل قد نصّ ابن حجر نفسه أنّ التفرّد بما يُتوقّع اشتهاره يُستغرب، ويُستنكر. حيث قال في الفتح: «مذهب البرديجي أنّ المنكر هو الفرد سواء تفرّد به ثقة أو غير ثقة»<sup>(١)</sup>، وقد استدرك موضحاً ذلك - في تنكيته على ابن الصلاح - بقوله: «وهذا ينبغي التيقُّظ له، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرّد، لكنّ حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده»<sup>(٢)</sup>.

وبعبارةٍ مشابهة نقل البقاعي عن شيخه ابن حجر قوله: «ما

(١) فتح الباري، لابن حجر، ج ١، ص ٤٥٥.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، ج ١، ص ١٠٨، وينظر: النكت، البقاعي، ج ١، ص ٤٦٧.

أطلقه البرديجي موجود في كلام أحمد، فإنه يصف بعض ما تفرد به بعض الثقات بالمنكر، ويحكم على بعض رجال الصحيحين أن لهم مناكير، لكن يعلم من استقراء كلامه أنه لا بد مع التفرد من أن ينقذ في النفس أن له علة، ولا يقوم عليها دليل على نحو ما تقدّم عن الحاكم في الشاذ، ويؤيده قول مسلم<sup>(١)</sup>: إن المنكر أن يعتمد الرجل إلى مثل الزهري في كثرة الأصحاب، فينفرد من بينهم عنه برواية حرف لا يوجد عند أحد منهم، فمثل هذا يقوم في النفس فيه ريبة لمجرّد التفرد، وقد لا يقدر على التعبير عنها<sup>(٢)</sup>.

فدعوى الإجماع على قبول كلّ تفرد، دعوى موهومة، مصادرة على محلّ النزاع، فإنما يقبل التفرد إذا انتهى موجب التوقّف، لا إذا وُجد، كما هو في المقام.

### ثالثاً: عائشة غير مصدّقة فيما تروي

من المفارقات اللافتة في التراث السني، ما نلمسه من التناقض البيّن في تعامل رجالاته مع المرويّات المنسوبة إلى السيدة عائشة، فإنهم تارة يرفعونها إلى مقام المرجعية في الدين والعقيدة، ويحتجّون بأقوالها وأفعالها، ويجعلونها في مصافّ أمهات الحُجج الشرعية، حتى في مقابل سائر الصحابة، بل وفي مقابل آل بيت النبي (صلوات الله عليهم)، وتارة أخرى يُسقطون حجّيتها ويُخضعون كلامها للنقد العقليّ والتمحيص التاريخي، ويصرّحون باستبعاد بعض الأقوال

(١) ينظر: صحيح مسلم، ج ١، ص ٧. وقد نقل البقاعي ما ذكره مسلم بتصرّف.

(٢) النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي، ج ١، ص ٤٦٧.



عنها، بل يعدّون صدورها منها أمراً محالاً!

فمن أمثلة ذلك:

ما حكاه الحافظ ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في كتابه "المنتظم"، في أثناء ترجمته لأبي حامد الغزالي، حيث ذكر أنّ الغزالي نسب في كتاب "إحياء علوم الدين"، إلى عائشة أنها قالت للنبي ﷺ: «أنت الذي تزعم أنك رسول الله؟»، فاستنكر ابن الجوزي ذلك بشدة، وعده من أغلاط الغزالي، وقال في كلامه: «مثل ما ذكر في كتاب النكاح أنّ عائشة رضي الله عنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: أنت الذي تزعم أنك رسول الله. وهذا محال»<sup>(١)</sup>.

فانظر كيف بادر ابن الجوزي إلى ردّ هذه الرواية ونفي نسبتها إلى عائشة، واستعمل في ذلك لفظاً قاطعاً جازماً: محال، وهو تعبيرٌ يُعبّر عن امتناع الوقوع واستحالة الصدور، لا لمجرّد ضعف السند، بل لمنافاته لمقام النبي ﷺ، ولسوء الأدب مع جنبه الشريف.

لكنّ إذا كان هذا القول -الذي فيه شيءٌ من غلظة اللفظ- محالاً في حقّ عائشة، فكيف جاز لهم أن يقبلوا عنها روايةً أعظم وأدهى وأشدّ طعنًا في مقام النبوة، وهي رواية سحر النبي ﷺ، التي تفرّدت بنقلها في غالب طرقها، وادّعت فيها أنّ النبي ﷺ خيّل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله، حتى في معاشرته لأهله؟! أليس هذا القول أبعد عن الأدب؟ وأشدّ خطورة في العقيدة؟

(١) يُنظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج الجوزي، ج ١٧، ص ١٢٥.

وأوضح في التوهين بمقام النبوة؟

بل الأعجب من ذلك أنَّ أعلامهم يقرّرون في كلماتهم أنَّ قول عائشة لا يُعدّ حجة، وأنّ فعلها لا يُستدل به إذا خالف نصّ النبي ﷺ، كما صرّح ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) في التمهيد عند إنكار عائشة على أبي هريرة، فقال: «وليس في إنكار من أنكر حجة على من علم»<sup>(١)</sup>.

وصرّح ابن عثيمين في الشرح الممتع، فقال: «فهي غير معصومة، ولا يمكن أن يُستدل بفعلها مع قول النبي صلى الله عليه وسلم»<sup>(٢)</sup>.

فهذه النصوص تكشف أنَّ القوم لا يتعاملون مع مرويات عائشة على أساس قاعدة مطّردة، بل يُخضعونها أحياناً لأهوائهم، فما وافق منهجهم تبنّوه وإنّ ناقض أصول الدين، وما خالف ذوقهم ردّوه، وعدّوه محالاً، ولو كان أهون طعناً.

وهذا من أبرز شواهد التناقض المنهجيّ في موقفهم من روايات عائشة، ويظهر بجلاء أنَّ تمسّكهم بها -في المواضع الجدليّة- ليس من باب التسليم للنقل، بل من باب الانتصار للمذهب، ولو على حساب العصمة النبويّة والرسالة الإلهيّة.

فكيف يُتخذ نقلها الوحيد في واقعة خطيرة كهذه، أساساً للطعن في مقام النبوة، وإثبات تسلّط السّحر على عقل رسول الله ﷺ؟!!

(١) التمهيد، لابن عبد البر، ج ٨، ص ٢١، ت. بشار.

(٢) الشرح الممتع على زاد المستقنع، للعثيمين، ج ٥، ص ٣٨٢.

ثم إن الرواية تُخالف الظاهر من العادة في حوادث السحر، والتي لا تستمرّ دون أن يشعر بها المحيطون بالمصاب، فكيف سحر النبي، وبقي في هذا الحال مدة -قالوا: ستة أشهر- ثم لم يلاحظ أحدٌ من الناس شيئاً؟!

وإذا كان النبي ﷺ قد شفي، فلماذا لم يخبر الأمة بما جرى؟ ولماذا سكت سائر الصحابة عن هذه الحادثة؟ بل لِمَ لَمْ تُنقل إلا عن طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وكأن الحدث لم يكن له أثر خارجي ظاهر، ولا عرفت الأمة منه شيئاً، إلا ما نُقل منسوباً لعائشة في عصور لاحقة؟

والخلاصة أن تفرّد عائشة برواية سحر النبي ﷺ -مع كونه حدثاً بالغ الخطورة، ممتدّاً في الزمن، واقعاً في دار النبوة- هو من أعظم قرائن الضعف في هذه الرواية، بل هو مظهرٌ من مظاهر العلة القادحة في سندها، فإن التفرّد في مثل هذه الأمور لا يُحتمل وقوعه عادةً، ولا يُطمأن إلى ثبوته شرعاً، ولا ينهض به أصلٌ من أصول الدين، ولا يُبنى عليه طعنٌ في مقام النبوة.

وإذا انضمّ إلى هذا التفرّد حال الراوي التالي في السلسلة -وهو هشام بن عروة- اتّضح وجه العلة أكثر، وهو ما ستتناوله بعون الله تعالى في المحور الثاني من هذا المبحث.



## المحور الثاني:

### حال هشام بن عروة وتغيّر ضبطه بعد دخوله العراق

بعد أن تبين في المحور الأول أنّ جميع روايات سحر النبي ﷺ في الصحيحين تدور على سلسلة واحدة تبدأ بهشام بن عروة، عن أبيه عروة بن الزبير، عن عائشة، صار لزاماً أن يُنظر في حال هذا الراوي المفصلي في الإسناد، وهو هشام بن عروة بن الزبير، إذ لا تستقيم حجّة الرواية إلا بثبوت ضبطه في النقل، وسلامة حفظه في جميع أطوار حياته، وخلوّه من مظان الاضطراب أو التغيّر.

والمتبّع لكلمات علماء الجرح والتعديل في ترجمة هشام، يجد اتّفاقهم على أنه تغيّر حفظه بعد انتقاله إلى العراق، وأنّ رواياته لأهل العراق ليست كحال رواياته لأهل المدينة.

### وثاقة هشام مقرونة بتغيّره في أواخر عمره

إنّ أوّل ما يستوقف في مقام نقد هذه الرواية هو التعلّق الغريب بثقة هشام بن عروة، وكأنّ مجرد التوثيق يكفي لسدّ كلّ منافذ النظر، وإغلاق باب التوقّف، حتى لو تضافرت على روايته القرائن، وتواترت عليه وجوه الإشكال. وهذه طريقة من لا يعرف

من علم الحديث إلا ظاهر الألفاظ، ويغفل عن أصول الدراية، وميزان النقد، وقواعد الجرح والتعديل التي أقامها أهل الصنعة.

إن هشامًا - وإن وثق في الجملة - إلا أن مقامنا ليس مقام صحيح عام، بل مقام تمحيص خاص، في خبرٍ تفرّد به، عن طريق حفظه، بعد تغيير حاله، وبعد أن دخل العراق، وكثر تحديثه، وسقط اعتماده، فوقع في التخليط، وروى الغرائب، وتكلم فيه من أجل ذلك.

فما قيمة التوثيق المجمل، إذا كان المحدث نفسه قد طرأ عليه النقص، وأثبت فيه الخلل، وأحيط حديثه بالشذوذ والتفرّد؟! أم يُراد من التوثيق عصمة مطلقة لا يُناقش معها ناقل، ولا يُفحص بها متن؟!!

لقد قال الذهبي في "ميزان الاعتدال": «أحد الأعلام. حجة إمام، لكن في الكبر تناقص حفظه، ولم يختلط أبدًا»<sup>(١)</sup>.

وهل بعد هذا يزعمون ثبات الحفظ؟ وهل تناقص الحفظ إلا علة في أصل الاعتماد؟!!

وقال ابن حجر العسقلاني في "تهذيب التهذيب": «قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، إلا أنه تغير حين كبر، وكان يحدث من حفظه، فيخطئ»<sup>(٢)</sup>.

فأي توثيق يُحتج به، وناقل الخبر يُصرّح بأنه تغير، ويخطئ، ولا يقرأ من أصل؟!!

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ج ٤، ص ٣٠١.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ج ١١، ص ٥٠.

ثمّ جاء ابن عدي في "الكامل" ليقول قولاً صريحاً لا لبس فيه: «وهشام عندنا تغيّر لما قدم العراق، وكان يُحدّثهم من حفظه، فأما أهل الحجاز فمحمولٌ أمره عندهم»<sup>(١)</sup>.

فأين هذا التوثيق الذي يحتجّون به؟! أم إنّ العصية المذهبيّة جعلت هشاماً فوق النقد، وروايته فوق المحاسبة، ولو تعلّقت بما يقدح في أصل النبوة؟!!

إنّ هذه الرواية - أعني رواية السّحر - لا تُروى عن هشام في حال سلامة واستقامة، ولا تُنقل عنه من أصلٍ مكتوب، ولا يؤيّدُها غيره من أقرانه، بل تفرّد بها عن أبيه عن عائشة، ونقلها عنه العراقيون في أواخر أمره، فهل مثل هذه الرواية يُعقل أن تكون أساساً للطعن في مقام النبي الأعظم ﷺ؟!!

ما هذه إلا غفلةٌ عن مقام العصمة، وجرأةٌ على مقام التشريع، وتهوُّرٌ في قبول النقول، ولو خالفت ضرورة الدين، ومسلّمات العقل، وثوابت العقيدة!

فليراجعوا أنفسهم، فإنّ القبول بهذا الخبر، مع هذا التفرد، وهذا التغيّر، وهذه التخطئة، هو تسليمٌ بمقدّمة هدم النبوة، وإقرارٌ بروايةٍ لا تصمد في ميزان علم الدراية، ولا يثبت بها شيءٌ في باب العقائد، ولا يُحتجّ بها عند أهل التحقيق.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ج ٧، ص ٢٤٥٢.

## المحور الثالث:

### علل السند وشدوذه في ضوء موازين الدراية الحديثية

بعد أن تبين في المحور الأول تفرد عائشة برواية الحديث، وفي المحور الثاني ضعف حال هشام بن عروة في أواخر عمره وخلل ضبطه بعد دخوله العراق، نأتي في هذا المحور إلى تحليل علل الإسناد نفسه، وبيان ما يشتمل عليه من شدوذٍ منهجيٍّ وخللٍ درائي، يجعله ساقطاً عن درجة الاحتجاج، بل خارجاً عن حدود الحديث الصحيح بحسب ضوابط القوم أنفسهم.

### أولاً: شدوذ المتن عن مقتضيات التنزيه النبويّ

إنّ من أعظم وجوه النكارة في هذا الخبر، اشتماله على ما ينافي أصول العصمة النبويّة، ويضادّ ما استقرّ عليه مذهب الحقّ من تنزيه النبي الأعظم ﷺ عن كلّ ما يوجب القدح في مقام نبوّته، أو يورث الريب في ضبطه وإدراكه، فإنّ المعصوم - كما تقرّر في محلّه - لا يجوز في حقّه وقوع الخلط بين الواقع والخيال، ولا الغفلة عن مورد التبليغ، ولا التخبّط في أداء الرسالة، فإنّ ذلك كلّه ينافي مقتضى العصمة المقرّرة بالعقل والنقل.

وقد اتفقت كلمة أهل الدراية، أنَّ الحديث إذا اشتمل على ما يباين حكم العقل الصريح، أو يخالف النقل الصحيح، أو يناقض الأصول المستقرة في الشريعة، فهو مردودٌ غير مقبول، وإنَّ صحَّ إسناده ظاهراً. قال ابن الجوزي كما في "تدريب الراوي": «ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوعٌ. قال: ومعنى مناقضته للأصول: أن يكون خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة»<sup>(١)</sup>.

وحديث السَّحر من هذا القبيل، بل هو أنكر وأبعد، إذ ورد في بعض ألفاظه أنَّ النبي ﷺ كان يُخَيَّلُ إليه أنه يأتي النساء وما أتاها، وهو - والعياذ بالله - نسبةٌ إلى اضطراب الحسِّ واختلال الإدراك في موردٍ من أخصِّ شؤون المعاشرة، وهو ما لا يليق بعامة الناس فضلاً عن سيِّد المرسلين، بل فيه مسٌّ بعصمة الإدراك، وضرب لموثوقية الخبر، وقد تضمَّن في بعض رواياته أنَّ هذا التخييل دام ستة أشهر، وهذا من الفظاعة بمكانٍ لا يصدر مثله في مقام التشريع.

(١) تدريب الراوي، للسيوطي، ج ١، ص ٢٧٧.



## ثانيًا: في اضطراب الإسناد عن هشام بن عروة، وتأثيره في حجية الرواية

لا ريب في أن صحّة السّند فرغ استقامة النقل، وثبوت الاتصال، وسلامة ألفاظ الرواية، واستقرار الطريقة في الأداء، فإنّ الإسناد المضطرب قرينةٌ مستقلّة في القدح، لا سيّما إذا وقع الاضطراب في ألفاظ الأداء، أعني ما يعبر به الراوي عن كيفية تحمّله الحديث، كقوله: "حدثني"، أو "أخبرني"، أو "عن فلان"، فإنّ هذه العبارات ليست ألفاظًا مترادفة في اصطلاح المحدثين، بل لكلّ منها دلالةٌ مخصوصة على درجة الاتصال بين الراوي وشيخه، فـ«حدثني» تدلّ على السماع المباشر، و«أخبرني» قد تُستعمل في السماع أو القراءة، وأما «عن فلان» فظاهرها الإرسال، ولا تفيد السماع إلا مع اقترانها بما يدلّ على اللقاء.

ومن موارد هذا الاضطراب، ما ثبت في نقل هشام بن عروة عن أبيه، وهو أحد أركان إسناد رواية سحر النبي ﷺ، فقد وقع اختلافٌ ظاهر في صيغ أدائه، بحسب البلدان والمجالس، مما أوجب الطعن فيه من جهة الدّراية.

وقد صرّح بذلك غير واحدٍ من أئمة أهل السّنة أنفسهم، منهم "ابن خراش"، كما في تاريخه، قال: «كان مالك لا يرضاه، وكان هشامٌ صدوقًا يدخل أخباره في الصحيح، بلغني أنّ مالكًا نقم عليه حديثه لأهل العراق، قدم الكوفة ثلاث مرات، قدمه

كان يقول: حدثني أبي، قال: سمعت عائشة. وقدم الثانية، فكان يقول: أخبرني أبي، عن عائشة. وقدم الثالثة، فكان يقول: أبي، عن عائشة»<sup>(١)</sup>.

وهذا التغيّر التدريجيّ في ألفاظ النقل، مع كون الراوي واحداً، والمرويّ عنه واحداً، والمقام مقام بيان طريق الرواية، يدلّ على تساهل ظاهرٍ في أداء الرواية، بل على اختلاطٍ في مراتب التلقّي، وتوهينٍ في ضبط التحديث.

وقد بيّن "يعقوب بن شية" وجه هذا التغيّر، فقال: «بعد ما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه، فأنكر ذلك عليه أهل بلده، والذي نرى أنّ هشامًا تسهّل في العراق، فإنه كان لا يحدث عن أبيه إلا بما سمعه، فكان تسهّله أنه أرسل عن أبيه ما كان يسمعه من غير أبيه عن أبيه»<sup>(٢)</sup>.

فمفاد هذا النصّ أنّ هشامًا أخلّ بشرط الاتصال في كثيرٍ من رواياته، إذ صار يروي عن أبيه ما لم يسمعه منه، بل سمعه من غيره مضافاً إليه، وهو تساهلٌ جوهريّ في باب الرواية، لا سيّما مع علمهم بأنّ الزهريّ كان من أكثر مَنْ حمل عنه، وهو أحد رواة هذا الحديث بعينه.

يُضاف إلى ذلك أنّ هشامًا إنما دخل العراق في أواخر عمره،

(١) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لبدر الدين العيني، ج ٣، ص ١٨١.

(٢) يُنظر: سير أعلام النبلاء ج ٦، ص ٣٥؛ كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، للشنقيطي، ج ١، ص ٢٠٨.

وقد نقل الإمام مالك وأهل المدينة أنَّ حديثه تغيَّر بعد قدومه العراق، وأنَّه توسَّع في الرواية عن أبيه بما لم يكن يُحدِّث به في المدينة، وكلَّ ذلك يوجب التوقُّف في مروياته المتأخِّرة، ومنها هذا الحديث.

فإذا قرَّنا هذا الوجه -أعني اضطراب صيغ الأداء واختلاف ألفاظ النقل في طبقة هشام- إلى ما سيأتي من سقوط سماع عروة من أبيه، وتفرد عائشة بهذه الدعوى، ومخالفة المتن لأصول العقيدة ومقامات النبوة، علمنا أنَّ هذا الحديث -وإنَّ خرَّجه البخاري ومسلم- لا يُقام له وزنٌ عند أهل التحقيق، ولا يُحتجُّ به في العقائد، بل هو ساقطٌ سندًا لتعدُّد وجوه العلل، وساقطٌ متنًا لما فيه من التناقض مع مقتضى العصمة والنبوة، فلا يصحُّ نسبة مثله إلى مَنْ قال الله تعالى فيه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾، وقال فيه: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾.

### ثالثًا: في تحقيق سماع عروة بن الزبير من أبيه

إنَّ النظر في اتصال الروايات شرطٌ أساسٌ في صحة الإسناد، وهو ممَّا يُعنى به علماء الدراية والجرح والتعديل، وقد وقع البحث عندهم في مسألة سماع عروة بن الزبير من أبيه الزبير بن العوام، هل ثبت أم لا؟ وهل اعتمد عليه أئمة الحديث في النقل المباشر، أو أن رواياته عن أبيه كلها مرسلة أو بواسطة؟ وهذه المسألة ليست نظريَّة محضة، بل لها آثارٌ عمليَّة في الترجيح والتصحيح، وقد صرَّح غير واحد من أعلام أهل السُّنة بوجود نظرٍ قويٍّ في هذا الباب.

فمنهم ابن قِيَم الجوزية، قال في كتابه "زاد المعاد" عند كلامه على الروايات المتعلقة ببعض الغزوات: «وفي سماع عروة من أبيه نظرٌ وإن كان قد رآه»<sup>(١)</sup>.

فهو يُصرِّح بعدم ثبوت السماع، وإن لم ينف الرؤية، وهذا تفریقٌ بَيْنُ بين المعينة والمشافهة العلميّة؛ إذ الرؤية لا تستلزم التلقّي، بل لا تفيد في حجّة الرواية شيئاً ما لم يصحبها سماعٌ يُعلم وقوعه.

بل قد صرَّح الدارقطني -وهو من أئمة الحديث ونقاده- في سؤالات حمزة، حين سُئل عن سماع عروة من أبيه، فقال: «عروة لم يسمع من أبيه شيئاً، والرواية في الصحيح عنه إنما هي عن أخيه عبد الله عن أبيه؟ وكذا ذكره الحاكم لما سأله عنه مسعود»<sup>(٢)</sup>.

وتأكيداً لذلك، أورد السجزي -وهو من تلامذة الحاكم النيسابوري- ما سمعه منه شخصياً، فقال: «وسمعتُه يقول: عروة لم يسمع من أبيه شيئاً، إنما رواياته المخرجة في الصحيح عن أخيه عبد الله بن الزبير عن أبيه. قال الزهري: قلت لعروة: ما تحفظ عن أبيك؟ قال الشعر الذي كان على عاتقيه»<sup>(٣)</sup>.

أما الزيلعي فقد أورد في كتابه "تخريج أحاديث الكشاف" هذا التحقيق، فقال: «إنَّ عروة لم يسمع من أبيه الزبير، وإنما سمع من

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قِيَم الجوزية، ج ٣، ص ٦٣٦، ط. عطاءات العلم.

(٢) إكمال تهذيب الكمال، ج ٥، ص ٢٨٢، ط. العلميّة.

(٣) سؤالات السجزي للحاكم، ص ١٤٣.

أخيه عبد الله بن الزبير»<sup>(١)</sup>.

ونقل الدوري - تلميذ يحيى بن معين - أنه قال: «قيل ليحيى: سمع عروة بن الزبير من أبيه شيئاً؟ قال: قال عروة: كنت صغيراً، فربما استمسكتُ بالشيء من شعر أبي»<sup>(٢)</sup>.

فقد تضافرت أقوال أهل الجرح والنقد على نفي السماع، لا من جهة نفي الإمكان الزمني فقط، بل من جهة التصريح بعدم التلقي العلمي، وعدم وجود روايات مسموعة محفوظة، وهو الملاك في ردّ الاتصال في اصطلاح أهل الدراية.

والخلاصة أن رواية عروة عن أبيه - على ما تقدّم - ليست من الروايات المتصلة المعتمدة، بل هي منقطعة، أو محمولة على واسطة محذوفة، وهي في الغالب أخوه عبد الله، كما صرح بذلك الحاكم والدارقطني. وهذا ما يوجب ردّ كل إسنادٍ يعتمد في ثبوته على مجرد دعوى سماع عروة من أبيه، ما لم يثبت التصريح بالسماع في الخبر بعينه.

وهذا يفيدنا - عند النظر في رواية سحر النبي ﷺ - بأن الطريق الذي ينتهي إلى الزبير بن العوام، عبر عروة، ليس متصلاً ولا معتمداً، ويضاف هذا إلى سائر وجوه الطعن في هذه الرواية، مما يؤكّد سقوطها سنداً، بعد أن ثبت بطلانها عقلاً ومتناً.

(١) تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي، ج ١، ص ٣٣٢.

(٢) تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ج ٣، ص ٢٣٦.

## النتيجة والتحرير

إذا أحكم النظر في مجموع ما تقدّم من وجوه الطّعن، وتُدبّرت علل الرواية من جهات السّند والمتن، تبين أنّ حديث السّحر -الذي أودعه القوم في أصحّ كتبهم، ونسبوه إلى النبي الأقدس ﷺ- حديثٌ ساقطٌ لا تقوم له قائمةٌ، ولا تثبت به حجةٌ، ولا يثبت به حكم، بل هو وإِسناده، منكرٌ متناً، مردودٌ عقلاً ونقلاً، لا يصحّ قبوله بحالٍ، فضلاً عن أن يُجعل أساساً للطعن في مقام النبوة، أو ذريعة للطعن في عصمة سيّد المرسلين.

فإنّ أوّل ما يستوقف في النظر، تفرد عائشة بنقل هذه الدعوى الجسيمة، دون مشاركةٍ من سائر الصحابة، ولا من أهل بيت النبي ﷺ، ولا حتى من أمّهات المؤمنين اللواتي كنّ يشاركنها في سكنى الدار ومعاشرة النبي الأكرم، مع ما تقرّر في قواعد الدراية من أنّ تفرد الصحابي بمثل هذه الواقعة التي تقتضي الشيع، وتستدعي التواتر أو الشهرة، هو من مظانّ الإنكار، ومناطق الردّ، لا سيّما إذا كان ناقلها معروفاً بالمواقف المؤثّرة في توجيه الرأي العام، والميل السياسي والانفعالي، كما هو حال عائشة بعد النبي ﷺ.

ثم إنّ الوساطة في هذا النقل، وهو هشام بن عروة، قد ثبت تغيير حفظه بعد دخوله العراق، واعتمد في روايته على الحفظ دون أصلٍ مكتوب، وروى ما لم يُعرف عنه في حال استقامته، وتفرّد بأحاديث أنكرها عليه أهل المدينة أنفسهم، وأدرك النقاد من أهل

مذهبه أن حديثه العراقي ليس كحديثه المدني، وصرّحوا بأنه تغير، وضبطه اضطرب، وتوسّع في الرواية عمّا لم يسمعه، فأيّ حجة تقوم لمثل هذا الإسناد؟!

هذا إذا غضضنا الطرف عن اضطراب ألفاظ الأداء في طبقته، وتبدّل عباراته في النقل عن أبيه، مما أوجب الطعن في اتّصاله، بل قد ثبت من جهة التّبّع والنقل عن أئمة الحديث من جمهورهم، أن عروة لم يسمع من أبيه شيئاً، وأنّ روايته عن الزبير مرسلة، أو مروية بواسطة أخيه عبد الله، فبطلَ بذلك ركنٌ من أركان السّند، وسقط البناء من أعلاه إلى أسفله.

ثم إنّ متن الحديث -وهو بيت الداء- مشحونٌ بما لا يُقرّه عقلٌ، ولا يقبله وجدانٌ، ولا يسكت عليه دينٌ، فإنه ينسب إلى النبي ﷺ أنه خيّل إليه أنه يأتي النساء وما أتاهم، بل ظلّ على ذلك ستة أشهر! فأيّ قدح أعظم من هذا في النبوة؟! وأي طعن أبين من هذا في العصمة؟!

إنّ هذا الخبر -على ما فيه من الخطر- لا يُروى إلّا من طريق هشام عن عروة عن عائشة، فلا مشاركة، ولا تعدّد، ولا شهرة، ولا قرينة، فكيف يجوز لعاقِل أن ينسب إلى رسول الله ﷺ أشدّ مما يطعن في صدقه، وأبين مما يهدم مقامه، ثم لا يُروى فيه إلّا بطريق واحد، لا يخلو من الضعف والاضطراب والتفرّد والخلل؟!

ونخلص إلى أن هذه الرواية -بما اجتمع فيها من تفرّد

مريب، وراوٍ تغيَّر حفظه، وسندٍ منقطع، ومتنٍ منكّر، ومضمونٍ صادم لمقام العصمة والتنزيه - هي باطلَةٌ من أساسها، لا يصحّ الركون إليها، ولا تجوز نسبتُها إلى النبي الأعظم ﷺ، بل هي من دسائس أيدي خفيّة، أرادت النيل من مقام الرسالة، وتطفّلت على نور النبوة، فاختلّقت، وحرّفت، وألّفت، وغرّرت بها مَنْ لا علم له بأسرار الحديث، ولا دراية له بمناهج التحقيق.

فليطرح هذا الخبر في زاوية المهمّلات، وليُعلم أنه لا يصلح لا في الدين، ولا في التفسير، ولا في العقيدة، بل هو من جملة ما نُزّهت عنه الشريعة، وبرّئت منه العصمة، وهو وصمةٌ في جبين كلّ من قبله، وسوّغه.





## الفصل الثالث

إلزام أهل السنة بلوازم القول برواية السحر

- **المبحث الأول:** بين التكفير ونقض مروياتهم .
- **المبحث الثاني:** لازم القول بتأثير السحر ونقض دلالة القرآن .
- **المبحث الثالث:** مخالفة العصمة وهدم مقام النبوة .
- **المبحث الرابع:** تعارض رواية السحر مع السنة الثابتة عن النبي ﷺ .

## إلزام أهل السنة بلوازم القول برواية السحر

فلما تقرّر في محلّه، وثبت بما لا دافع له، أنّ رواية سحر النبي ﷺ - على ما أُخرجت في الصحاح - رواية معلولة السند، مردودة المتن، مشحونة بالمناقضات، مشتملة على وجوه متعددة من وجوه الإشكال العقلي والنقلي، بل لا تثبت حتى على قواعد أهل الحديث أنفسهم، لو تأملوا جيّداً، وأقاموا الموازين.

وكان ذلك قد بسّط تفصيلاً في المباحث المتقدمة، حيث تعرّضنا لمصادرها، وطرقها، وسلسلة ناقلها، ومواقع علّتها، وما في متنها من الخلل والمخالفة، حتى سقطت عن درجة الاعتبار سنداً ومتناً، عقلاً ونقلاً، تحقيقاً لا تقليداً، ونقضاً لا تعصّباً، وقد حان أن يلتفت في هذا الفصل إلى وجه آخر من وجوه السقوط، وهو اللوازم المترتبة على قبول هذا الحديث، بناءً على مباني أهل السنة أنفسهم.

والمقصود بذلك أن يُبين للمنصف أنّ القول بسحر النبي ﷺ على النحو الذي نقلوه، يستلزم لوازم فاسدة في الاعتقاد، باطلة في المعقول، قبيحة في الشرع، لا يصحّ معها القول ببقاء النبوة، ولا سلامة العصمة، ولا حجّية السنة، ولا حرمة النبي ﷺ.

فإذا كانوا - كما يزعمون - يعتقدون أنّ رسول الله ﷺ قد

سُحْر، وَخِيْلَ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، وَيَطَأُ النِّسَاءَ وَمَا وَطَّاهُنَّ، وَأَنَّ ذَلِكَ اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ مَدَّةً، دُونَ أَنْ يَعْلَمَ، أَوْ يَفَرِّقَ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالتَّخِيلِ، فَإِنَّا نَقِيْمُ عَلَيْهِمْ مِنْ دَاخِلِ أَقْوَالِهِمْ، وَبِمَقْتَضَى مَسَالِكِهِمْ، لَوَازِمَ أَرْبَعَةٍ، كُلُّ مِنْهَا كَافٍ فِي إِسْقَاطِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، بَلْ فِي هَدْمِ أَصْلِ النُّبُوَّةِ إِنْ التَّزَمُوا بِهِ، وَلَا يَخْرُجُونَ مِنْ أَحَدِهَا إِلَّا إِلَى الْآخِرِ، وَلَا يَتَخَلَّصُونَ مِنْ بَعْضِهَا إِلَّا بِمَا يُوقِعُهُمْ فِي أَعْظَمِ مِنْهُ.

وقد ربّنا هذه الإلزامات على وجه التوالي، وهي:

١ - إلزامهم بما رَوَوْهُ فِي صِحَاحِهِمْ مِنْ أَنَّ مَنْ سُحِرَ لَهُ فَقَدْ كَفَرَ، أَوْ حُرِمَ الرِّفِيقُ الْأَعْلَى، فَإِنْ صَدَّقُوا بِالرِّوَايَةِ، لَزِمَهُمْ تَكْفِيرُ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنْ خَصَّصُوا الْحُكْمَ، تَنَاقَضُوا، وَإِنْ أَسْقَطُوهُ، بَطَلَ احْتِجَاجُهُمْ بِهَا.

٢ - إلزامهم بما يَسْتَلْزِمُهُ السُّحْرُ مِنْ إِثْبَاتِ سُلْطَانِ الشَّيْطَانِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ خِلَافُ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ مِنْ نَفْيِ هَذَا السُّلْطَانِ عَنِ الْمُتَوَكِّلِينَ، فَكَيْفَ بِمَنْ هُوَ أَوَّلُ الْمُتَوَكِّلِينَ وَخَاتَمِ النَّبِيِّينَ؟!

٣ - إلزامهم بما يَلْزِمُ مِنَ الرِّوَايَةِ مِنْ نَقْضِ عَصْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ، بَلْ تَسْفِيهِ الْمَقَامِ الرَّسَالِيِّ، فَإِنَّ مَنْ لَمْ يُؤْمَرْ عَلَى إِدْرَاكِهِ فِي مَعَاشِرَتِهِ، كَيْفَ يُؤْمَرْ عَلَى تَبْلِيغِ الشَّرِيعَةِ وَالْفَرَائِضِ؟

٤ - إلزامهم بِتَنَاقُضِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ مَعَ السُّنَنِ الثَّابِتَةِ عِنْدَهُمْ، الَّتِي نَصَّتْ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَبِينُ مَا يُتَّقَى بِهِ السُّحْرُ، فِيمَا أَنْ يُكَذِّبُوهُ

فيها، أو يُتَّهَم بالتفريط، وكلاهما باطل.

فَمَنْ التزم بهذه الرواية، لزمه أحد أمرين:

إما التزام الكفر والنقض والقول بما لا يجوز في الشريعة،  
وإما ردّها، فيسَلَم له الدين، وتُحفظ العصمة، ويُقطع ببطلان ما  
نسبوه إليه والله أعلم بالصواب.

ولا ثالث إلا التناقض، وهو سلاح المفلس، وعذر من لا حجة له.



## المبحث الأول

### بين التكفير ونقض مروياتهم

#### الإلزام الأول:

قد تقدّم في محله أنّ الحديث المنسوب إلى عائشة -الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما- يصرّح بأنّ النبي ﷺ سُحِرَ، حتى كان يُخِيلُ إليه أنه يفعل الشيء وما فعله، وأنّ هذا الأثر دام عليه مدة من الزمن، بل في بعض ألفاظهم أنه خُيِّلَ إليه أنه يأتي النساء وما أتاهاهم. ولا يخفى أنّ هذا النصّ -على ما فيه من الطعن في العصمة- يُثَبِّتُ كون النبي ﷺ ممن وقع عليه السّحر، وفُعِلَ له ذلك بغير اختياره، فصار متأثراً به واقعاً في حكم المسحور.

واللافت أنّ القوم أنفسهم قد رَوَوْا -في كتبهم الحديثيّة والتفسيريّة- روايات متعدّدة، يُكْفَرُ فيها من سحر، أو سُحِرَ له، بعباراتٍ ظاهرة في العموم والاطّراد، لا تستثني أحداً، ولا تقيّد الحكم بحالٍ دون حال.

منها: ما رواه البزار بإسنادٍ وصفوه بـ«الصحيح»، كما في فتح

"القدير للشوكاني": «من سَحَرَ أو سُحِرَ له، فقد كفر»<sup>(١)</sup>.

وما نقله ابن حبيب الماوردي في "الحاوي الكبير": «ليس منّا من سَحَرَ أو سُحِرَ له»<sup>(٢)</sup>.

وما رواه عبد الله بن مسلم القرشي في "الجامع في الحديث": «من سَحَرَ أو سُحِرَ له، حرّم الله عليه الرفيق الأعلى»<sup>(٣)</sup>.

فهذه الروايات -على إطلاقها- تشمل كلّ مَنْ سُحِرَ له، أي: كل من أُجْري عليه السّحر، سواء كان ذلك برضاه أو بغير رضاه، وسواء فعله هو أو فعله غيره عليه.

فإذا التزم القوم بهذه الروايات، لزمهم -لا محالة- أن يطبقوا مضمونها على النبي ﷺ، بناءً على ما رووه في الصحيح من أنه سُحِرَ، وقد دام ذلك عليه زمانًا، وأثر في إدراكه وحسّه.

فما الموقف الذي يلزمهم بحسب هذا الجمع؟

نقول: لا يخرج الأمر عن أحد وجوه ثلاثة:

(١) فتح القدير، للشوكاني، ج ١، ص ١٢٣.

(٢) الحاوي الكبير، ج ١٣، ص ٩٧.

(٣) الجامع في الحديث، ج ٢، ص ٧٦٨.

**الوجه الأول: أن يلتزموا بعموم هذه الروايات، ويُنزّلوها على**

**النبي ﷺ**

وفي هذا التصوّر، يكون النبي ﷺ -والعياذ بالله- قد كفر، أو خرج عن جماعة النبيين، أو حُرِمَ من الرفيق الأعلى، على مقتضى ألفاظ تلك الروايات.

وهذا قولٌ باطل بالإجماع، ومُوجبٌ للكفر الصريح، ومناقض لأصل النبوة، ويستلزم نقض القرآن من أساسه، فإنّ الله تعالى قد وصف النبي في غير موضع بأنه الأمين، المعصوم، الصادق، وأنه خاتم النبيين، وصاحب الشفاعة الكبرى، وأنه في الرفيق الأعلى، فكيف يُقال مع ذلك: إنه قد كفر أو حُرِمَ الرفيق الأعلى؟!

فمَن التزم بهذا اللازم، فقد نقض أصل الدين، وسقط قوله وإن التزم بكل الصحاح.

**الوجه الثاني: أن يُسلّموا بوقوع السّحر عليه، ولكن يُخرِجونه**

**من عموم تلك الروايات، أو يؤوّلونها**

فحينئذ، يكونون قد أقرّوا بأن النبي سُحر، ولكنه غير مشمول للحكم بالكفر أو الحرمان أو النفي عن جماعة المؤمنين، مع أنّ الروايات عامّة، مطلقة، غير مقيدة، ولم يرد في ألفاظها استثناء لأحدٍ، لا نبيٍّ ولا وليٍّ.

وهذا تأويل تحكّمي، بل هو مصادرة على المطلوب؛ إذ لا

دليل لهم على إخراجه من العموم، إلا دعوى العصمة، وهي إنما تُستعمل في ردّ الرواية، لا في تقييدها، فكيف يُحتجّ بها هنا، وقد قبلوا الرواية ابتداءً؟!

بل إنّ التخصيص بلا دليلٍ تحكّم ظاهر، وتناقضٌ في المنهج، فإنهم إن قبلوا الروايات، لزمهم العموم، وإن أنكروا العموم، لزمهم ردّ الروايات، فأيّ الطريقين يسلكون؟!

**الوجه الثالث: أن يُسقطوا الروايات التي تصف من سُحر له بالكفر أو الحرمان**

وفي هذا الوجه، يكون القوم قد نقضوا أحاديثهم بأيديهم، وأثبتوا أنّ الروايات التي خرّجها البزار، أو رواها الماوردي، أو جمعها غيرهم، ليست على مستوى القبول، إما ضعفاً في السند، أو اضطراباً في الدلالة، أو لمعارضتها لما هو أرجح منها.

فحينئذ، يُقال لهم: ولم لا يُقال مثل هذا في رواية السّحر نفسها؟! بل أليست رواية السّحر أولى بالردّ، لما فيها من طعنٍ في العصمة، وإثباتٍ للخلل في الوعي؟!

فإذا أسقطوا هذه الروايات، لزمهم إسقاط نظائرها، وإن قبلوها، لزمهم الطعن في النبي، وإن فرّقوا، تهافت قولهم.



## النتيجة:

أنّ القول بأنّ النبي ﷺ سُحِرَ، على النحو الذي ورد في رواياتهم، يستلزم أحد محذورين:

**الأول:** إما الطعن في نبوّته، وتكفيره - والعياذ بالله-، أو نسبته إلى الحرمان من الرفيق الأعلى، وهو باطل قطعاً.

**الثاني:** وإما نقض رواياتهم، وردّ ما سموه بالصحيح، أو التناقض في التعامل مع الأخبار.

وفي كلا الحالين، تبطل حجّيتهم في الاستدلال بهذا الحديث، وتسقط الرواية من أساسها، لا بضعف السند فقط، بل ببطلان اللازم المترتب عليها.

ومن هنا، يُعلم أنّ هذه الرواية -على تقدير صحتها عندهم- لا تُبقي للدين أصلاً، ولا للعقيدة استقراراً، وأنّ التمسك بها إلزاماً يُسقطهم في مهاوي التناقض والاضطراب، ويجعلهم بين التكفير والطعن، أو بين الردّ والنقض..

فليتدبّره المنصف، فإنه موضع الموازنة والقطع.

## المبحث الثاني:

## لازم القول بتأثير السحر ونقض دلالة القرآن

## الإلزام الثاني:

من المسلّمات القرآنيّة التي أطبق عليها المفسّرون والمتكلّمون، أنّ الشيطان لا سلطان له على عباد الله المؤمنين الصادقين، لا سيما أنبياءه المصطفّون، وحُججه المعصومون، وخصوصًا خاتم النبيين ﷺ، فإنّ نفي السلطان عنهم أمرٌ قطعيّ دلت عليه النصوص المحكّمة، ولا يقبل التخصيص أو الاستثناء.

قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (٩٨) إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴿١٠٠﴾.

فهذه الآيات الكريمة تقرّر قاعدة قرآنيّة عامة، وهي أنّ الشيطان لا يملك سلطة حقيقيّة على من آمن بالله، وتوكلّ عليه، بل إنّما سلطانه على من تخلّى عن التوحيد، ورضي بولايته، واتّبع وساوسه، وتعلّق به على وجه الاختيار.

وقد تقرّر في علم الكلام أنّ السلطان المنفيّ في الآية ليس مقصوراً على سلطة الإغواء، بل يشمل كلّ أنواع التأثير القهريّ، سواء في العقل أو السلوك أو الإدراك، فإنّ الشيطان لا يتمكن من المؤمن أن يجعله يعتقد ما ليس بعقيدة، ولا يلبس عليه ما لا يكون من لبوس الحقيقة، بل هو مقهورٌ بإيمانه، محفوظ بتوكّله، منيع بحصن العناية الإلهيّة.

فإذا جننا إلى رواية السّحر التي رواها البخاريّ وغيره، وادّعى فيها أهل السّنة أنّ النبي ﷺ سُحِرَ، حتى كان يُخيّل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله، علمنا أنّ هذه الرواية تتضمّن نسبة سلطان الشيطان إلى النبي الأعظم ﷺ، وأنه تمكّن من إدراكه، وأثر في وعيه، وبدّل عليه الحسّ، وغيّب عنه الحقيقة.

وقد صرّح جماعة من أهل التفسير والحديث بأنّ السّحر من فعل الشياطين، بل هو من أعظم ما يُمارسه السّحرة باستعانتهم بالشياطين. قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ﴾، وقال: ﴿فَيَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾<sup>(١)</sup>، وهذا هو عين ما يدّعونه أنه أصاب النبي ﷺ، فقد قالوا: سُحِرَ حتى كان يُخيّل إليه أنه يأتي نساءه وما أتاهاهم.

فما معنى هذا إن لم يكن تمكيناً للشيطان من مقام النبوة؟

وأيّ سلطانٍ أعظم من أن يلبس على النبي ﷺ في أخصّ خصوصياته؟

وأيّ شركٍ أقرب من أن يُجعل النبي ﷺ في جملة من تولّى الشيطان، فسَلَطَه الله عليه؟!

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

فهل كان النبي من المتولين للشيطان؟!

أو من المشركين؟!

أو من الغافلين عن ربهم؟!

معاذ الله مما يقولون، وتقدّس النبي ﷺ عن نسبة هذا الهراء، بل إنّ هذا القول لو التزمه أحدٌ لكان أكفر من الكفر نفسه، وأشدّ من صريح القول بإسقاط نبوّته، ونقض أصل عصمته، ورفع الثقة بكلّ ما بلغه من ربّه جلّ وعلا.

فإما أن يُقال: إنّ الشيطان كان له سلطانٌ على النبي ﷺ، فيكفر القائل بذلك، وإما أن يُقال: إنّ الشيطان لا سلطان له على النبي، فحينئذ تسقط رواية السّحر التي ادّعت عليه ما يناقض ذلك، وتطرح طرحاً لا رجعة فيه.

ولا يقال: إنّ السّحر لم يكن من جهة الشيطان بل من فعل البشر، فإنّ السّحر لم يكن ينفذ إلا بالاستعانة بالشياطين، وقد نصّوا هم على أن لبيد بن الأعصم كان ساحراً يهودياً استعان بالشياطين،

وسحر النبي، فهذا أبلغ في الدعوى، وأشنع في المعنى.

بل لو قُبِلَ هذا التفسير، لكان مقتضاه أن النبي ﷺ كان عُرضة لأذى البشر إلى حدّ اختلال الإدراك، وتحوّل الشعور، وفساد الحسّ، وهذا أسوأ من دعوى تسلّط الشيطان نفسه.

والنتيجة أنّ القول بوقوع السّحر على النبي ﷺ على النحو الذي ادّعته روايتهم، يستلزم الجزم بسلطان الشيطان عليه، أو الجزم بسلطان البشر على مقام عصمته، وكلا الأمرين يُفضيان إلى تكذيب القرآن، ونقض قاعدة العصمة، وزعزعة الاطمئنان إلى الرسول، وإبطال الحجّة عن سائر ما جاء به.

وذلك كلّه باطلٌ في العقل، ومردودٌ في النقل، ومناقضٌ للضرورة، ولا يصحّ في الشريعة، ولا مذهبٍ، ولا إنصاف.

فإما أن يلتزموا بهذه اللوازم، فيُكفّروا، ويُضلّوا، وإما أن يتخلّوا عن روايتهم، ويُسلّموا ببطلانها، وفساد مضمونها، ووجوب طرحها.

ولا ثالثَ بين الأمرين إلا التناقض، وهو سلاح المفلس، وحيلة من لا حجّة له.



## المبحث الثالث

### مخالفة العصمة وهدم مقام النبوة

#### الإلزام الثالث:

إِنَّ مِنَ البدائِهِ العَقْلِيَّةِ، والضروريات الدِينِيَّةِ والمسلّمات، أَنَّ النبوة لا تتحقّق إلاّ بضميمة العصمة، وأنّ مقام التبليغ الإلهيّ لا يُنَاط إلاّ بمن عصمه الله عن السهو والغلط، والاشتباه والوهم، والخلط في الإدراك، والغفلة عن مورد البيان.

وقد تقرّر في محلّه: أَنَّ العصمة التي يُشترط توافرها في النبي ﷺ، ليست محصورة في ترك المعصية، بل هي ملكةٌ تمنع من كلّ ما يُوجب الخلل في الوظيفة الرساليّة، أو يُثير الريبة في صدق التبليغ، أو يُنتج الشكّ في وعي الوحي وضبطه وتمييزه عن الوهم والتخيّل.

وعليه، فإنّ ما رَوّوه في كتبهم من أَنَّ النبي ﷺ سُجِر، حتّى خيّل إليه أنه يفعل الشيء وما فعله، بل أنه يُخيّل إليه أنه يطاء النساء وما وطّهنّ، كما جاء في روايتهم، هو نقضٌ صريحٌ لأصل العصمة، وقدحٌ بينٌ في مرتبة النبوة، وإسقاطٌ لأهليّة من أوحى

الله إليه، وأرسله حجة على خلقه، ليكون قدوة للناس، وحاكماً باسم الله فيهم.

فمن جَوَّز عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُسَحَّرَ حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَيْهِ إدْرَاكُ غير الواقع، فقد جَوَّز عليه الاشتباه في التشريع، والغلط في الوحي، وأَبَسَ الوهم ثوب الحقيقة، ولا فرق - عقلاً - بين أَنْ يَشْتَبِهَ فِي معاشرة حسيَّة، وبين أَنْ يَشْتَبِهَ فِي تبليغ شرعيٍّ، بل لَا يُؤْمَنُ عَلَى الوحي مَنْ لَمْ يُؤْمَنَ عَلَى بدنه!

وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَجَبَ عَلَيْهِ رَدُّ هَذِهِ الرواية، والطعن في أصلها، والبراءة من مضمونها؛ لأنها مناقضة لما أَجْمَعَتِ الأُمَّة - عدا مَنْ شَذَّ - عَلَى نفيه عن مقام النبوة.

ثم نسأل:

هل هذا الذي يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ فَعَلَ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ، ثُمَّ لَا يَدْرِي أَصَوَابٌ هُوَ أَمْ مَخْطِئٌ، يَصَحَّ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ <sup>(١)؟</sup>!

وهل هذا مَنْ يُقْتَدَى بِهِ، وَتُبْنَى عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ، وَتُعْقَدُ بِهِ الشَّرَائِعُ؟!

بل أَيُّ نَبِيٍّ هَذَا الَّذِي يُصَابُ بِأَذَى فِي وَعْيِهِ، وَخَلَطٍ فِي شَعُورِهِ، وَاضْطِرَابٍ فِي إدْرَاكِهِ، ثُمَّ يُزْعَمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَهُ لِيُقِيمَ بِهِ الدِّينَ؟!

إِنَّ الْعَقْلَ السَّلِيمَ، وَالوَجْدَانَ الْقَوِيمَ، لَا يَسْلَمُ بِمَقَامِ النَّبِوَةِ إِلَّا لِمَنْ كَانَ مُحْفُوظًا مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ، سَالِمًا مِنْ هَذِهِ النَّقَائِصِ، مُنْزَهًا عَنِ سُلْطَانِ السَّحَرِ وَالشَّيَاطِينِ، بَلْ عَنْ كُلِّ مَا يُؤْهِمُ تَوْهِينًا لِمَقَامِ الرِّسَالَةِ.

ثم نقول - إلزامًا:

إِذَا قَبِلْتُمْ هَذِهِ الرِّوَايَةَ، فَقَدْ نَقَضْتُمْ الْعَصْمَةَ، وَإِذَا نَقَضْتُمْ الْعَصْمَةَ، بَطَلَتِ النَّبُوءَةُ، وَإِذَا بَطَلَتِ النَّبُوءَةُ، بَطَلَ الشَّرْعُ وَالدِّينُ جَمْلَةً، وَسَقَطَ الْاِحْتِجَاجُ بِالْوَحْيِ مِنْ أَصْلِهِ، وَفَسَدَتِ الشَّرِيعَةُ مِنْ جَذَرِهَا، وَهُوَ لَا زُمْ لَا مَفَرَّ لَكُمْ مِنْهُ.

فَإِمَّا أَنْ تُسَلِّمُوا بِلَوْازِمِ الرِّوَايَةِ، وَتُسْقِطُوا الْعَصْمَةَ، فَتَبْطُلَ الرِّسَالَةُ، وَإِمَّا أَنْ تُثَبِّتُوا الْعَصْمَةَ، فَتَبْطُلَ الرِّوَايَةُ، وَلَا ثَالِثَ بَيْنِ النَّقِیْضِیْنِ.

فَالْقَوْلُ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ، قَبُولٌ لِنَقْضِ الدِّينِ، وَإِبْطَالٌ لِلنَّبِوَةِ، وَهَدْمٌ لثِقَةِ الْأُمَّةِ بِرَسُولِهَا، وَهُوَ مَا لَا يَقُولُ بِهِ ذُو عَقْلٍ وَلَا دِينٍ.





## المبحث الرابع

### تعارض رواية السَّحَر مع السُّنَّة الثابتة عن النبي ﷺ

#### الإلزام الرابع:

من جملة الإلزامات البالغة التي تُسَجَّل على مَنْ قال بصحَّة رواية سحر النبي ﷺ، ما يُستفاد من أحاديثهم هم، وأقوال أعلامهم، في إثبات منعة النبي ﷺ من السَّحَر واقعاً، وثبوت ما يبطله واقعاً، ويُسَقِط تلك الرواية من الأساس.

فقد روى البخاري ومسلم في صحيحهما، عن النبي ﷺ قوله: «مَنْ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةٍ، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سَمٌّ وَلَا سِحْرٌ»<sup>(١)</sup>، وهو - بنظرهم - حديثٌ صحيحٌ مرفوعٌ، لا مطعن في سنده ولا في لفظه، مروى في أصحِّ كتبهم، وصادراً عن النبي ﷺ بلا واسطة، فيكون بمنزلة النصِّ المقطوع به عندهم.

والنبي ﷺ هو المبلَّغ لهذا الحديث، وهو الدالُّ عليه، والحاثُّ على الامتثال له، والتوقِّي به من السَّحَر، فوجب - على قواعدهم - أن يكون أولى الناس بتطبيقه، وأحرص الخلق على

(١) صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢١٧٩، ت. البغاء؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦١٨، ت. عبد الباقي.

العمل بمضمونه، وأسبقهم إلى التحصن به.

فإذا كان النبي ﷺ قد بلغ هذه السُّنة، وكان يعمل بها، وأوصى بها، فكيف يُقال في موضع آخر: إنه سُحر، وأُثر عليه، وخُيِّل إليه أنه يفعل ما لم يفعل؟!!

أفهذا إلا تناقضٌ بين ما ثبت بالسُّنة، وبين ما ادَّعوه عليه في روايتهم؟!!

بل أيّ وجهٍ يبقى للحديث لو ثبت أنه لم ينفع النبيّ ما بلغه للناس؟!!

أو كيف تُوصف هذه السُّنة بأنها نافعةٌ، ثم يُقال: إن النبي لم يتنفع بها؟!!

وهل هذا إلا تكذيبٌ لها، أو اتِّهام له ﷺ بالتفريط، أو دعوى أنها لا تغني شيئاً؟!!

وقد رَوَوْا أيضاً أنه كان يواظب على آية الكرسي، و«قل هو الله أحد»، والمعوذتين، وأذكار الصباح والمساء، ويأمر بها لرفع السُّحر والعين، كما في صحيح البخاري<sup>(١)</sup>.

فإذا كانت هذه الأذكار نافعةً، والنبي ﷺ هو المعلم لها، فكيف أُصيب بما هي دافعةٌ له؟!!

وهل يُعقل أن يكون النبي ﷺ مداوماً على ما يقي من السُّحر، ثم يُقال: إنه سُحر فعلاً؟!!

بل هذا التناقض ازداد وضوحاً بعبارة ابن قيِّم الجوزية في

(١) المصدر نفسه، ج ٦، ص ١٨٩.

"زاد المعاد"، حيث أكد أن السحر لا يؤثر إلا في القلوب الضعيفة والنفوس الشهوانية، فقال: «السحر يتم تأثيره في القلوب الضعيفة المنفعلة والنفوس الشهوانية التي هي معلقة بالسفليات... وغالب ما يؤثر في النساء والصبيان والجهال وأهل البوادي، ومن ضعف حظّه من الدين والتوكل والتوحيد، ومن لا نصيب له من الأوراد الإلهية»<sup>(١)</sup>.

فليسأل القوم: أي وصف من هذه الأوصاف يصدق على النبي الأعظم ﷺ؟! وهل كان -والعياذ بالله- من ضعفاء القلوب، أو من المنفعلين للشهوات، أو من الجاهلين أو المتروكين بلا أوراد؟! وإذا كان هذا وصف من يقع عليه السحر، فما حكم من قال: إن النبي قد سُحر؟!!

بل قد أفتى فقهاؤهم، كالبهوتي الحنبلي في "كشاف القناع"، بعدم وقوع الطلاق من المسحور؛ لأن السحر يسلبه القصد والعقل، حيث قال: «إذا بلغ به السحر إلى أن لا يعلم ما يقول، لم يقع به الطلاق؛ لأنه لا قصد له إذن»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عثيمين في "الشرح الممتع": «المسحور من جنس المجنون... فلو طلق لم يقع طلاقه، ولو آلى لم يصح إيلائه، ولو ظاهر لم يصح ظهاره؛ لأن المسحور مغلوب على عقله تمامًا»<sup>(٣)</sup>.

(١) زاد المعاد، ج ٤، ص ١٨٢.

(٢) كشاف القناع، للبهوتي، ج ٥، ص ٢٣٦، ت. مصلحي.

(٣) الشرح الممتع، للعثيمين، ج ١٣، ص ٢٢١.

فإذا كان المسحور -بنظرهم- لا يصحّ طلاقه، ولا إيلاؤه، ولا ظهاره، وكان فاقداً لعقله، فهل يُقبل في حقّ النبي ﷺ أن يُقال: إنه سُحِرَ وخُيِّلَ إليه أنه يفعل ما لم يفعل؟!

وهل يُجعل -وحاشاه- في رتبة مَنْ لا عقل له؟!

وهل يُسلب ﷺ قصده وتمييزه؟!

إنّ لازم القول بذلك سقوطُ كلّ ما ثبت من عصمته، ونقضُ كلّ ما بُني على تحقُّق الوعي فيه، بل هدمُ للشرع من أصله، إذ لا يُؤمّن على التبليغ مَنْ لا يُؤمّن على إدراكه، ولا يُحتجّ بمن عُدّ في عداد المغلوبين على عقولهم.

والنتيجة أنّ الجمع بين حديث العجوة، وما رُوي من تحصينات نبويّة، وبين حديث السّحر المزعوم، جمعٌ بين النفي والإثبات، واليقين والاحتمال، والوثوق والطعن، وهو تناقضٌ صريح لا يقبل الجمع، ولا يرتفع بالتأويل.

فإمّا أن يُسلّموا بسنة النبي ﷺ ويكذبوا رواية السّحر، وإمّا أن يصدّقوا رواية السّحر، ويكذبوا ما ثبت عنه، أو يتّهموه بالتفريط، والأخيران باطلان، فبقي الخيار الأول، وهو ما نختاره.

وهكذا يظهر أنّ القول بصحة رواية السّحر مستلزمٌ لتناقضٍ في المنهج، وطعنٍ في المقام النبوي، ونقضٍ لما ادّعوه من حجّةٍ صحيح البخاري وسائر أحاديثهم.

فبالإلزام إذا طرح هذه الرواية، لا التماس المعاذير لها، فإنّ المعاذير لا تُنقذ من لوازم الباطل، ولا تُقيم ما أُسّس على الوهم، بل الحقّ أنّ هذه الرواية يجب ردّها، حفظاً لمقام النبي ﷺ، وإجلالاً لرسالته، وصيانةً لما نزل عليه من ربّه.

### حصيلة الإلزامات العقديّة في القول برواية السّحر

قد تبين للمنصف، بعد تأمّل هذه الإلزامات الأربعة، أنّ القول برواية سحر النبي ﷺ - كما وردت في «الصحيحين» وسائر كتب أهل السّنة - لا يمرّ دون لوازم باطلة، وتناقضات مهلكة، وآثار لا تستقيم معها عقيدة، ولا يثبت معها دين، ولا يُحفظ بها مقام النبوة. فقد ثبت:

أنّ القول بالسّحر يستتبع تكفير النبي ﷺ أو نقض مروياتهم الحديثية، فإنّ الروايات التي نقلوها بأيديهم تنصّ على أنّ مَنْ سحر له فقد كفر، أو حُرّم الرفيق الأعلى، فإما أن يُطبّقوها على النبي ﷺ والعياذ بالله، أو يسقطوها، فيبطل أصل احتجاجهم بها.

وأنّ دعوى تأثر النبي بالسّحر تستلزم نسبة سلطان الشيطان إليه وهذا نقضٌ لصريح القرآن الكريم الذي نفى عن الشيطان كلّ سلطان على المتوكّلين، وخصّ سلطانه بمن تولّوه، ولا ريب أنّ نسبة ذلك إلى النبي ﷺ مما لا يقوله مؤمن.

كما ثبت أنّ الرواية تتصادم مع أصل العصمة الذي به تقوم

النبوة، وبه تُحَفَظ الشريعة، وبه تُثَبَّت الحجة، وأن من جَوَّز السَّحَر على النبي في إدراكه، جاز أن يُجَوَّز عليه الغلط في التبليغ، والخطأ في الوحي، وهو تهديمٌ لمقام الرسالة من أساسه.

ثم اتَّضح أنَّ هذه الرواية تتعارض حتى مع السنة التي رواها النبي ﷺ بنفسه، حيث نصَّ على أنَّ مَنْ تَصَبَّح بسبع تمرات من عَجْوَةٍ لم يضرَّه سُمٌّ ولا سِحْر، فكيف به وهو أسبق الناس إلى ما يأمر به؟! فإِما أن يكذبوا النبي في قوله هذا، أو يُقَرِّوا أنه لم يعمل بما بَلَغ، أو يسلِّموا بسقوط رواية السَّحَر من أصلها، وهو الحق الذي لا محيص عنه.

وبناءً على ذلك كله، فإنَّ رواية السَّحَر -على تقدير صحتها عندهم- باطلةٌ في نفسها، ساقطةٌ في مضمونها، مردودةٌ في مقتضاها، مستلزمةٌ للقول بما لا يلتزمه عاقلٌ، ولا يسلِّم به صاحب مذهب، ولا يُسْتَشْنَى منه إلا مَنْ أَعْرَضَ عن التقيد الأعمى، وأخذ بدليل العقل والنقل معاً.

فاللزام عليهم -إن راموا سلامة الدين- إسقاط هذه الرواية جملةً، والتبرؤ من مضمونها، وردَّ ما نسبته إلى النبي ﷺ، وإلاَّ فإنهم بين أمرين لا ثالث لهما:

إما إسقاط النبوة بالعقل والنقل، أو إسقاط الحديث بالرواية والدراية.

## الفصل الرابع

في تهافت تأويلات المدافعين عن رواية  
السحر، ونقض معاذيرهم العقلية والعقلية

- **المبحث الأول:** في تهافت دفع المازري لمنافاة  
الرواية مع مقام النبوة.
- **المبحث الثاني:** في نقض تشبيه ابن القيم السحر  
بالأمراض البدنية.
- **المبحث الثالث:** في ضعف دعوى القاضي  
عياض بحصر تأثير السحر في الجوارح.
- **المبحث الرابع:** في إبطال التمسك بآيات الحفظ  
القرآني لتصحيح مضمون الرواية.
- **المبحث الخامس:** في إبطال التوفيق بين رواية  
السحر والنصوص القرآنية الدافعة للطعن في  
النبوة.

## في تهافت تأويلات المدافعين عن رواية السّحر، ونقض معاذيرهم النقليّة والعقليّة

لا يخفى على المتأمل في صناعة النظر، والمتضلع من مسالك العقيدة، أنّ الروايات المتضمنة لنسبة السّحر إلى النبيّ الأعظم ﷺ -والتي أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما- قد أثير حولها إشكال رئيس من جهة مقتضاها العقديّ، ومنافاتها لأصل العصمة، وكونها متضمنة للطعن في إدراك النبيّ ﷺ وتشويش مقامه الشريف.

وقد تقدّم في الفصول السابقة بيان اضطراب هذه الرواية سندًا، واختلالها متنًا، وتعارضها مع مقتضيات العصمة، وثبوت تناقضها مع دلالات الكتاب العزيز وأصول التوحيد والنبوة، مما يستوجب طرحها رأسًا عن ميدان القبول، ورفضها جملة وتفصيلاً، وعدم الاحتجاج بها في أيّ موردٍ من موارد العقيدة، بل حتى في غيرها من الأبواب.

غير أنّه لما التزم جمهور أهل السنة بصحّة هذه الرواية من جهة السند، نظرًا لوقوعها في «الصحيحين» أو ما شاكلهما من كتبهم المعتمدة، وجدوا أنفسهم أمام محذور كبير، وهو مناقضة



هذه الرواية لما أثبتوه من عصمة النبي ﷺ في التبليغ خاصة، وعدم انفكاك مضمونها عن الطعن في أصل النبوة، فبادر بعض علمائهم إلى محاولة تأويل الرواية، أو صرف دلالتها الظاهرة إلى ما لا ينافي العصمة بحسب زعمهم، وسلكوا في ذلك وجوهاً من المعاذير المتكلفة، التي لا تستقيم على قاعدة عقلية، ولا تنهض بدليل نقلي، بل هي من قبيل اللجوء إلى الإشكال الأضعف دفعاً للإشكال الأقوى، وتأصيل لمبدأ تقديم الرواية على القاعدة، بل على المعقول والقرآن معاً.

ومن هنا، فإن ما يُتناول في هذا الفصل ليس مجرد بيان لضعف التأويلات، بل هو نقض لمنهج كامل من التفكير الحديثي السني، الذي يجعل الرواية - مهما كان محتواها - مقدمة على الضرورة العقلية، وموجبة لتقييد معاني النصوص القطعية، بل صار هذا المنهج يسعى في تطويع العقيدة نفسها لتوافق ما رواه المحدثون، دون التفات إلى لوازم هذه التسوية ومفاسدها العقديّة.

وقد توزعت هذه التأويلات بين دعوى حصر أثر السحر في الجوارح دون الإدراك، أو تشبيهه بالأمراض البدنية، أو التمسك بعمومات حفظ الوحي نفياً لتأثيره في التبليغ، أو نفي التعارض بين الرواية والقرآن الكريم، وهي تأويلات لا يجهل الناظر فيها افتقارها إلى الضبط المنطقي، والتهافت في البناء، وتناقضها مع أصول التنزيه.

وعليه، فقد عُقد هذا الفصل في أربعة مباحث رئيسة، يُراد

بها تقويض هذه الدعائم الموهومة، وبيان تهافت هذا المسلك الدفاعي، وهي:

- ١- في تهافت دفع المازريّ لمنافاة الرواية مع مقام النبوة.
  - ٢- في نقض تشبيه ابن القيم السّحر بالأمراض البدنيّة.
  - ٣- في ضعف دعوى القاضي عياض بحصر تأثير السّحر في الجوارح.
  - ٤- في إبطال التمسك بآيات الحفظ القرآنيّ لتصحيح مضمون الرواية.
  - ٥- في إبطال التوفيق بين رواية السّحر والنصوص القرآنيّة الدافعة للطعن في النبوة.
- فليتأمل فيها بعين المحقّق، لا المتعصّب، وبمنهج الطالب للحق، لا الحافظ للمتون، فإنّ الحقّ أحقّ أن يُتبع، والعقيدة أشرف من أن تُبنى على الظنون.



## المبحث الأول

### تهافت دفع المازري لمنافاة الرواية مع مقام النبوة

قال المازري في "المعلم": «أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث - يريد حديث السحر - وزعموا أنه يحطّ منصب النبوة، ويشكّك فيها، قالوا: وكل ما أدّى إلى ذلك باطلٌ، وزعموا أنّ تجويز هذا يعدم الثقة بما شرّعه من الشرائع؛ إذ يحتمل على هذا أن يخيل إليه أنه يرى جبريل، وليس هو ثَمَّ، وأنه يوحى إليه، ولم يوحَ إليه بشيءٍ، وهذا كله مردود؛ لأن الدليل قد قام على صدق النبي - صلى الله عليه وسلم -، فيما يبلغه عن الله تعالى وعلى عصمته - في التبليغ، والمعجزات شاهدات بتصديقه، فتجويز ما قام الدليل على خلافه باطلٌ»<sup>(١)</sup>.

فإنّ من عجيب ما يُروى في مقام الدفاع عن حديث سحر النبي ﷺ، ما حكاه أبو عبد الله المازري في شرحه، حين قال: «إنّ بعض المبتدعة أنكروا هذا الحديث وزعموا أنه يحطّ من مقام النبوة، ويورث الشك في أصلها؛ لأن ما يلزم من القول به أن يكون النبي قد اختلط عليه التمييز في بعض حالاته، فيُخيل إليه

(١) المعلم بفوائد مسلم، للمازري، ج ٣، ص ١٥٩.

ما لا حقيقة له، فيظن أنه يوحى إليه ولم يُوحَ إليه بشيء، أو يرى جبريل ولم يكن ثم شيء، وهذا عندهم موجبٌ لإسقاط الوثوق بنبوته». ثم أعقب ذلك بقوله: «وهذا كله مردودٌ؛ لأن الدليل قائمٌ على صدق النبي في تبليغه عن الله، وعلى عصمته في التبليغ، والمعجزات شاهداتٌ على تصديقه، فتجوز ما قام الدليل على خلافه باطلٌ».

وهذا الكلام وإن كان في ظاهره متيناً عند من لم يتأمله جيداً إلا أنه عند التحقيق فهو يرجع إلى نقض القاعدة العقلية، ونقض القاعدة الأصولية من أساسها؛ إذ جعل الرواية هي الأصل الذي تُرد إليه العقائد، لا أن العقائد هي الأصل الذي تُعرض عليه الروايات، وهذا انحرافٌ في المنهج لا يغتفر؛ لأن القضية ليست في أن المعجزة قد دلت على صدق النبي ﷺ في التبليغ، فهذا مما لا نزاع فيه، بل في أن هذه الرواية - بعينها - تنقض مقتضى تلك المعجزة، وتنافي ما ثبت به صدق النبي ﷺ؛ إذ إن المعجزة إنما أقيمت لتشهد على صدق من يزعم أنه مرسلٌ من الله سبحانه بتبليغ شرعه، فمتى ثبت أنه يُتوهم عليه في إدراكه، ويُخيل إليه ما لا حقيقة له، سقطت الحجة من أصلها، ولم يبق للمعجزة وجهٌ معتبر؛ لأن التلازم بين صدق الإحساس وصدق التبليغ تلازمٌ ضروري، فمتى تطرَّق الوهم إلى الأول، سقط الوثوق بالثاني لا محالة.

والعجب من "المازري" أنه لم يلتفت إلى أن ما نسبته إلى

المتدعة - بحسب زعمه - هو في حقيقته عين مقولة العقل السليم، ومقتضى القواعد القطعية في باب النبوة، فإن النبي ﷺ إذا جاز أن يُخَيَّل إليه أنه أتى النساء ولم يأتِهِنَّ، أو فعل ما لم يفعلهُ، فقد ثبت بذلك أن الإدراك عنده قد اختلَّ، ولو في فترة معيّنة، وهذا هو محلّ الإشكال؛ لأن النبوة لا تحتمل لحظة واحدة من اختلال التمييز، ولا يجوز على صاحبها توهم ما ليس موجوداً، وإلا فبأي معيار يُفرّق بين التخيل في المعاشرة والتخيل في نزول جبرئيل؟

وبأي دليل يُقال: هذا وهم لا يُبطل النبوة، وذاك وهم يُبطلها؟!

أليس الجميع من سنخ الإدراك والتصور؟! فكيف جاز على النبيّ الوهم في هذا، ولم يجز في ذاك؟!

ولو فُتح هذا الباب لانهدم أساس التمييز بين النبيّ والمدّعي الكاذب؛ لأن كليهما قد يخَيَّل إليه ما لا حقيقة له، فتسوَّى الدعوى، ويبطل الغرض.

ثم إنه لو صح ما قاله "المازري"، لكان كل مدّع للنبوة إذا قيل له: إنك تتوهم، ردّ قائلاً: قد ثبت صدقي بالمعجزة، ولا يمكن أن أكون مخدوعاً، ولو كنت أتوهم، لما ثبت صدقي. فيجعل الدليل حاكماً على نفي الاحتمال، لا أن الاحتمال يُبطل الدليل. وهذا بعينه قلبُ للمحجّة، فإنّ الدليل إنما يُفحص به صدق الدعوى، ولا يتخذ ذريعة لتكذيب القرائن المعارضة، ولا لتصحيح الروايات المناقضة للعقل والقرآن.

بل إنَّ في قوله: «فتجوز ما قام الدليل على خلافه باطل»، ما يوجب ردَّ هذا الحديث نفسه؛ لأنه قد ثبت في الرواية أنَّ النبيَّ ﷺ خيَّلَ إليه أنه فعل ما لم يفعل، وهذا تخيل ينافي العصمة لا في التبليغ فحسب، بل في نفس الإدراك والتمييز، فإما أنَّ نُسَلِّمَ بالعصمة، ونردَّ الحديث، وإما أنَّ نُسَلِّمَ بالحديث، وننقض أصل العصمة، ولا ثالث لهما، وإما أنَّ تُثَبِّتَ العصمة، ثم يُقْبَلَ حديث يناقضها، فهذا مما لا يقول به إلَّا من جعل الرواية معيار الدين، لا الدين معيارًا للرواية.

وإذا ثبت هذا تبين أنَّ ما ذكره "المازري" لا ينهض أصلًا في ردِّ الإشكال، بل يزيده تأكيدًا، إذ أراد أن يدفع التهمة عن الرواية، فإذا به يلزم منها ما هو أشدَّ من التهمة. والحقُّ أنَّ العصمة النبوية أجلُّ من أن تُدْفَعَ بتأويلات، وأرفع من أن تُساق لمراعاة روايات، فلو كانت الرواية في غير الصحيحين لردَّوها كما ردَّوا سواها، ولكن لما وُجدت في البخاري ومسلم، استماتوا في الدفاع عنها، وأعرضوا عن لوازمها المهلكة، فصار دينهم في طيّ الكتاب لا في نور العقل، وهذا هو الخسران المبين.



## المبحث الثاني

### نقض تشبيه ابن القيم السحر بالأمراض البدنية

قال ابن قيِّم الجوزية في "البدائع": «والسحر الذي أصابه كان مرضاً من الأمراض عارضاً شفاه الله منه، ولا نقص في ذلك، ولا عيب بوجه ما، فإنَّ المرض يجوز على الأنبياء، وكذلك الإغماء، فقد أغمي عليه -صلى الله عليه وسلم- في مرضه، ووقع حين انفكَّت قدمه، وجَحِشَ شِقْقه، وهذا من البلاء الذي يزيده الله به رفعةً في درجاته، ونيل كرامته، وأشدَّ الناس بلاء الأنبياء؛ فابتُلوا من أممهم بما ابتُلوا به من القتل والضرب والشتم والحبس، فليس ببدع أن يتلى النبي -صلى الله عليه وسلم- من بعض أعدائه بنوع من السحر كما ابتلي بالذي رماه فشجَّه، وابتلي بالذي ألقى على ظهره السَّلا وهو ساجدٌ، فلا نقصَ عليهم، ولا عارٌ في ذلك، بل هذا من كمالهم، وعلوُّ درجاتهم عند الله»<sup>(١)</sup>.

فإنَّ من جملة ما تمسَّك به جماعةٌ من المتأخرين في مقام الدفاع عن رواية السحر التي نُسبت إلى سيِّد البشر، والنبيِّ المطهَّر صلى الله عليه وآله وسلم، ما أورده "ابن قيِّم الجوزية" في كتبه، حيث حاول أن يلحق

(١) بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، ج ٢، ص ٢٢٤، ط. الكتاب العربي.

ما ورد في هذه الرواية بجملة ما يصيب الأنبياء من العوارض الجسدية، فقال: إِنَّ السَّحَر الَّذِي أَصَاب النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَرَضًا مِنَ الْأَمْرَاضِ، وَعَارِضًا مِنَ الْعَوَارِضِ، وَقَدْ شَفَاهُ اللَّهُ مِنْهُ، وَلَا عَيْبَ فِي ذَلِكَ وَلَا مَنْقُصَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَرَضَ جَائِزٌ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، كَمَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْإِغْمَاءُ، وَقَدْ أُغْمِيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي مَرَضِهِ، وَسَقَطَ حِينَ انْفَكَّتْ قَدَمُهُ، وَانْخَدَشَ شَقُّهُ الشَّرِيفُ، فَكُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ الْبَلَاءِ الَّذِي يَزِيدُ فِي مَقَامِهِمْ، وَيَرْفَعُ فِي دَرَجَاتِهِمْ، وَقَدْ ابْتُلِيَ الْأَنْبِيَاءُ مِنْ قَبْلُ بِالْقَتْلِ وَالضَّرْبِ وَالسَّجْنِ وَالْأَذَى، فَلَا غَضَاظَةَ فِي أَنْ يُبْتَلَى النَّبِيُّ ﷺ بِشَيْءٍ مِنَ السَّحَرِ، كَمَا ابْتُلِيَ بِمَنْ شَجَّهَ، وَأُلْقِيَ عَلَيْهِ السَّلَا وَهُوَ سَاجِدٌ، فَلَيْسَ فِي هَذَا -بَزْعَمَةٍ- مَا يَنْقُضُ الْعَصْمَةَ، بَلْ هُوَ مِنْ تَمَامِ الْكِرَامَةِ وَعُلُوِّ الْمَقَامِ.

وهذا الكلام، وَإِنْ جُعِلَ فِي صُورَةِ الْإِعْتِذَارِ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْإِعْتِذَارِ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْإِعْتِدَاءِ عَلَى الْمَقَامِ النَّبَوِيِّ مِنْهُ إِلَى صَيَانَتِهِ؛ إِذْ إِنْ دَعَوَى أَنَّ السَّحَرَ كَانَ مَرَضًا بَدْنِيًّا لَا يَمَسُّ مَقَامَ النَّبُوَّةِ، مَغَالِطَةٌ ظَاهِرَةٌ لَا تَصَحُّ فِي النَّظَرِ الصَّحِيحِ، وَلَا تَقُومُ لَهَا قَائِمَةٌ فِي ضَوْءِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَاتُ وَالرُّوَايَاتُ؛ لِأَنَّ مَا يَصِيبُ الْجَسَدَ مِنْ جَرَّاحٍ وَكُسُورٍ وَحُمَّى وَأَذَى خَارِجِيٍّ، إِنَّمَا هُوَ مِمَّا يُصِيبُ ظَاهِرَ الْبَدَنِ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِأَصْلِ النَّبُوَّةِ وَلَا بِبَاطِنِ الرِّسَالَةِ، بَلِ الْأَنْبِيَاءُ قَدْ ابْتُلُوا بِذَلِكَ لَتَكُونَ بِلَوَاهِمِ آيَةٍ عَلَى صَبْرِهِمْ، وَشَاهِدًا عَلَى ثَبَاتِهِمْ، وَسَبَبًا لَارْتِفَاعِ دَرَجَاتِهِمْ، وَلَا خَفَاءَ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ مِمَّا لَا يَمَسُّ الْعَصْمَةَ، وَلَا يَقْدَحُ فِي الْحُجِّيَّةِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ لَا يُعْرِفُ مِنْ



حيث هو نبيٌّ بجسده، بل بعقله وروحه وبصيرته وإدراكه، فمتى سُلِّمَ أنَّ شيئاً من العوارض قد طرأ على إدراكه، بحيث يُخَيَّلُ إليه أنه يفعل الشيء، ولم يفعلْه، أو يرى ما لا يرى، أو يسمع ما لا يُقال، فقد سُلِّمَ أصل الإشكال، ووقع الطعن في أصل النبوة.

وما هذا الذي يسمِّيه "ابن قيِّم الجوزية" مرضاً إلا من جنس الخيال والوهم، فإن الرواية تقول: (كان يُخَيَّلُ إليه أنه يفعل الشيء، ولم يفعلْه)، فهل هذا من جنس الحمى والكسور؟! أو هو خللٌ في التمييز والإدراك؟!

وهل المرض الجسديُّ يُخَيَّلُ للإنسان أنه واقع في فعلٍ لم يقع فيه؟! أو إنَّ ذلك من آثار الاضطراب في النفس والعقل؟!

وهل يُقال في من يُخَيَّلُ إليه ذلك: إنه مريض، أو يُقال: إنه موهومٌ في إدراكه؟!

فهل أراد "ابن القيِّم" أن يجعل النبيَّ ﷺ في موضع من يتوهم في فعله؟! وهل هذا إلا عين ما قاله المشركون حين نسبوه إلى السَّحر، وقالوا: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنَّ تَبِيعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾<sup>(١)</sup>؟!

وهل كذبهم القرآن الكريم إلا لأنَّ لازم قولهم الطعن في مقام النبوة؟!

فإذا جاء القوم أنفسهم بروايةٍ مضمونها أنَّ النبيَّ قد خيَّلَ إليه

ما لم يكن، أفلا تكون هذه الرواية مصدقة لقول أولئك، ومؤيدة لما نفاه الله في محكم كتابه؟!

ثم كيف يُسوَّى بين من أغمي عليه لمرضٍ أو ضُرب حتى شُجَّ، وبين من اختلَّ إدراكه لحظة، وتوهمَّ الفعل، ولم يفعله؟! وكيف يُجعل مَنْ ينزف دمًا كمن يرتبك في عقله؟! وهل في عُرف العقلاء وأرباب الديانات من يرضى بأن يُقال في نبيٍّ من أنبياء الله أنه يُتوهمَّ عليه في رؤيته وسماعه وإحساسه؟!

فإنَّ قال قائلٌ: إنَّ هذا السَّحر لم يتعلَّق بالتبليغ!

قيل له: وهل التبليغ إلَّا إدراكٌ وقولٌ؟! فإذا جاز الخلل في الإدراك في معاشه، جاز الخلل في الإدراك في تلقَّيه.

وإنَّ زعم أنَّ العصمة تمنع ذلك، قيل له: فالرواية تصادم العصمة، فلتطرح ولا تُؤوَّل، وإلَّا لزم قبول ما تنقضه القواعد القطعيَّة.

فأيَّ دفاع هذا الذي أراد به "ابن القيم" حفظ الرواية، فإذا به يهدم أساس العصمة؟! وأيَّ صيانةٍ أرادها، وقد شبه السَّحر بالجراحات والرضوض؟!

وهل يرضى مسلمٌ بأنَّ يُشبهه وهم النبيِّ بكسرٍ في ساقه؟! أو خيالٌ عرَض له بكدمة في جبينه؟! وهل هناك من يجهل أنَّ الأنبياء يُبتلون في أبدانهم ولا يُبتلون في أرواحهم وعقولهم؟! فأنَّى ساغ

له هذا التشبيه، وكيف خفي عليه الفرق بين البلاء الظاهري وبين الخلل الإدراكي؟!

وإذا عُلِمَ هذا، تبَيَّنَ أنَّ ما ذكره "ابن قَيِّم الجوزية" لا يقوم على قاعدةٍ صحيحة، ولا ينطلق من تعظيم حقيقي لمقام النبوة، بل هو تعصُّبٌ لرواية ثبتت في كتبهم، فأرادوا صونها ولو على حساب النبوة، فجعلوا ما لا يجوز في حقِّ النبيِّ مقبولا، دفعاً للطعن عن الصحيحين، ولو على حساب مقام العصمة، والله المستعان على ما يصفون.



## المبحث الثالث

### ضعف دعوى القاضي عياض بحصر تأثير السحر في الجوارح

قال القاضي عياض كما جاء في «الفتح» لابن حجر العسقلاني: «وقد جاءت روايات هذا الحديث مبيّنة أنّ السحر إنما تسلط على جسده وظواهر جوارحه لا على عقله وقلبه واعتقاده»<sup>(١)</sup>.

أقول: إنّ هذا الكلام على وجهته الظاهرية لا ينهض في مقام الدفاع، بل هو من نوع التكلف البارد والتأويل البعيد، الذي لا يسنده عقل ولا نقل، ولا يلتجأ إليه إلا عند انسداد باب الحيلة في تبرير الرواية. وإليك بيان ذلك ضمن عدّة جهات:

**الجهة الأولى:** أنّ دعوى أنّ السحر لم ينفذ إلى باطن النبي

صلّى الله عليه وآله وسلم بل اقتصر على جوارحه وظاهره، هي دعوى مصادمة لبداهة العقل؛ إذ إنّ السحر - بنص القرآن الكريم - ﴿يُخَيِّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾<sup>(٢)</sup>، أي أنه يحدث خيلاً باطلاً في النفس، فيرى الإنسان ما لا واقع له، ويدرك خلاف ما هو عليه، وهذا من

(١) فتح الباري، لابن حجر، ج ١٠، ص ٢٢٧.

(٢) سورة طه، الآية: ٦٦.

قبيل الخلل في الإدراك، لا في الحركة البدنية أو الفعل الجوارحي. فكيف يُقال بأن النبي ﷺ كان يُخَيَّل إليه أنه أتى أهله، ولم يأتهم، ومع ذلك لا يكون قد تأثر عقله؟! وهل الإدراك إلا وظيفة من وظائف النفس العاقلة؟!

**الجهة الثانية:** أن النبي ﷺ معصوم في تبليغ الرسالة، ومسدد في أفعاله وأقواله، لا يدخله الشك، ولا يقع في الوهم، ولا يعتريه الخلل في قواه العاقلة، فضلاً عن أن يتصور فيه تصديق الخيال والباطل. فإن وُجد في الأخبار ما يوهم خلاف ذلك، وجب طرحه، أو تأويله بما لا ينافي العصمة. فكيف يُعقل -بعد هذا الأصل المتسالم عليه عند أولي العقول- أن يُقال: إن النبي ﷺ كان يتوهم فعل الشيء، ولم يفعله؟! وهل تبقى للعصمة -بعد هذا- صورة أو معنى؟!

**الجهة الثالثة:** أن من راجع ألفاظ الحديث في الصحاح والمسانيد -لا سيما ما ورد في صحيح البخاري وغيره- وجدها صريحة في نسبة الخيال إلى النبي ﷺ في أمور معاشه، خصوصاً معاشرته لنسائه، وهذا مما تنفر منه الأسماع، وتشمئز منه النفوس، فضلاً عن أن يُقبل في حق من عصمه الله، وطهره تطهيراً. وهذه الروايات لا تفهم على أنها مجرد خلل عضلي أو تعب بدني، بل هي ظاهرة في اختلال الإدراك، وما كان كذلك، فلا ريب أنه من وهن العقل، ولا يُعقل أن يُنسب إلى من بعثه الله هادياً للبشر.

**الجهة الرابعة:** أَنَّ مَنْ سَلَّمَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ سُحِرَ، وَأَنَّهُ كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ، فَقَدْ فَتَحَ بَابَ الطَّعْنِ عَلَى النَّبِوَّةِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ؛ إِذْ مَا الْمَانِعُ حِينَئِذٍ مِنْ أَنْ يُخَيَّلَ إِلَيْهِ أَنَّ جَبْرَائِيلَ نَزَلَ عَلَيْهِ بِالْوَحْيِ، وَلَمْ يَنْزَلْ؟ أَوْ أَنَّهُ أَمَرَهُ اللَّهُ بِأَمْرٍ مَا، وَلَمْ يَأْمُرْهُ؟ وَإِذَا جَازَ هَذَا فِي الْخِيَالِ الظَّاهِرِيِّ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ فِي الْإِدْرَاكِ السَّمْعِيِّ وَالْبَصَرِيِّ الْمُتَعَلِّقِ بِالْوَحْيِ؟!

وهذا مما يؤدي إلى إسقاط الوثوق بالرسالة، والشك في أصول الدين، وهو باطل قطعاً، لا يلتزمه إلا من جهل قدر النبوة، وغفل عن لوازم العصمة.

والحاصل أَنَّ ما ذكره "القاضي عياض" لا يرقى إلى أَنْ يُعَدَّ جواباً علمياً على إشكال حديث السَّحَرِ، بل هو من جنس الجوابات الاعتراضية التي يُقَصَّدُ بِهَا دَفْعُ الْحَرْجِ دُونَ تَحْقِيقِ الْحَقِّ. ومقتضى القواعد المحكمة في باب العقيدة، ووجوب التنزيه الكامل للنبي الأعظم ﷺ هو ردُّ هذه الرواية وطرحها، واعتبارها من الموضوعات التي دسَّها أعداء الوحي أو المغفلين من رواته.

وأما ما ذكره مِنْ احتمالٍ في تأويل رواية السَّحَرِ، حيث قال: «يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالتَّخْيِيلِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ يَظْهَرُ لَهُ مِنْ نَشَاطِهِ مَا أَلْفَهُ مِنْ سَابِقِ عَادَتِهِ مِنَ الْاِقْتِدَارِ عَلَى الْوُطْءِ، فَإِذَا دَنَا مِنَ الْمَرْأَةِ فَتَرَ عَنْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْمَعْقُودِ»، فهو من غرائب التأويل، ومن متكلفات دفع الإشكال، التي لا يشهد لها عقلٌ، ولا

تنهض بها رواية، ولا تستقيم بها عقيدة. فإن ظاهر الحديث - كما ورد في صحيح البخاري - أن النبي ﷺ كان يُخَيَّلُ إليه أنه أتى النساء ولم يأتهنَّ، وهذا نصٌّ في وقوع الخيال لا في فتور القدرة؛ إذ لا دلالة فيه على أن الأمر كان مقتصرًا على فقدان النشاط عند الفعل، بل هو تصريحٌ بحصول التخييل بأنه فعلٌ ما لم يفعل، وهذا هو نفس ما يُنسب إلى مَنْ اختلَّت مداركُه، وأصاب الوهم إدراكه.

وإن هذا الذي احتمله "القاضي"، إنما هو صرفٌ للفظ الحديث عن معناه البيِّن إلى معنى بعيدٍ، لا يدلُّ عليه سياق، ولا تشهد له قرينةٌ، وإنما هو فرارٌ من لازم القول بالرواية؛ لأنهم علموا أن لازمها الطعن في مقام العصمة، والتشويش على قوة الإدراك النبويِّ، فراحوا يخترعون لهذه الرواية معاني لا يفهم منها شيءٌ لو تليت على ذوي الأفهام، وإلا فكيف يُقال: إنه «يُخَيَّلُ إليه أنه أتى النساء» ثم يُصرف إلى مجرد فتورٍ في القدرة؟! وهل هذا من التخييل في شيء؟! بل هل من يفتر عند مقاربة النساء يُقال فيه: إنه ظنَّ أنه أتاهم، وهو لم يأتهم؟!!

ثم إن "القاضي" حين شبه النبي ﷺ بالمعقود، فقد أساء الأدب مع مقام النبيِّ الأقدس؛ لأن شأن النبيِّ الطاهر لا يُقاس بأحوال المربوطين والمعقودين، ولا يجوز أن يُلصق به مثل هذا التشبيه المهين، فإن هذا الباب لا يدخل فيه القياس على أحوال المبتلين، بل شأن النبيِّ في طهارته وقداسته أعظمُ من أن يُقاس

بغيره، وأرفع من أن يُقرَن بالمربوطين عن النساء بسبب السحر أو الخبال.

والعجب من القوم أنهم إذا ما واجهوا روايةً ظاهرها الطعن، بدل أن يردّوها كما يقتضي الدين والعقل والذوق السليم، راحوا يؤوّلونها بتأويلاتٍ تخدش أكثر مما تُصلح، وتُهين المقام النبويّ أكثر مما تزعم الدفاع عنه. ومعلومٌ عند أولي النهى أن تأويل الرواية الضعيفة لا يقوّيها، بل يكشف عن اضطراب المدافعين عنها، فإنّ من استقام لسانه على الحق لا يحتاج إلى هذا الالتواء في فهم الكلام، ولا يلجأ إلى الاحتمالات المخالفة للظاهر إذا كان الحديث مستقيمًا في نفسه، أما إذا تزلزل الحديث، وتعارض مع مسلّمات العقيدة، فحينئذٍ لا يغني عنه احتمال ولا يُصلّحه تأويلٌ.

وبالجملّة، فإنّ ما ذكره "القاضي عياض" من هذا الاحتمال لا يُدرأ به الإشكال، ولا يرتفع به العارُ عن الرواية، بل هو من جنس الاعتذارات التي يُظهرها التعصّب للمصادر والكتب، لا للمقام الشريف للنبي الأعظم ﷺ، فإنّ العقل والدين والقرآن كلّها تأبى أن يكون النبيّ عرضةً للوهم والخيال في أحصّ شؤون حياته، فضلًا عن أن يُشبّه بأهل الفتور والعُقد، وحسبنا الله ونعم الوكيل.





## المبحث الرابع

### إبطال التمسك بآيات الحفظ القرآني لتصحيح مضمون الرواية

زعم بعض المعاصرين من أهل السُّنة قائلًا: «هناك أدلةٌ تثبت أن ليبدأ لم يسلط على الوحي وإنما سلط على الجوارح، منها: قول الله تعالى ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾، أي: سنقرئك الوحي، القرآن والسُّنة، فلا تنسى، ولو سلطنا عليك ألف ليبدأ فإنه لا يؤثر في الوحي الذي يأتيك؛ لأن الله حافظ دينه ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، وأيضًا قال الله تعالى ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١٠١٤</sup> <sup>١٠١٥</sup> <sup>١٠١٦</sup> <sup>١٠١٧</sup> <sup>١٠١٨</sup> <sup>١٠١٩</sup> <sup>١٠٢٠</sup> <sup>١٠٢١</sup> <sup>١٠٢٢</sup> <sup>١٠٢٣</</sup>

تعالى: ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾<sup>(١)</sup>، وقالوا: إِنَّ هذه الآية تدل على أَنَّ الوحي محفوظ، وَأَنَّ النَّبِيَّ لَا يَنْسَى مَا يُوحَى إِلَيْهِ، فدلَّ ذلك على أَنَّ السَّحَرِ لَمْ يُؤَثِّرْ فِي التَّبْلِيغِ، وَلَا فِي الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا أَصَابَ بَعْضَ حَرَكَاتِهِ الظَّاهِرَةِ فَحَسَبَ، وَأَيْضًا اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقالوا: إِنَّ اللَّهَ ضَمِنَ حِفْظَ الْوَحْيِ، فَلَا مَدْخَلَ لِلْبَشَرِ فِيهِ، وَلَوْ اجْتَمَعَ لِبَيْدٍ وَأَلْفٍ مِنْ أَمْثَالِهِ، لَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَعْبَثُوا بِالرَّسَالَةِ، وَاسْتَشْهَدُوا كَذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾<sup>(٣)</sup>، إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾<sup>(٤)</sup>، وقالوا: إِنَّ اللَّهَ تَكْفَّلَ بِجَمْعِ الْوَحْيِ وَقُرْآنِهِ، فَلَا مَطْمَعَ لِسَاحِرٍ أَنْ يَغَيِّرَ شَيْئًا مِنْهُ أَوْ يُدْخِلَ عَلَيْهِ نَقْصًا أَوْ خِلَالًا.

وهذا الذي ذكروه وَإِنْ اسْتَحْسَنَ لَفْظًا، فَبَاطِنُهُ لَا يَسْلَمُ مِنَ التَّنَاقُضِ، بَلْ هُوَ مِنْ جِنْسِ الْإِعْذَارِ بِمَا يُوجِبُ الْإِزْرَاءَ، فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ الشَّرِيفَةَ الَّتِي يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى حِفْظِ الْوَحْيِ وَعَصْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ، إِنَّمَا هِيَ الْآيَاتُ نَفْسُهَا الَّتِي تَوْجِبُ طَرَحَ الرِّوَايَةِ وَرَدِّهَا، لَا تَأْوِيلُهَا وَتَقْيِيدُهَا؛ لِأَنَّ مَنْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ السَّحَرُ فِي قُوَّةٍ مِنْ قُوَى إِدْرَاكِهِ، وَخِيلَ إِلَيْهِ أَنَّهُ فَعَلَ شَيْئًا، وَلَمْ يَفْعَلْهُ، فَقَدْ وَقَعَ فِي الْوَهْمِ لَا مُحَالَةٍ، وَمَنْ ثَبَّتَ أَنَّهُ وَهْمٌ، فَقَدْ بَطَلَتْ عَصْمَتُهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَإِنْ قَيَّدَ الْوَهْمَ بِوَقْتٍ؛ لِأَنَّ الْعَصْمَةَ لَا تَقْبَلُ التَّخْصِيصَ بِالزَّمَانِ،

(١) سورة الأعلى، الآية: ٦.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٩.

(٣) سورة القيامة، الآية: ١٦.

(٤) سورة القيامة، الآية: ١٨.

ولا تُرْفَع في وقتٍ لثُعَاد في غيره، وإلا ما كان لها معنى، بل العصمة شرطٌ دائم في ثبوت الحجة وتمامية النبوة، فمتى ارتفع هذا الشرط، ارتفعت معه الثقة، وسقطت الحجة، ولا ينفع حيثُذ أن يُقال: الوحي لم يُمسَّ، فإنَّ الطعن لم يقع في متن الوحي وحده، بل في حامله ووَعائه، والنبِيَّ ﷺ هو الموضع الذي يُلقى فيه الوحي، فإذا ثبت فيه الوهم في بعض ما يراه أو يفعله، فمن أين يثبت أنه لا يتوهم فيما يسمع أو يبلغ؟ وهل يُفَرِّق بين من ظن أنه أتى أهله وما أتاهم، ومن ظن أن جبريل نزل عليه، وهو لم ينزل؟!!

أليست هذه وتلك من قبيل الإدراك والتمييز؟! فإذا جاز الوهم في أحدهما، فلماذا لا يجوز في الآخر؟!

وإن قيل: إنَّ الوحي محفوظ بنص الآيات، قلنا: نعم، ولكن لا يلزم من حفظ الوحي أن يكون ما نُقِل في كتب الرواية محفوظاً كذلك، فكيف يُصار إلى تأويل الرواية بما ينقض أصلاً بمضمون الآيات، ولا يُصار إلى ردّها حفظاً لمقام العصمة وصيانةً لمقام النبوة؟!!

ثم إنَّ تأويلهم بأنَّ السَّحر أثار في الجوارح دون العقل باطلٌ، فإنَّ الجوارح لا تفعل من تلقاء نفسها، بل لا تُحرِّك إلا بأمر النفس والإدراك، فلو خيّل إليه أنه أتى النساء، وهو لم يأتهنَّ، فليس هذا من تحريك الجوارح، بل من خللٍ في التمييز، بل من توهمٍ

النفس نفسِها، ولا معنى حينئذ لأن يُقال: لم يُمسَّ الوحي، فإنَّ الوحي إنما يُلقى على نفس النبي ﷺ، لا على لسانه فقط، فإذا اضطربت النفس، فكيف يُؤمن على ما يُلقى إليها؟!

وإنَّ زعموا أنَّ الله تكفَّل بالحفظ، فكان عليهم أن يُسلِّموا أنَّ هذه الرواية كاذبة؛ لأنها تُناقض هذا الحفظ، لا أن يجعلوها حقًّا ثم يتكلَّفوا في تأويلها بما لا تستقيم له عقول العقلاء، ولو أنَّ غيرهم جاء بمثل هذا التأويل في ردِّ رواية تُخالف القرآن، لشنَّوا عليه، ولكنهم لما رأوا الرواية في صحيح البخاري، غَضُّوا عنها الطرف، وراحوا يُجمِّلونها بما لا يجمِّله عقل ولا نقل، وإنما هو الهوى.

فثبت بذلك أنَّ استدلالهم بالآيات الكريمة على سلامة الوحي لا يُنكر، ولكنه لا ينفعهم في المقام، بل هو شاهدٌ عليهم لا لهم؛ لأنَّ هذه العصمة التي دلَّت عليها الآيات الكريمة، تقتضي ردَّ كل رواية تُخالف مقتضاها، لا أن تُؤوَّل الآيات لتوافق الرواية، أو يُفصَّل فيها بما يُسوِّغ نسبة الوهم إلى النبي ﷺ في موطن، ويمنعه في موطنٍ آخر، فتكون العصمة حينئذ عرضةً للتفصيل، والنبوة محلًّا للظن، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



## المبحث الخامس

### إبطال التوفيق بين رواية السّحر والنصوص القرآنية الدافعة للطعن في النبوة

إنّ مما يَتَمَسَّكُ به المدافعون عن رواية سحر النبي ﷺ ما نُقِلَ عن بعض متأخري أهل السُّنة من أنّ هذه الرواية لا تتعارض مع آيات القرآن الكريم النافية لتهمة السّحر، بدعوى أنّ المشركين إنما نسبوا إلى النبي ﷺ كونه مسحوراً على وجه الدوام، بحيث لا يصدر منه قول ولا فعلٌ إلا عن تخيل وخبال، وأما الحديث الوارد في الصحيحين فهو -بزعمهم- لا يُثَبِّتُ إلا عارضاً يسيراً، لا علاقة له بالوحي والتبليغ، فلا مانع من قبوله<sup>(١)</sup>.

وهذا الكلام في غاية السقوط، فإنه مبنيٌّ على أصلٍ باطل، وتفريق موهوم، فإنّ ما يثبت في الحديث -لو سلّمنا بصحته- إنما هو أنّ النبي ﷺ قد سُحِرَ حتى كان يُخَيَّلُ إليه أنه فعل الشيء، ولم يفعله، وأنه أتى النساء، ولم يأتِهِنَّ، وهذا ليس من نوع التأثير على الحواس أو البدن، بل هو أثرٌ مباشرٌ على القوة المدركة للنبي -كما أسلفنا- أي على عقله وتمييزه، وهو أصلٌ

(١) يُنظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، ج ٤، ص ٥٨٧، ط. عطاءات العلم.

مقام النبوة، فليس ثمة فرق في جهة الطعن بين من يزعم أن النبي يتوهم رؤية جبرئيل والوحي، وهو لم يره، وبين من يزعم أنه يتوهم أفعاله اليومية، وهو لم يفعلها، فإن كليهما عائد إلى خلل في الإدراك، وإسقاطٍ لليقين بمقام التمييز النبوي.

والقرآن الكريم حينما حكى عن قول المشركين: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾، فإنما عبّر بذلك عن زعمهم بأن النبي ﷺ لا يدرك الواقع كما هو، وأنه مخدوعٌ في نفسه، يرى الشيء على غير حقيقته، فيتوهم الوحي، ويظن أنه مأمورٌ من الله - وحاشاه - وهو في الحقيقة ليس كذلك. فكان الردّ القرآني قاطعاً في تكذيب هذه التهمة، وإبطال أصلها، إذ قال جلّ شأنه في موضعٍ آخر: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾<sup>(١)</sup>، وقال: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾<sup>(٢)</sup>، وهذا كله نفيٌ قاطع لأيّ طعنٍ في قواه الإدراكية والعقلية، سواء أ كان ذلك دائماً أم مؤقتاً، متعلقاً بالوحي أم بسائر الأمور؛ لأن النبي إذا ثبت له العصمة، فهي عصمةٌ شاملة لا تتجزأ، تحفظه من كل ما يقدح في تبليغه أو ثقته أو حجّيته عند الأمة.

أما التفريق بين السّحر الدائم والعارض، أو بين ما يتعلق بالتبليغ وما لا يتعلق به، فهو تفريقٌ مصطنع لا أصل له في عقيدة المسلمين الأوائل، بل هو ترفيعٌ متأخر أجبر عليه المتأخرون من أهل السّنة عندما واجهوا هذا المأزق في أحاديثهم؛ لأنهم لما

(١) سورة التكويد، الآية: ٢٢.

(٢) سورة النجم، الآية: ٢.

وجدوا رواية السّحر ثابتةً في الصحيحين، ولم يستطيعوا ردّها خوفاً على مكانة البخاري ومسلم، اختلقوا هذه التأويلات لتخفيف الصدمة، وليس لأن النص يحتملها، أو لأن العقل يقبل بها.

ولو أنّ هذه الرواية وُجِدَت في غير الصحيحين، لَرُفِضَت كما رُفِضَ غيرها من الروايات التي تُوهِم طعناً في النبوة، ولكن لأن تلك الكتب جعلت في موضع العصمة عملياً، قدّم القوم سلامتها على سلامة العقيدة نفسها، حتى آل الأمر إلى أن يُدافع عن نسبة الخيال إلى النبي ﷺ حفظاً للبخاري ومسلم، ولو على حساب كتاب الله العزيز.

فهل بعد هذا يظهر وجه الحقّ في التمسك برواية تخالف كتاب الله، وتناقض العقل، وتطعن في عصمة سيد الخلق ﷺ؟! أو أنّ التمسك بها إنما هو تعصّب للمصدر، لا وفاء للنبوة؟! بل لو أُريد وجه الإنصاف لكان الأولى طرح هذه الرواية جملة وتفصيلاً، واعتبارها من الموضوعات المدسوسة في الإسلام، والتي ما دخلت إلّا من باب السياسة أو جهل الرواة أو دسّ الأعداء.

## حصيلة النظر في تأويلات المدافعين عن الرواية

قد ثبت -بحمد الله- لمن أنصف في نظره، وسلك منهج التحقيق دون تعصب لموروث أو حمية لمذهب، أن جميع التأويلات التي سلكها جمع من أعلام أهل السنة في مقام الذب عن رواية سحر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله -مما أدرج في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما- لا تستقيم على قاعدة عقلية، ولا تنهض بمقتضى نقلي، ولا تتماشى مع ما ثبت في الشرع والعقل من لوازم النبوة وشرائط العصمة، بل هي وجوه متكلّفة، ودعاوى معتدّرة، تضادّ أصول التنزيه، وتخالف مقتضيات المعجزة، وتؤول إلى الطعن المبطن في أصل الرسالة، وإن زعم الدفاع عنها.

وقد تقرّر في هذا الفصل نقض خمسة من أهمّ المعاذير التي اعتمدها المدافعون عن الرواية:

**أولاً:** دفع "المازري" للإشكال بعصمة التبليغ، وقد تبين أن كلامه منقوض بأصل المعجزة، فإنها إنما تدلّ على صدق المدّعي إذا سلّم سلامة إدراكه، وأما إذا وقع الخلل في التمييز، فلا عبرة بالمعجزة؛ إذ لا يؤمن معها التصور الصحيح.

**ثانياً:** تشبيه "ابن قيم الجوزية" السحر بالمرض البدني، وقد ثبت أنه قياس مع الفارق، فإن المرض الجسدي لا يمسّ قوى الإدراك والتمييز، بخلاف ما دلّ عليه نصّ الرواية، من التخييل في الأفعال والتوهم في المعاشرة، وهو ضرب من الخلل في أصل



الإدراك لا يسوّى بجراح البدن.

**ثالثاً:** دعوى "القاضي عياض" أنّ السّحر اقتصر على الظاهر دون العقل، وقد ظهر بطلانها بما تقرّر من كون الخيال - كما في منظوق الرواية - متعلقاً بباطن النفس، وهو إدراكٌ وهميٌّ يخالف الواقع، وقد نصّ القرآن على أنّ السّحر يُخِيلُ إلى النفس الباطنة، لا أنه يمسّ الجوارح فحسب.

**رابعاً:** التمسك بآيات الحفظ لإثبات سلامة الوحي، وقد تقرّر أنّ الطعن لا يختصّ بلفظ الوحي، بل يشمل حامله، فإنّ مَنْ ثبت تطرّق الوهم إليه في معاشه، لم يؤمّن عليه الوحي، ولا يُحتجّ بكلامه، فيسقط أصل الوثوق برسالته، وهو ما تأباه آيات العصمة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾.

**خامساً:** دعوى الجمع بين الرواية وآيات التنزيه بنفي الدوام وتحديد الموضوع، وقد بان أنّ هذا التفريق وهمٌ لا أصل له؛ لأنّ الطعن - ولو في لحظة - طعنٌ في أصل النبوّة، فإنّ العصمة شرط دائم، لا تقبل التخصيص، وأنّ رواية التخييل تصدّق عليها تهمة المشركين تماماً، وهو ما نفاه القرآن بعباراتٍ صريحة قطعيّة.

فكلّ واحدة من هذه المعاذير مردودة بما تقرّر في علم الكلام، من أنّ النبوّة مقامٌ إلهيٌّ، لا يجوز أن يُجعل عرضةً لتوهم أو غفلة أو تخييل، ولا أن يلحق النبيّ ﷺ بمن اختلّت مداركه، أو سُلط عليه ما يفقده الصواب، فإنّ هذا طعنٌ في أصل كونه حجّة

الله، وهدم لموضوع العصمة، التي بها تتم الحجة، وبسقوطها يسقط الدليل.

والنتيجة أنّ جميع التأويلات التي سلكها القوم تؤول إمّا إلى إسقاط الرواية بعينها، أو إلى إسقاط النبوة من حيث لا يشعرون، وإمساكهم بها لا يُعَلَّل إلا بتقديس مصدرها، وتقديم الصحيحين على مقتضيات التنزيه، وهو عند العقلاء أولى بالردّ، فإنّ تعظيم مقام النبي ﷺ أولى من تعظيم أيّ كتاب دونه، ولا عذر لأحد في الجمع بين الاثنين، إذا افترقا.

وعند التحقيق، لا مفرّ لمن أراد السلامة في العقيدة إلاّ أحد طريقين:

١- إمّا ردّ الرواية، والتسليم بأنّها دخيلة، جاءت من دسّ الأعداء أو غفلة الرواة.

٢- وإمّا قبولها، مع الطعن في العصمة، وهو ما يختارونه، ولا يصرّحون به، فصاروا يخلطون الحق بالباطل، ويلبسون على الناس أمر دينهم.



## الفصل الخامس

تكذيب أعلام من أهل السنة لرواية سحر  
النبي ﷺ

- **المبحث الأول:** اعتراض الجصاص ونسبة الرواية إلى الملاحدة.
- **المبحث الثاني:** إنكار أبي بكر الأصم لمنافاة الرواية للعصمة.
- **المبحث الثالث:** تفصيل الماوردي في حدود السحر ومنافاته للرواية.
- **المبحث الرابع:** تصريح القاسمي بجواز رد الحديث وإن ورد في «الصحيحين».
- **المبحث الخامس:** تضعيف محمد عبده لرواية السحر، وتقضيه لأصل اعتمادها في العقيدة.

### تكذيب أعلام من أهل السنة لرواية سحر النبي ﷺ

إنَّ رواية سحر النبي ﷺ - على ما اشتملت عليه من اضطراب السند، ومنافاة صريح المعتقد، وطعن في أصل العصمة ومقام النبوة - قد تصدَّى لنقدها جملةٌ من أعلام أهل السنة أنفسهم، فأنكروها، وكذبوا مضمونها، وردّوا الاعتماد عليها، بل عدها بعضهم من وضع الملاحدة، ومن مدسوسات الزنادقة وأكاذيب الطغام، لما تستلزمه من التسوية بين المعجزة والسحر، والطعن في وحي السماء، وزعزعة الثقة في أصل الدين.

ولئن كان من دأب بعض المتعصّبين الدفاع عن كل ما احتوته «الصحاح»، فإنّ كلمات المحقّقين من أهل السنة أنفسهم تشهد بأنّ هذه الرواية مما لا يصحّ الاعتماد عليه، لا عقلاً ولا نقلاً، ولا سنداً ولا متناً، بل لا تُقبل حتى على قواعد أهل الحديث أنفسهم، فضلاً عن أن تُعتمد في باب العقائد، أو يُصار إليها في بيان حال خاتم الأنبياء ﷺ.

ومن هنا، يُعقد هذا الفصل لعرض نماذج من كلمات كبار علماء أهل السنة، ممّن ردّ هذه الرواية، أو صرّح بفسادها، أو بيّن

استحالة التزامها في ضوء النصوص القرآنيّة وقواعد الاعتقاد، لتكون هذه الأقوال شاهداً على أنّ الإنصاف في الحكم على الروايات، قد يحمله بعض أهل الخلاف على الوقوف موقف المعارض، وإن خالف بذلك جماعة المتعصّبين.

وقد خُصّص هذا الفصل لخمسّة مباحث تمثّل نماذج من هذه المواقف: من الجصاص الحنفي، إلى الأصمّ، فالماوردي، فالقاسمي، فمحمد عبده. وكلّ واحدٍ منهم قد سلك وجهاً في ردّ الحديث أو الاعتراض عليه، فاجتمع من مجموعهم ما يُبطل الاعتماد عليه من جهاتٍ متعدّدة، ويؤكّد أنه لا يُصار إليه إلّا عن هوى أو تقليد.

وعليه، فإنّ عرّض هذه النصوص الناقدة من كبار أهل السُنّة لا يُعدّ طعناً عارضاً، بل هو شهادةٌ داخليةٌ من المذهب نفسه على اختلال هذه الرواية، مما يُضعف دعوى الإجماع على قبولها، وينقُض التعصّب القائم على تسليمها بلا تحقيق. وسيعرّض في هذا الفصل شواهد من كلماتهم، ليُعلّم أنّ ردّ هذه الرواية لم يكن موقفاً خاصّاً بأتباع مدرسة أهل البيت **عليه السلام**، بل قد نطق به جمعٌ من علماء الجمهور أنفسهم، ممّا يزيد هذه الرواية سقوطاً، ويكشف مقدار ما فيها من الخلل المضموني والاعتقاديّ.

وتقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

**المبحث الأول:** اعتراض الجصاص ونسبة الرواية إلى الملاحدة.

**المبحث الثاني:** إنكار أبي بكر الأَصم لمنافاة الرواية للعصمة.

**المبحث الثالث:** تفصيلُ الماوردي في حدود السُّحر ومنافاته للرواية.

**المبحث الرابع:** تصريح القاسميّ بجواز ردِّ الحديث وإنْ ورد

في «الصحيحين».

**المبحث الخامس:** تضعيف محمد عبده لرواية السُّحر، ونقضه

لأصل اعتمادها في العقيدة.



## المبحث الأول:

### اعتراض الجصاص ونسبة الرواية إلى الملاحدة

من موارد الاعتراض الصريح على هذه الرواية، ما حكاه الإمام أبو بكر الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ) في تفسير آيات السحر من سورة البقرة، عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾، إذ نبّه على ما زعمه بعضهم من وقوع السحر في حق النبي ﷺ، وجعل تلك المزاعم أطمّ وأشنع مما نسبته بعضهم إلى تعليم السحر على لسان الملائكة، ثم نسب رواية السحر نفسها إلى الملحدين، وصرّح بأنها موضوعة لأهداف عقديّة خطيرة.

### قال الجصاص في أحكام القرآن:

«وقد أجازوا من فعل الساحر ما هو أطمّ من هذا وأفظع، وذلك أنهم زعموا أنّ النبي عليه السلام سُحِرَ، وأنّ السحر عمل فيه حتى قال: «إنه يُخَيَّلُ إِلَيَّ أَقُولُ الشَّيْءَ، وأفعله، ولم أقله، ولم أفعله»، وأنّ امرأة يهوديّة سحرتَه في جفّ طلعة ومشط ومشاقة، حتى أتاه جبريل عليه السلام فأخبره أنّها سحرتَه في جفّ طلعة، وهو تحت راعوفة البئر، فاستخرج، وزال عن النبي عليه السلام

ذلك العارض. وقد قال الله تعالى مَكْذِبًا للكفار فيما ادَّعوه من ذلك النبي (صلى الله عليه وسلم): ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾.

ومثل هذه الأخبار من وضع الملحدين، تلعبًا بالحشو الطغام، واستجرارًا لهم إلى القول بإبطال معجزات الأنبياء عليه السلام، والقدرح فيها، وأنه لا فرق بين معجزات الأنبياء وفعل السحرة، وأن جميعه من نوع واحد. والعجب ممَّن يجمع بين تصديق الأنبياء عليه السلام وإثبات معجزاتهم، وبين التصديق بمثل هذا من فعل السحرة، مع قوله تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾، فصَدَقَ هؤلاء من كَذبه الله، وأخبر ببطلان دعواه وانتحاله<sup>(١)</sup>.

فهو لم يردَّ على خبر مرسل لا يُعَوَّلُ عليه، ولا على رواية شاذة في بطون كتب القصَّاص، بل نقل مضمون الرواية كما رواه البخاري وأضرابه، واطَّلَعَ على صيغها المشهورة: من استخدام المشط والمشاقة، وكون السحر تحت راعوفة البئر، وكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم يُخَيَّلُ إليه أنه يقول ما لا يقول، ويفعل ما لا يفعل. ومع ذلك، لم يُبَيِّدِ الجصاص أدنى تردُّد في رفض الرواية من أصلها، بل عدَّها أكذب من دعوى تعليم السحر على لسان الملكين؛ لأنها تستلزم القدرح في جوهر النبوة، وتستوجب التشكيك في الوحي، وتسوية المعجزة بالسحر، وهذا عنده من أبطل الباطل.

(١) أحكام القرآن، للجصاص، ج ١، ص ٦٠، ط. قمحاوي.



وقد بنى رفضه للرواية على أمرين ظاهرين:

**الأول:** أنها مخالفة للقرآن، فإن الله عز وجل قد كذب مَنْ نَسب السَّحَر إلى النبي ﷺ، فقال: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾، وهو تكذيبٌ صريح لهذه الدعوى، فكيف يُقبل ما كذبه الله؟

**والثاني:** أنها تؤدِّي إلى إبطال المعجزة؛ لأن السَّحَر - كما يزعم أهله - يُحْدِث آثارًا تُشَبِّه الخوارق، فإذا ثبت أن النبي تأثر بالسَّحَر، سقط التمايز بينه وبين الساحر، وزالت الثقة بتمييز المعجزة عن سحر المشعوذين.

ثم إنه لم يكتف برّد الرواية من جهة مخالفتها للقرآن، بل نسبها إلى منتهى الوضع، وحكم بأنها من مختلقات الملحدين، الذين دسّوها في المرويّات تلعباً بالحشو الطغام، أي تسخيراً لعقول البسطاء من أهل الحديث، الذين لا يملكون أدوات التمييز بين المقبول والمردود، فجعلوا منها سُلماً للتشكيك في دعوى النبوة نفسها. وهذه العبارة بحدّ ذاتها تُظهِر موقفاً شديداً في رفض الرواية، بل في تحذير الأمة من التساهل في قبولها؛ لأنّ ذلك يؤدِّي إلى فتح باب الزندقة على ظاهر الدين.

ويظهر من هذا النصّ أنّ الجصاص - وهو من كبار فقهاء الأحناف ومفسّريهم - لم يقبل بصحّة هذه الرواية لا من جهة السند، ولا من جهة المتن، بل نظر إليها نظر المتهم، ورأى في

أصلها علامة الوضع، وفي هدفها خيانة لمقام الرسالة، فلا يُعوّل عليها في شيء، ولا يصحّ إيرادها على وجه التصديق، بل لا تُذكر إلا على سبيل الردّ.

وهذا الموقف من الجصاص يردّ دعوى مَنْ يزعم أنّ إنكار هذه الرواية خروجٌ عن معتقّد أهل السنّة، فإنّ الجصاص إمامٌ معتبر عندهم، وقد صرّح بما لا يحتمل التأويل، وهو أوّل مَنْ نسب هذه الرواية إلى الملحدين نصّاً، وأدرجها ضمن الأخبار الموضوعية التي تخالف القرآن والعقل والضرورة.

ويكفي هذا وحده لإسقاط هذه الرواية، فإنها قد بُنيت على ما يخالف صريح التنزيل، ويهدم العصمة، ويميّع المعجزة، ويُسوّي بين كلام النبيّ وكلام المشعوذ، وبين الوحي والتخيل، وهذا باطلٌ عند مَنْ له أدنى مسكّة من عقلٍ، فضلاً عن أهل الفهم والتحقيق.



## المبحث الثاني:

### إنكار أبي بكر الأصم لمنافاة الرواية للعصمة

مما يُضاف إلى نصّ الجصاص السابق، ويُعَضِّده، ما نقله فقهاء أهل السنّة أنفسهم عن الإمام أبي بكر الأصمّ، من أعلام المعتزلة، في ردّه الصريح على رواية السّحر، وبيانه لما يلزم من تصديقها من اللوازم الفاسدة، والمخالفات الصريحة للقرآن والعقل والضرورة. وقد نقل هذا الموقفَ النوويّ في "المجموع" عن الشهاب القرافي، قال: «نُقل في التأويلات عن أبي بكر الأصمّ أنّه قال: إنّ حديث سحره صلى الله عليه وسلم المرويّ هنا متروكٌ، لما يلزمه من صدق قول الكفرة أنّه مسحور، وهو مخالفٌ لنصّ القرآن حيث أكذبهم الله فيه»<sup>(١)</sup>.

فهذا تصريحٌ صريحٌ من أبي بكر الأصمّ -وهو من المعتزلة المعروفين بعنايتهم بالتنزيه العقليّ- بأنّ الرواية متروكةٌ، أيّ مردودةٌ، لا يُعوّل عليها، ولا يُلتفت إليها؛ لأنها تؤدّي إلى تصديق الكفار فيما كذبهم الله فيه. إذ قد قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ

(١) المجموع شرح المذهب، للنووي، ج ١٩، ص ٢٤٣.

**إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا**<sup>(١)</sup>، وهذا إنكارٌ صريحٌ أن يكون النبي ﷺ مسحورًا، فلو صحَّت الرواية لكان أولئك الكفارُ صادقين في دعواهم، ولازِمٌ ذلك تصديقهم في ما كذبه الله تعالى.

وقد وافقه فخر الدين الرازي في تفسيره، حيث نسب هذا الموقفَ إلى القاضي الهمداني، فقال: «هذه الرواية باطلةٌ، وكيف يمكن القول بصحتها، والله تعالى يقول: **﴿وَاللَّهُ يَعْصُمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾**، وقال: **﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾**<sup>(٢)</sup>؛ ولأن تجويزه يُفضي إلى القدح في النبوة»<sup>(٣)</sup>.

وهو كلامٌ بليغٌ جامع، يتضمَّن عدَّة وجوهٍ لنقض الرواية:

**الأول:** أن تصديقها نقضٌ لعصمة النبي ﷺ المقرَّرة في القرآن، خصوصًا في قوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ يَعْصُمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾**<sup>(٤)</sup>، فإنَّ هذه العصمة لا تختصُّ بالحفظ الجسدي، بل تشمل كلَّ ما يؤثِّر في تبليغ الرسالة، وتمييز الوحي، والتميُّز عن الكهَّان والسَّحرة.

**الثاني:** أن تصديقها نقضٌ لما ثبت في القرآن من بطلان السَّحر، وأنَّ السَّاحر لا يُفْلِح، بقوله تعالى: **﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾**، فلو صحَّت الرواية لكان السَّحر قد أفلح في النبي ﷺ، وأثَّر فيه، وهذا عينُ ما نفاه الله سبحانه.

(١) سورة الفرقان، الآية: ٨.

(٢) سورة طه، الآية: ٦٩.

(٣) تفسير الرازي، ج ٣٢، ص ٣٦٨.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦٧.

**الثالث:** أن تصديقها يستلزم القدح في أصل النبوة؛ إذ من لا يفرّق بين الوهم والحقيقة، أو يُخيّل إليه أنه فعل ما لم يفعل، فكيف يكون أميناً على وحي السماء؟! وكيف يُصدّق في التشريع والتعليم؟!

ثم أضاف الرازي إلزامات عقلية نافذة، فقال: «لأنه لو صحّ ذلك، لكان من الواجب أن يصلوا إلى ضرر جميع الأنبياء والصالحين، ولقدّروا على تحصيل الملك العظيم لأنفسهم، وكلّ ذلك باطل»<sup>(١)</sup>.

فإن مقتضى تجويز وقوع السّحر في النبي ﷺ أن يُسلم بإمكان وقوعه في غيره من الأنبياء، وهذا يستلزم سقوط عصمة الأنبياء كلّهم، وهو ما لا يقول به أحد من المسلمين، بل هو خروج من أصل الدين.

ثم نبّه على أمرٍ بارز، وهو: أن الكفار اتّهموا النبي ﷺ بأنه مسحورٌ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبْعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾، وأنه لو صحّت هذه الرواية، لكان الكفار صادقين في هذه التهمة، وكان فيها إقرارٌ بالعيب في شخص النبي ﷺ، وهذا مما يمتنع على الله سبحانه أن يسلّطه على نبيّه.

وهذا البيان من أبي بكر الأصمّ، ونقله وتأييده من الرازي يُمثّل شهادة واضحة من داخل المدرسة السّنية، ومن أئمتهم

المعروفين، على أنّ الرواية لا تصلح أن تكون مقبولة، ولا يجوز أن تُعدّ من السُّنة، بل هي ساقطة الاعتبار، ومردودة بالقرآن والعقل، وتُفضي إلى مفسد اعتقاديّة لا يمكن التسليم بها.

ومن هنا، يظهر أنّ ما قرّره الإماميّة - من ردّ هذه الرواية، والطعن في مضمونها، ورفض السند الذي قامت عليه - لم يكن بدعاً من القول، بل له أصوله حتى في كلمات كبار المخالفين، إذا أنصفوا، ورجعوا إلى مقتضى التنزيه والتعقل، ولم يتعبّدوا بظاهر الرواية.



## المبحث الثالث:

### تفصيل الماوردي في حدود السحر ومنافاته للرواية

من الوجوه التي يستفاد منها تهافت رواية السحر في حق النبي ﷺ، وفساد دلالتها، ما تضمنته كلمات بعض أعلام أهل السنة من التفسير العقلي والنقلي لأثر السحر وحدوده، وبيان منعه في حق النبي الأكرم ﷺ، لما فيه من لوازم لا يمكن قبولها على ضوء المقررات الاعتقادية في مقام النبوة.

وقد جاء في تفسير الماوردي - كما نقله سلطان العلماء العز بن عبد السلام في مختصره - كلامٌ صريحٌ في هذا الباب، يُشير إلى تباين أنظار القوم، ويظهر اضطرابهم في قبول الرواية، بل تضمن منعاً صريحاً من بعضهم لتأثير السحر في النبي ﷺ.

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ كما في تفسير القرآن للعز بن عبد السلام: «**النَّفَّاثَاتِ**» السواحر، ينفثن في عُقد الخيوط للسحر، وربما فَعَلَ في الرقى مثل ذلك طلباً للشفاء، والنفث: النفخ في العُقد بغير ريق، والتفل: النفخ فيها بريق. وأثره: تخيلٌ للأذى والمرض، أو يُمرض، ويؤذي لعارضٍ يفصل، فيتصل بالمسحور فيؤثر فيه، كتأثير العين، وكما

ينفصل من فم المتائب ما يُحدث في المقابل له مثله. أو قد يكون ذلك بمعونةٍ من خدم الجنّ، يمتحن الله تعالى به بعض عباده. والأكثر على أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم سُحِرَ، واستُخرج وتر فيه إحدى عشرة عقدة، فأمر بحلّها، فكان كلما حُلَّت عقدة وجد راحة، حتى حُلَّت العقد كلها، فكأنما أُنشط من عقال. فنزلت المعوذتان، إحدى عشرة آية بعدد العقد، وأمر أن يُتعوذ بهما. ومنع آخرون من تأثير السّحر في الرسول صلى الله عليه وسلم، وإنّ جاز في غيره، لما في استمراره من خبل العقل، ولإنكار الله تعالى على مَنْ قال: ﴿إِنْ تَبْعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾<sup>(١)</sup>.

فالمحصّل من هذا النصّ يدلّ على ما يأتي:

أنّ الماوردي - وإنّ لم يُصرّح برأيه الخاصّ صراحة - إلّا أنّه حرّر المسألة بنقل القولين، وجعل في ضمن ذلك تقريراً نقديّاً خفياً على القول الأول، وتعريضاً بترجيح الثاني، وذلك لما تضمّنه من دقّة في بيان حدود أثر السّحر، ونفي تأثيره في مقامات الإدراك النبويّ، ومقام الرسالة، بل جعله موقوفاً على مظانّ التخيل أو تسلّط خدم الجنّ، وهو مما لا يُسلّم بتحقيقه في أولياء الله تعالى، فضلاً عن أن يقع في شخص خاتم النبيّين وأشرف المرسلين.

ومحلّ الشاهد ما ختم به الماوردي كلامه، من أنّ جماعة من

(١) تفسير القرآن - مختصر تفسير الماوردي - للعز بن عبد السلام، ج ٣، ص ٥١٠-٥١١.



العلماء منعوا من تأثير السحر في النبي ﷺ، وإن جاز وقوعه في غيره، وعللوا هذا المنع بعلمتين قاطعتين:

**الأولى:** أن استمرار أثر السحر يوجب خبلاً في العقل، وهو ممتنع في حق النبي ﷺ؛ إذ لا يتم مقام التبليغ، ولا يُحرز كمال الوثوق بصحة النقل، ولا يُعقل أن يكون من أوصاف من قال الله تعالى فيه: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ۚ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ﴾<sup>(١)</sup>.

**الثانية:** أن الله عز وجل أنكر على الكفار ما نسبوه إليه من أنه ﷺ مسحور، بقوله: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾، فلو صحّت هذه الواقعة لكان الكفار محقين في دعواهم، والله عز وجل قد كذبهم بذلك، فثبت أن وقوع السحر على هذا الوجه مناقض للنص القرآني، ومصادم له، وهو من أعظم ما يُردّ به الحديث، بل من موجبات سقوطه وإن صحّ طريقه؛ لأنّ الحديث إذا خالف القرآن لا يُقبل بوجه، كما هو مقرر في الصناعة الحديثية والعقلائية.

ويُضاف إلى ذلك أن ارتباط نزول المعوذتين بالقصة المذكورة - وعدد آياتهما بعدد العقد - ليس له شاهدٌ معتبر من جهة التفسير، بل هو من الأقوال الخرافية التي لا تعتمد على نقلٍ مسند، ولا تحقّقٍ عدديٍّ معتبر، فإنّ أكثر أهل التفسير متفقون

على أنّ المعوذتين مكّيتان، فكيف نزلتا في واقعةٍ مدنيّة متأخرة؟! وهل يصحّ أن يُبنى نزول سورة قرآنيّة على واقعةٍ يتردّد المسلمون أنفسهم في قبولها؟!!

وهذا كلّهُ يُدلّل على أنّ الرواية فاقدةٌ للضبط، متناقضة السّياق، متهالكة الدلالة، وأنّ قبولها إنّما نشأ من الركون إلى ظاهر بعض الروايات دون تمحيص، لا من تعقّلٍ ولا تحقيق.

فالمحصّل من كلام الماوردي كما اختصره العزّ بن عبد السلام، أنّ القول بوقوع السّحر على النبي ﷺ ليس مجمّعاً عليه، بل قد منعه طائفةٌ من العلماء، لما يتضمّن من مفاصد جليّة، بعضها يُفضي إلى إنكار النبوة، وبعضها يُناقض صريح القرآن، وبعضها يوجب السخرية من وحي الله وخلّطه بالتخييل، وهي لوازم باطلة قطعاً.

وقد أشرنا في ما مضى إلى أنّ هذه اللوازم نفسها هي التي دعت الشيعة الإماميّة إلى إنكار الرواية، ورفضها جملة وتفصيلاً، بل واستبعاد صدورها عقلاً وشرعاً، وعدّها من مفترّيات أعداء الدين، لما تشتمل عليه من الطّعن الخفيّ بمقام الرسالة، والتشويش على عصمة النبي الأمين ﷺ.



## المبحث الرابع:

### تصريح القاسمي بجواز رد الحديث وإن ورد في «الصحيحين»

فقد ثبت في الأبحاث السابقة أنَّ رواية سحر النبي ﷺ ليست ممَّا يصحُّ الركون إليها سندًا ولا متناً، وقد شهد بذلك جملةٌ من أعلام أهل السُّنَّة أنفسهم، ونقضوا أصل الرواية بما اشتملت عليه من لوازم تُخلُّ بمقام النبوة، وتناقض صريح الكتاب، وتُفضي إلى نتائج لا يقرُّها عقل ولا نقل.

وفي هذا المبحث نعرض موقفاً إضافياً يبيِّن إمكان ردِّ هذه الرواية ونظائرها ولو وردت في «الصحيحين»، وهو ما صرح به الشيخ جمال الدين القاسميّ الدمشقي (ت ١٣٣٢ هـ)، في تفسيره محاسن التأويل، حيث عالج هذه المسألة من زاوية أصولية حديثية، وردَّ فيها على مَنْ توهَّم حجّية ما في الصحيحين على الإطلاق، ويبيِّن أنَّ الخبر إذا خالف البرهان، أو ناقض الكتاب، أو اشتمل على ما يُستنكر عقلاً أو نقلاً، فليس بمقبولٍ، ولو ورد في «الصحيحين».

قال القاسميّ في محاسن التأويل: «ولا غرابة في أن لا يُقبل هذا الخبر لما بُرهن عليه وإن كان مخرّجاً في الصحاح؛ وذلك لأنّه

ليس كل ما مخرَج فيها سالمًا من القدح والنقد، سندًا أو معنى، كما يعرفه الراسخون، على أنَّ المناقشة في خبر الأحاد معروفة من عهد الصحابة<sup>(١)</sup>.

وهذا النص -على اختصاره- مشتمل على عدّة قواعد نقدية عميقة، تُزيل الغرور الاصطلاحي المترتب على مجرد نسبة الحديث إلى «الصحيحين»، وتحرّر مسألة القبول من ضغط التقليد، وتعيدها إلى محك البرهان، كما هو مقتضى المنهج العلمي.

فهو أولاً يصرّح بأنه لا حرج في ردّ الحديث إذا قام البرهان على خلافه، سواء كان البرهان من القرآن، أو من العقل القطعي، أو من الضروريات الدينية.

وثانياً، يقرّر أن ما في الصحيحين لا يخلو عن النقد والطعن، لا من جهة السند فحسب، بل من جهة المعنى أيضاً، فليست السلامة في البخاريّ أو مسلم مطّردة، بل هي موضع فحصٍ وتدقيق، لا موضع تقليدٍ وتسليم.

وثالثاً، يشير إلى أن هذا المسلك -أعني ردّ خبر الأحاد إذا خالف المحكّمات- ليس بدعةً حادثة، بل هو مسلكٌ معروف من عهد الصحابة، فقد نُقل عن عمر بن الخطاب أنه ردّ خبر فاطمة بنت قيس في السُكنى، وعن عائشة أنها ردّت رواية أبي هريرة في رفع اليدين، وعن عليّ عليه السلام أنه ردّ رواية بعض الصحابة لمخالفتها للنصّ القرآني،

(١) محاسن التأويل، للقاسمي، ج ٩، ص ٥٧٧، ت. محمد باسل عيون السود.

وهذا كله يدل على أن قبول الخبر مشروطٌ بسلامة المضمون.

ومن الواضح أن رواية السّحر - كما مرّ بيانه - مناقضةٌ لصريح القرآن في مواضع عديدة، منها قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعِصُكَ مِنَ النَّاسِ﴾، وقوله: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾، وقوله: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾، بل وتشتمل على ما يُفضي إلى القبح في أصل النبوة، فلا يبقى لمجرّد وجودها في البخاري أو مسلم أي وزنٍ يُعتدّ به، كما هو مقتضى معيار القاسمي نفسه.

وإنّ من البؤس المعرفي أن يُغلب النقل على البرهان، ويُقدّم المرويّ المنكر على التنزيل المحكّم، ويُقابل كلامُ الله عزّ وجل الذي لا يأتيه الباطل، بكلام امرأة تفردت بنقل خبرٍ يهدم أُسس النبوة، ويُقحم مقام العصمة في متاهات السّحر والتخييل.

ومن هنا، يتّضح أن ردّ رواية السّحر ليس رفضاً للحديث لكونه من البخاري أو مسلم، بل هو ردٌّ مبنيّ على معارضة الرواية للأصول الدينيّة والعقليّة والقرآنيّة، ولا تعصم الصحاح من النقد، ولا تُنجي الرواية من الردّ إذا جاء ما يُبطلها علماً و يقيناً.

وبهذا البيان، يتعاзд النقل والعقل والقرآن في رفض هذه الرواية، وتسقط دعوى من يحتجّ بها بحجّة وجودها في «الصحيحين»، فإنّ ذلك لا يُغني من الحقّ شيئاً، ولا يرفع عنها التهمة، ولا يُسبغ عليها العصمة، وما خالف الكتاب يُردّ وإن أخرج به البخاري، وسُطرّ في مسلم، كما هو قول أهل البصيرة.

## المبحث الخامس:

### تضعيف محمد عبده لرواية السحر، ونقضه لأصل اعتمادها في العقيدة

إِنَّ مِمَّا يُسْتَأْنَسُ بِهِ فِي مَقَامِ رَدِّ الرِّوَايَةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى عَائِشَةَ فِي سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مُحَلًّا لِتَسْلِيمِ حَتَّى عِنْدَ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ مِمَّنْ أَنْصَفَ، وَاسْتَعْمَلَ النَّظَرَ، وَتَحَرَّرَ مِنْ رِبْقَةِ التَّقْلِيدِ، وَأَعْرَضَ عَنِ التَّدْيِينِ بِمَجَرَّدِ وَجُودِ الرِّوَايَةِ فِي «الصَّحِيحِينَ»، بَلْ تَعَقَّلَ فِي النَّظَرِ، وَأَحْكَمَ أَدَوَاتِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْمُتَوَاتِرِ وَالْأَحَادِ، وَبَيَّنَّ الْعَقِيدَةَ وَالْفِرْعِيَّاتِ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْمَعَاصِرِينَ، الشَّيْخُ "مُحَمَّدُ عَبْدُهُ"، حَيْثُ صَرَّحَ فِي تَفْسِيرِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾، بِأَنَّ رَوَايَةَ سِحْرِ النَّبِيِّ ﷺ رَوَايَةُ أَحَادٍ، لَا يَجُوزُ الِاعْتِمَادُ عَلَيْهَا فِي بَابِ الْعَقِيدَةِ، لِمَا تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ مِنْ مَفَاسِدَ خَطِيرَةٍ؛ وَلِأَنَّهَا تُفْضِي إِلَى مَا يُسْقِطُ الْوَثُوقَ بِسَلَامَةِ الْوَحْيِ، بَلْ إِلَى مَا يَصْدَقُ بِهِ قَوْلُ الْمُشْرِكِينَ، الَّذِينَ نَسَبُوا إِلَى النَّبِيِّ السَّحَرَ، وَادَّعَوْا أَنَّهُ مَسْحُورٌ.

قال محمد عبده، كما في تفسيره جزء عم:

«وَقَدْ رَوَوْا هَهُنَا أَحَادِيثَ فِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

سَحَرَهُ لبيد بن الأعصم، وأثر سحره فيه حتى كان يُخيَّل له أنه يفعل الشيء، وهو لا يفعله، أو يأتي شيئاً، وهو لا يأتيه... وليس ذلك من قبيل الأمراض، ولا من قبيل السَّهْو، بل هو ماسٌّ بالعقل، آخذٌ بالروح، وهو مما يصدِّق قول المشركين: ﴿إِنْ تَبْعُونَ إِلَّا أَرْجُلًا مَّسْحُورًا﴾...».

وهذه العبارة صريحةٌ في بيان أنَّ ما يزعمه أصحاب الرواية من تأثير السَّحر في وعي النبي ﷺ، يمسُّ العقل، ويدخل في أساس النبوة، ولا يُمكن أن يُلحق بعوارض الجسد، ولا أن يُنزَلَ منزل السهو والنسيان، بل هو عند التحقيق ضربٌ من تخيل الفعل والقول من دون تحقُّقهما، وهو بعينه ما أراد الكفَّار الطعن به في النبي ﷺ، حين وصفوه بأنه مسحور. فلو سلَّمنا بهذه الرواية، لسَلَّمنا صدق أولئك المشركين، وهو ما كذَّبه الله سبحانه صراحةً، في مواضع متعدِّدة من كتابه.

ثم التفت محمد عبده إلى مغالطة بعض المتعبدِّين بظاهر الرواية، فقال:

«وقد قال كثيرٌ من المقلِّدين الذين لا يعقلون ما هي النبوة، ولا ما يجب لها: إنَّ الخبر بتأثير السَّحر في النفس الشريفة قد صحَّ، فيلزم الاعتقادُ به، وعدم التصديق به من بدعِ المبتدعين...».

وهذا تنبيهٌ واضحٌ على انحراف معيار القبول عند من يتعبدُّ بالرواية لمجرّد صحَّتها في «الصحیح»، ويغفل عن موازنتها مع

أصول الاعتقاد، ويقدم الظن على القطع، ويجعل رواية آحاد موضوعه أصلاً تعبدياً في مقام النبوة، مع أنها مخالفة لصريح القرآن، ومناقضة للعقل.

ثم فصل القول، فقال:

«فانظر كيف ينقلب الدين الصحيح والحق الصريح في نظر المقلد بدعة -نعوذ بالله- يحتج بالقرآن على ثبوت السحر، ويعرض عن القرآن في نفيه السحر عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويؤول في هذه، ولا يؤول في تلك...».

وفي هذا التوجيه إشارة دقيقة إلى اضطراب المنهج، فإن القرآن - وإن ثبت فيه وجود السحر وتأثيره في الناس عموماً - إلا أنه نص على نفي تأثيره في النبي ﷺ، بل وصف من نسب إليه السحر بأنهم كفار ظالمون. فأى عقل يُجيز مخالفة النص الصريح بالرواية المظنونة؟ وأي منطق يجعل نفي السحر تأويلاً، وإثباته يقيناً؟!

ثم قال:

«والذي يجب اعتقاده أن القرآن مقطوع به، وأنه كتاب الله بالتواتر عن المعصوم صلى الله عليه وسلم، فهو الذي يجب الاعتقاد بما يشبهه، وعدم الاعتقاد بما ينفيه...».

وهذا تقرير لما هو مقرر عند أهل النظر من أن العقيدة لا



تُؤْخَذُ إِلَّا بِمَا ثَبَتَ يَقِينًا، وَأَنَّ خَبَرَ الْآحَادِ لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَلَا يُقَدَّمُ عَلَى مَا ثَبَتَ قِطْعًا مِنَ الْكِتَابِ. فَرَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، وَرَدَتْ مِنْ طَرِيقِ امْرَأَةٍ، تَفَرَّدَتْ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا، وَفِيهَا الطَّعْنُ فِي سَلَامَةِ وَعْيِ النَّبِيِّ ﷺ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهَا أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ.

ثم قرّر القاعدة بقوله:

«فَأَمَّا الْحَدِيثُ، فَعَلَى فَرَضِ صَحَّتِهِ، هُوَ آحَادٌ، وَالْآحَادُ لَا يُؤْخَذُ بِهَا فِي بَابِ الْعُقَائِدِ، وَعَصْمَةُ النَّبِيِّ مِنْ تَأْثِيرِ السَّحَرِ فِي عَقْلِهِ عَقِيدَةٌ مِنَ الْعُقَائِدِ، لَا يُؤْخَذُ فِي نَفْيِهَا عَنْهُ إِلَّا بِالْيَقِينِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ فِيهَا بِالظَّنِّ...».

وهذا النصّ وحده كافٍ لإسقاط هذه الرواية من جهة الملاك الاعتقاديّ؛ لأنّ العصمة في تلقّي الوحي وتمييزه شرطٌ ذاتيّ في النبوة، فلو سلّمنا بأنّ النبيّ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ وَمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ، لَانْهَدَمَ الْيَقِينُ بِالنَّبَوَّةِ مِنْ أُسَاسِهِ، وَلَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ نَفْسَهُ مِنْ بَابِ التَّخْيِيلِ، وَهَذَا هُوَ الْبَاطِلُ بَعِينُهُ.

ثم قال:

«وَعَلَى أَيْ حَالٍ، فَلَنَا بَلْ عَلَيْنَا أَنْ نَفُوضَ الْأَمْرَ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا نَحْكُمَهُ فِي عَقِيدَتِنَا، وَنَأْخُذَ بِنَصِّ الْكِتَابِ، وَبَدَلِيلِ الْعَقْلِ»<sup>(١)</sup>.

(١) تفسير جزء عمّ، للإمام محمد عبده، ص ١٨١-١٨٣، ط. ثالثة، سنة ١٣٤١ هـ.

وختام التحقيق: أن لا يُجَعَلَ الظنّ حاكمًا على اليقين، ولا تُجَعَلَ الرواية الظنيّة مقدّمةً على صريح التنزيل، بل إن ردّ الرواية هنا واجبٌ عقلاً وشرعاً؛ لأنه هو الذي يحفظ لنا مقام النبوة، ويُبقي على حجّية الوحي، ويمنع من النفوذ التضليليّ الذي يُلبّس الشبهات ثوب الدين، كما وقع في هذه الرواية المفترى بها على رسول الله ﷺ.

### محضلة المباحث:

يتحصّل من مجموع ما تقرّر في هذا الفصل، أن رواية سحر النبي ﷺ ليست رواية متّفقا عليها بين أهل القبلّة، بل هي من الأخبار التي دار فيها الخلاف، ووقع فيها النزاع، حتى بين أعلام أهل السّنة أنفسهم، ممّن يُعدّون من كبار الفقهاء والمفسّرين والمتكلّمين، حيث صرّح جمعٌ منهم برّد الرواية وتكذيب مضمونها وبيان استحالة الالتزام بها، لما تشتمل عليه من مفسد عقديّة جليّة، ومناقضات صريحة للقرآن الكريم، وتعدّ سافر على عصمة النبي ﷺ ومقام نبوّته، بل وعدّ بعضهم هذه الرواية من موضوعات الزنادقة، ومختلّقات الملاحدة، ودسائس أهل الوضع والهوى.

وقد ظهر من كلماتهم -بعد التحقيق- أمور:

١- أن الرواية موضع ردّ صريح عند الجصاص الحنفيّ، حيث

حكم عليها بالوضع، ونسبها إلى الملحدين، وصرّح بأنها تهدم المعجزة وتُسوي النبي بالساحر، وهذا أعظم ما يكذب به الحديث عند أهل الدراية.

٢- أنها مردودة عند أبي بكر الأصم؛ لأنها تستلزم تصديق قول الكفار الذين قالوا: ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا﴾، وهو قول قد كذبه الله تعالى في كتابه الكريم، فكيف يُسلم بصحته من رواية آحاد لا تُثبت يقيناً؟!

٣- أنها موضع تردّد وإنكار عند الماوردي والعزّ بن عبد السلام، حيث بيّن أنّ استمرار تأثير السحر على النبي ﷺ يستلزم خبل العقل، ويُنافي العصمة، ويُخالف صريح الكتاب، وهو ما لا يُقال به في حقّ مَنْ أُنيط به مقام التبليغ وحفظ الشريعة.

٤- أنّ الاحتجاج بها لمجرّد وجودها في «الصحيحين» مردود عند القاسمي، الذي صرّح بأنّ الحديث إذا خالف البرهان فلا يُقبل، ولو رواه البخاريّ ومسلم، وأنّ خبر الآحاد لا يُبنى عليه أصل من أصول الاعتقاد.

٥- أنّ الشيخ محمد عبده قد نقض أصل اعتمادها العقدي من جهة المنهج، فبيّن أنّ الرواية -على فرض صحّتها- آحاد، والآحاد لا يُحتجُّ بها في العقيدة، خصوصاً إذا خالفت المتواتر القرآنيّ، وأوجب الطعن في وعي النبي ﷺ، بل وتفضي إلى تصديق المشركين في دعواهم القديمة.

وقد اتحدت هذه الأقوال - على اختلاف أزمتهها ومذاهب أصحابها - على نتيجة واحدة، وهي: أنَّ رواية سحر النبي ﷺ لا تصلح للاعتماد، ولا يجوز اتخاذها أصلاً في الدين، ولا يُسلم بها في مقام الوحي والنبوة والعصمة.

وهذا كافٍ لإسقاطها، ونقض كلِّ دعوى تقوم على ظاهرها، ويُثبت بما لا مزيد عليه أنَّ ردَّ هذه الرواية ليس اختراعاً شيعياً، ولا موقفاً مذهبياً خاصاً، بل هو قولٌ نطق به جماعةٌ من أهل العلم من داخل المذاهب السُّنية، ممَّا يُسقط دعوى الإجماع السُّني على قبولها، ويكشف أنَّ الانحياز لها ناشئ عن التقليد الأعمى، لا عن التحقيق الحر.

وعليه، فقد ثبت بدلالة النقل والعقل، وبشهادة أهل الخلاف قبل أهل الحق، أنَّ هذه الرواية ساقطة المتن، مردودة المبنى، شاذة المضمون، مخالفة للقرآن، مصادمة للعقل، مؤهنة لحجية الوحي، ناقضة لمبدأ النبوة، وهي من الأكاذيب التي لا تليق بمقام رسول الله ﷺ، ولا يجوز نسبتها إليه، بل يجب البراءة منها، صوناً لمقام الرسالة، وحفظاً لحرمة القرآن، وإغلاقاً لباب التشكيك الذي يفتح بسببها على أصل الدين.



## النتيجة والخاتمة

وقد آن أوان أن يُطوى هذا البحث بعد أن نُشرت مسائله، وبُسِطت أدلّته، ونُقِّحت مقالاته، وضُبِطت جهات البحث فيه في مظانّها، فكان تحقيقاً عقديّاً في واحدةٍ من أخطر الروايات المنسوبة إلى ساحة النبوة، وهي رواية سحر النبي الأكرم عليه السلام، التي تفرّدت بنقلها عائشة، وجرى تصحيحها في بعض كتب الحديث المعتمدة عند أهل السنة، كـ «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، على رغم ما اشتملت عليه من مفاصد عقديّة، ومنافاة صريحة لمبدأ العصمة، ومصادمة لنصوص التنزيل، ومهواةٍ إلى تهديم أساس الرسالة.

وقد توزّعت مباحث هذا الكتاب على تمهيد وخمسة فصول، نُظِر فيها إلى الرواية من جهاتٍ خمس، هي: جهة الأصل العقدي، وجهة الموقف من الصحيحين، وجهة السند والمتن، وجهة اللوازم الاعتقادية، وجهة التأويلات والمعاذير، ثم خُتم باستعراض أقوال من خالف الرواية من أعلام أهل السنة أنفسهم.

## وقد ثبت بالتحقيق والبيان:

١- أن الرواية من جهة المتن مختلّة مضطربة، مشوبةً بالتناقض، مضعّفة لوثاقة وعي النبي عليه السلام، وموجبةً للطعن في مقام تبليغه ووحيه.

٢- وأنها من جهة السند لا تثبت بقواعد الرجال والدراية، لما فيها من تفرّد مريب، واضطراب في جهة النقل، وغموض في أصل الواقعة، واختصاص عائشة بها دون غيرها من أهل بيت النبي وأصحابه.

٣- وأن مقتضى التسليم بها هدم أصل العصمة، والتصديق بقول المشركين الذين وصفوه بالسّحر، وجعل القرآن عرضة للتخيل، والسّنة محلاً للشك، والوحي موضوعاً للتشويش.

٤- وأن ما تمسّك به المدافعون عنها من معاذير وتأويلات، لا يبلغ رتبة الجواب، بل يكشف عن شدة التهافت في التأصيل، والتضعُّع في البنية العقلية لمنهج القبول.

٥- وأن عدداً من أعلام أهل السّنة -كأبي بكر الجصاص، وأبي بكر الأصبم، والماوردي، والقاسمي، ومحمد عبده- قد صرّحوا بردّ الرواية أو التوقّف في مضمونها، لما تشتمل عليه من اللوازم المناقضة للعقيدة، ولما فيها من تصديقٍ لخصوم الرسالة، وإقرارٍ بما نفاه الكتاب المبين.

فكانت الحصيلّة التي لا مريّة فيها: أنّ هذه الرواية مردودةٌ عقلاً وشرعاً، ساقطةٌ سنداً ومتناً، لا يصحّ نسبتها إلى ساحة النبيّ الأعظم ﷺ، بل هي فريّةٌ مفتراة، اختلقها اليهود، ومرّرها بعض الحشويّة، وسكت عنها الغافلون، وروّجها من لم يدرك خطرهما على أصل الدين.

وقد وُفق هذا الكتاب -بعون الله- إلى نقض أساس هذه الفرية، وكشف عوارها، وردّها بما يوجب القطع بطلانها، تنزيهاً للنبي ﷺ عمّا لا يليق بمقامه المقدّس، وصيانةً للنبوّة عن شبه الأعداء، وتثبيتاً لأصل العصمة الذي به قوام الرسالة، وبه تثبّت الثقة بوحى السماء.

وإني أسأل الله سبحانه أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، وذخراً ليوم الدين، وحجاً عن الزلل، وذمّة تبراؤها الذمّة، إنه وليّ التوفيق، والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين، الهداة الميامين.

حرّره:

مهدي الموسوي الجابري

النجف الأشرف

في الثامن عشر من شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٤٤٦ هـ

الموافق لـ ١٦ أيار ٢٠٢٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## المحتويات

٥.....	مقدمة المركز
٧.....	المقدمة
١٥.....	تمهيد
١٥.....	تعريف السّحر لغة واصطلاحاً
١٧.....	السحر في الاصطلاح
١٩.....	التحقيق في المقام
١٩.....	حقيقة السحر بين التخيل والتأثير الواقعي
٢٠.....	القول الأول: عدم حقيقة السحر وكونه مجرد تخيل وتمويه
٢١.....	حجّتهم في ذلك
٢٢.....	القول الثاني: للسحر تأثيرٌ حقيقي
٢٣.....	خلاصة القول:
٢٤.....	تنبيه
	مراتب تأثير السحر ودرجاته: تحقيقٌ في المفهوم وتطبيقٌ
٢٦.....	على الأقوال
٢٨.....	النتيجة:

## الفصل الأول

- أثر مقولة «أصح الكتب» في تثبيت حديث السحر..... ٣٢
- المبحث الأول:** مقولة «أصح الكتب» بين التعصب والوهم..... ٣٥
- المبحث الثاني:** هل في البخاري ومسلم أحاديث ضعيفة؟..... ٤٢
- المبحث الثالث:** حديث العرض على القرآن حاكمٌ على البخاري ومسلم..... ٤٩
- عرض رواية السحر على القرآن..... ٥٤

## الفصل الثاني

- رواية سحر النبي ﷺ في ميزان التحقيق..... ٥٩
- المبحث الأول:** عرض الرواية ومصادرها..... ٦١
- حديث السحر برواية البخاري..... ٦٢
- حديث السحر برواية مسلم..... ٦٦
- المبحث الثاني:** اضطراب متن رواية السحر وسقوطها عن الاعتبار..... ٦٩
- المبحث الثالث:** دراسة سند رواية السحر وتحليل عللها..... ٧٤
- المحور الأول: تفرّد عائشة برواية حديث السحر وموقعها في السند..... ٧٦
- المحور الثاني: حال هشام بن عروة وتغيّر ضبطه بعد دخوله العراق..... ٨٤
- المحور الثالث: علل السند وشدوذه في ضوء موازين الدراية الحديثية..... ٨٧
- النتيجة والتحرير..... ٩٤

### الفصل الثالث

- إلزام أهل السنة بلوازم القول برواية السحر..... ٩٨
- المبحث الأول:** بين التكفير ونقض مروياتهم..... ١٠١
- المبحث الثاني:** لازم القول بتأثير السحر ونقض دلالة القرآن..... ١٠٦
- المبحث الثالث:** مخالفة العصمة وهدم مقام النبوة..... ١١٠
- المبحث الرابع:** تعارض رواية السحر مع السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم..... ١١٣
- حصيلة الإلزامات العقديّة في القول برواية السحر..... ١١٧
- الفصل الرابع:** في تهافت تأويلات المدافعين عن رواية السحر، ونقض معاذيرهم النقليّة والعقليّة..... ١١٩
- في تهافت تأويلات المدافعين عن رواية السحر، ونقض معاذيرهم النقليّة والعقليّة..... ١٢٠
- المبحث الأول:** تهافت دفع المازري لمنافاة الرواية مع مقام النبوة.... ١٢٣
- المبحث الثاني:** نقض تشبيه ابن القيم السحر بالأمراض البدنيّة..... ١٢٧
- المبحث الثالث:** ضعف دعوى القاضي عياض بحصر تأثير السحر في الجوارح..... ١٣٢
- المبحث الرابع:** إبطال التمسك بآيات الحفظ القرآنيّ لتصحيح مضمون الرواية..... ١٣٧
- المبحث الخامس:** إبطال التوفيق بين رواية السحر والنصوص القرآنية الدافعة للطعن في النبوة..... ١٤١
- حصيلة النظر في تأويلات المدافعين عن الرواية..... ١٤٤

## الفصل الخامس

- ١٤٨.....<sup>صلى الله عليه وآله وسلم</sup> تكذيب أعلام من أهل السنّة لرواية سحر النبي
- ١٥١..... **المبحث الأول:** اعتراض الجصاص ونسبة الرواية إلى الملاحدة
- ١٥٥..... **المبحث الثاني:** إنكار أبي بكر الأصم لمنافاة الرواية للعصمة
- ١٥٩..... **المبحث الثالث:** تفصيل الماوردي في حدود السحر ومنافاته للرواية
- المبحث الرابع:** تصريح القاسمي بجواز ردّ الحديث وإن ورد
- ١٦٣..... في «الصحيحين»
- المبحث الخامس:** تضعيف محمد عبده لرواية السحر، ونقضه
- ١٦٦..... لأصل اعتمادها في العقيدة
- ١٧٠..... محصّلة المباحث
- ١٧٣..... النتيجة والخاتمة



## صدر للمؤلف

- ١ - دفاع عن الإمام الحسن عليه السلام.
- ٢ - مقالات عقائدية في الرد على شبهات المخالفين.
- ٣ - مفاهيم خلقية في فكر الإمام الحسن عليه السلام.
- ٤ - فتوى هدم قبور أئمة البقيع عليهم السلام.
- ٥ - موسوعة دلائل الحق - أسئلة وردود في العقيدة الإسلامية (٢٠ جزء).
- ٦ - خذوا ولاية علي عليه السلام من القرآن.
- ٧ - أهل البيت عليهم السلام في آية التطهير بين دعوى عموم المصطلح وأدلة الإثبات.
- ٨ - مودة أهل البيت عليهم السلام أصل قرآني وفريضة إسلامية.
- ٩ - أثر السنة في بيان الخطاب القرآني.
- ١٠ - نظرات في آية المباهلة - دراسة عقدية.
- ١١ - الدسائس التاريخية والثقافية في شبهة تسمية أبناء الإمام علي بأسماء الخلفاء وآباء الطلقاء.

١٢ - تحقيق كتاب: دفاع عن السنة المحمدية- تأليف الشريف أبو جعفر محمد بن علي الهاشمي.

١٣ - مرشد السائلين إلى فهم القرآن الكريم - أسئلة وردود قرآنية.

١٤ - كسر قيود الشك - حوارات صادمة مع الملحدين تغير قناعاتك.

١٥ - تحقيق كتاب: إقامة البرهان في الرد على من أنكر خروج المهدي والدجال ونزول المسيح في آخر الزمان- تأليف حمود بن عبد الله التويجري.

١٦ - تحقيق كتاب: رسالة الجواب المقنع المحرر في الرد على من طغى وتجبر بدعوى أنه عيسى أو المهدي المنتظر - تأليف الشيخ محمد حبيب الله بن ميايبي الجنكي الشنقيطي.

١٧ - إجابات وافية لثلاثة أسئلة شائعة حول الإمام المهدي المنتظر عليه السلام.

١٨ - محاضرات في منهجية التصدي للشبهات الفكرية والعقدية - أسس علمية لتحليل الشبهة وتفكيكها ودحضها.

١٩- وجهًا لوجه مع العلمانية - حوارات في الفكر والقيم.

٢٠- أسرار عاشوراء - حوارات فكرية حول أحداث كربلاء ومقتل الإمام الحسين عليه السلام.

٢١- المرشد إلى العقيدة الحقة - دروس تمهيدية في علم العقيدة الإسلامية - الحلقة الأولى.

٢٢- مراجعة كتاب: عقائد الإمامية برواية الصحاح الستة، تأليف العلامة السيد محمد علي الحلو رحمه الله.



